دليل المشرّع العربي لتمكين الشباب

دليل المشرّع العربي لتمكين الشباب

تعبر الآراء الواردة في هذه الدراسة عن وجهة نظر فريق المؤلفين ولا تعكس بالضرورة رأي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

فريق الدراسة من برنامج الدراسات البرلمانية بجامعة القاهرة:

المشرف العلمى: أ.د. كمال المنوفى
المحرر: أ.د.علي الصاوي
المشرف العام: أ.د.عادل المانع - د.ناصر الصانع
فريق العمل (أبجدياً): إبراهيم محمود- د.عثمان محمد- علي موسى- كريم السيد- ياسر فتحي

قائمة المحتويات

تمهيد 5

1 . المقدمة 9

1 . دور المشرع العربي في قضايا الشباب. 10

2.أهمية الدليل في وضع إستراتيجية الشباب. 11

2 . القسم الأول: مذكرة إيضاحية لمشروع قانون الشباب 15

1.الأهداف الأساسية لمشروع القانون. 16

2.الأركان الأساسية التي تنطلق منها فلسفة هذا المشروع. 17

3.الأغراض التي يحققها. 18

3 . القسم الثاني: مشروع قانون الشباب 21

1.الديباجة. 21

2.مواد القانون (١-٣٦). 21

4 . القسم الثالث: الدليل الإرشادي للبرلمانيين 35

1.المذكرة الشارحة لمشروع القانون . 35

5 . الجداول 103

1.حقوق الشباب وواجباتهم في القانون الدولي. 103

2.التصديق على معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان. 105

تمهيد

«الشباب شباب القلب» .. نعم .. هكذا يقولون، ونقول أيضا أن المجتمع لكي يتحرك بقوى، أي يصير مفعماً بالحيوية ونابضاً بالحياة والتطور، فهو يحتاج إلى قلب شاب.

وشباب القلب يعني في لغة السياسة عدة أمور، منها أن صانع القرار ينظر للمستقبل حتى وهو منغمس في مشاكل الحاضر، أي يستحضر روح الشباب التي تتسم بالميل إلى التجديد والتطوير، لأن الشباب كما نقول «نصف» الحاضر و«كل» المستقبل.

ومنها أيضاً أن السياسات العامة في مختلف قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والشفافية والسياسية تراعي احتياجات الكتلة الأكبر في المجتمع، حتى من الناحية الكمية والديمغرافية، حيث أن ثلثي السكان في المجتمعات العربية من الشباب وبالتالي فمن المنطقي أن تستهدف النهوض بالشباب وتمكينهم من الأدوات الأساسية للحركة والإبداع وتجديد دماء الأمة، وتهيئة البيئة المواتية والسياق الملائم لانطلاقهم بطاقاتهم الكامنة، وتولى زمام القيادة في قضايا أو مواقع أو مجالات تنموية متنوعة.

فاليوم، على سبيل المثال، نرى قطاعات حيوية تدار بواسطة الشباب وتمثل ركائز قوية للاقتصاد الوطني، ونلاحظ أن القائمين على هذه القطاعات من قيادات وعمال هم من الشباب، مثل قطاع تقنيات الاتصالات ونظم المعلومات، وكذلك في مجال الإعلام الفضائي والصحافة، المطبوعة والالكترونية. ونرى الشباب هم الكتلة المحركة لقطاع المال والنقد والبنوك، وهم كذلك الأغلبية في المجالات القومية والدفاعية مثل نقد بيئة العولمة، والمبادرة بالتجديد في أساليب الدعوة وتحريك جماهير الشباب، وغير ذلك من الأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

إلا أن الشباب، بكثرتهم واندفاعهم، يشكلون تحديات لا تقل أهمية عن القدرات الكامنة والطاقات الكبيرة التي يقدمونها للمجتمع، ولعل من أبرز هذه التحديات قضايا التطرف والعنف من ناحية، وقضايا البطالة وإساءة استخدام العولمة وقضايا الرعاية الصحية والإدمان والأمراض التي تفتك بطاقة الشباب، ومن ثم فإن الاهتمام «السياسي» بالشباب لا يقتصر على الاستفادة منهم، وإنما يتكامل مع رعايتهم وتمكينهم.

أما حين نأتي لدور البرلمانيين في تمكين الشباب كمدخل جوهري –وليس وحيداً بالطبع– للتنمية الشاملة والنهوض الحضاري، فسوف تكون لنا تحفظات مهمة، برغم الإشادة بالخطوات التي تمت بالفعل. فالمواطن العربي ينتظر من ممثليه في البرلمان أكثر مما يتحصل عليه اليوم.

ولكن، كيف يمكن ترجمة هذا الدور «البرلماني» إلى خطوات عمل فعلية؟ قد تشكل «الإرادة» لدى البرلمانيين والحكومات العربية أهم العناصر في هذا المجال. ذلك بالإضافة طبعاً إلى قدرة البرلمانيين على استخدام الآليات المؤسسية كالآليات التشريعية والرقابية، وتوفر موارد بشرية ومالية وفنية تؤازرهم في مهامهم.

في هذا السياق تأتي أهمية هذا «الدليل» بين أيدينا ليساعد البرلمانيين العرب على تحويل التوجه نحو تمكين الشباب إلى إجراءات عملية عبر القنوات التشريعية والرقابية المتاحة للبرلمانيين، وكذلك مع مراعاة خصوصية النظام البرلماني في كل دولة. من هنا كان الدليل هذا طابع استرشادي عام، يمكن تطويعه، بل يجب تطويعه في ضوء الظروف الوطنية لكل برلمان.

ويعود المشروع إلى أكثر من أربعة أعوام، حين بادرنا بفكرة إجراء دراسة مقارنة للتشريعات الخاصة بالشباب في الدول العربية والدول الأجنبية، بغرض الوقوف على أفضل الممارسات الدولية المعاصرة في مجال تمكين الشباب، وتحفيز البرلمانيين العرب على تبني المبادرة بطرح إطار استراتيجي لوضع قوانين تستهدف تعزيز مشاركة الشباب في عمليات التنمية والإصلاح في الدول العربية، وتساعد أيضا على مواجهة الأخطار المختلفة والمتجددة التي يتعرض لها الشباب. وتطورت المبادرة إلى مشروع وخطة عمل، بالتعاون بين الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي قدم دعماً هاماً لهذه المبادرة، وساعد على عقد عدة لقاءات تحضيرية لإنجاز المشروع، في بيروت، والقاهرة، والكويت، فضلاً عن تكليف برنامج الدراسات البرلمانية بجامعة القاهرة بتشكيل فريق بحثي لإعداد الدراسات اللازمة، وعرض النتائج والمقترحات على البرلمانيين العرب، للمناقشة والتطوير. وتشكلت هيئة علمية واستشارية للإشراف على سير المشروع.

وقد تم إعداد دراسة مقارنة لتشريعات الشباب في الدول العربية، وكذلك عرض الأجهزة والسياسات السائدة بشأن الشباب، ثم تم إجراء دراسة دولية تضمنت مراجعة الاتفاقيات والترتيبات الدولية المعنية بتمكين وتطوير قدرات الشباب، وكذلك التجارب التشريعية في عدد من دول العالم يمثل المناطق الثقافية والجغرافية المختلفة.

ومن حصيلة المراجعة المقارنة، تم بلورة ملامح سياسة تشريعية لتمكين الشباب، تضم ثلاثة مكونات، أولها الأسس الاستراتيجية لسياسات تمكين الشباب في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية، وثانيها مقترح بإطار تشريعي عربي لتمكين الشباب، يعد بمثابة نقطة ارتكاز متاحة أمام المجالس العربية وهى بصدد إعداد قوانين وطنية بشأن الشباب بما يلائم معطياتها الوطنية المختلفة، وثالثها، دليل إجرائى هو عبارة عن

مجموعة من «المقترحات» و«الأساليب» التي يمكن أن يستأنس بها البرلمانيون العرب عند مناقشة ووضع وتطوير تشريعات الشباب، باعتبار أن الإطار التشريعي يجسد أولويات السياسة العامة للدولة ككل.

وقد شارك في فعاليات الورشة واللقاءات الأخرى التي تمت بالتعاون مع الاتحاد الكشفي والمنظمة الكشفية العربية وجامعة القاهرة نخبة برلمانية من مختلف المجالس العربية وخبراء من منظمات كشفية وشبابية عربية والأمين العام للاتحاد البرلماني العربي، وتضمنت عروضا لتجارب عربية في مجال تمكين الشباب وتعزيز مشاركتهم وتنمية دورهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وساهمت الورشة في بلورة أسس الدليل، من حيث: أهداف الاستراتيجيات الوطنية للشباب، والسياسات المختلفة لتطوير أوضاع الشباب، ودور الأجهزة التنفيذية والمجالس التشريعية، وكذلك الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني، وبلورة أبرز التحديات التي تواجه الشباب في المجتمعات العربية.

لقد تناول الدليل مجموعة من المواقف التي يمر بها البرلمانيون مع الشباب وكيف يمكن التعامل معها، وكذلك تضمن «مشروع قانون» أو على الأقل ما يمكن تسميته «إطار لمشروع قانون» بشأن تمكين الشباب، ليكون بمثابة إنطلاقة أولية للنقاش داخل اللجان أو البرلمانات العربية، ومن ثم ربما ينتج عن هذه العملية «مقترح تشريعي» متكامل ودقيق من الناحية الفنية ودقة الصياغة القانونية.

هذا هو المأمول من وراء إعداد وإصدار هذا الدليل، الذي أعده مجموعة من الخبراء والباحثين، وناقشه عدد هام من البرلمانيين والسياسيين العرب أيضاً، والذي يصدر بالتعاون بين المؤسستين العربية والأممية، تجسيداً للتعاون المشترك في مجالات التنمية في أوطاننا العربية.

د.ناصر الصانع
عضو مجلس الأمة الكويتي
رئيس الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب-سابقاً
رئيس منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد

المقدمة[1]

لعل أول ما يتبادر إلى ذهن القارئ هو السؤال عن الدافع وراء وضع هذا الدليل؛

- هل هو تمكين النائب العربي من معالجة قضايا الشباب؟
- أو السعي إلى وضع هذه القضايا ضمن أولويات العمل البرلماني؟
- أو دعم مواقف الشباب أنفسهم في الوطن العربي؟

ولا نرى أن ثمة تعارضا بين هذه الدوافع الثلاثة؛

- فالدافع الأول يتعلق بتقوية دور النائب في إثارة قضايا الشباب في البرلمان وإمداده بالامكانات اللازمة للاضطلاع بهذا الدور.
- والدافع الثاني: وظيفي؛ إذ يتوخى وضع قضايا الشباب ضمن اهتمامات البرلمان والمهام المنوطة به جنبا إلى جنب اهتماماته ومهامه الأصلية.
- والدافع الثالث: قطاعي؛ ويرجع إلى الاهتمام بمسألة تمكين الشباب بصفة عامة أو جعلها أحد المحاور الرئيسة في حركة المجتمعات العربية.

ويمكن القول على وجه الإجمال: إن هذا الدليل هو محاولة جادة من أجل إثارة اهتمام البرلمانيين العرب بقضايا الشباب، ودفعهم إلى العمل الإيجابي الذي يؤتي ثماره بهذا الشأن. ويقوم على توخي تحقيق الدوافع الثلاثة السابقة جميعاً بصورة أو بأخرى بغية تحقيق الإحاطة والشمول في معالجة قضايا الشباب العربي بقدر الإمكان.

وقضية الشباب هي قضية الحاضر والمستقبل، والتخلي عن مناقشتها في البرلمان هو تخل عن النظرة إلى المستقبل بكافة أبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ومن هنا نؤكد على أهمية المعالجة الملحة لقضايا الشباب ودورهم المجتمعي بوصفه البوابة الحقيقية للمستقبل، فإذا أرادت أية دولة أن تستثمر في مشروعات للحاضر والمستقبل، فسوف يتأتى لها ذلك بالاستثمار فيما يخص الشباب، بحسبانهم دعامة الحاضر للانطلاق نحو المستقبل، ومما يؤكد أهمية هذه الرؤية أن الشباب يمثلون ٦٥٪ من مجموع السكان في الدول العربية؛ مما يعني أن عدم تمكين هذه الفئة سيخلف آثاراً سلبية تنعكس على مجالات التنمية كافة، فلا تقدم لوطن بدون شبابه، ولا تقدم للشباب بدون إستراتيجيات تنمية.

1. نقحت هذه المسودة بناء على الملاحظات التي أبديت في ورشة العمل المتخصصة التي نظمها الاتحاد الكشفي للبرلمانيين العرب بالتعاون مع جامعة القاهرة فى ديسمبر ٢٠٠٦.

ومن نافلة القول أن الدول العربية، كلا في واديها، قد تبدى اهتماماً بشكل أو بآخر بقضايا الشباب، وتحاول أن توفر الموارد المالية اللازمة لإيجاد حلول لمشكلاتهم، بيد أن أزمة الشباب العربي أعمق بكثير من مجرد الاهتمام الجزئي، أو مجرد توفير موارد مالية لبعض القضايا أو المشروعات، فحتى الآن مازال الاهتمام بالشباب العربي محصوراً في إطار المعالجات الوقتية دون التشخيص الحقيقي لواقع هؤلاء الشباب وما يعانونه من اختلالات فكرية تارة، وسلوكية تارة أخرى، واقتصادية أو سياسية أو اجتماعية تارة ثالثة.

وقد أدى هذا بدوره إلى صعوبة الإجابة عن تساؤل مهم، وهو: ماذا نريد من الشباب؟ وماذا يريد الشباب منا؟

❑ دور المشرع العربي في قضايا الشباب

لأن الشباب هو إحدى الدعائم التي تقوم عليها الدولة، فقد صار من الأهمية بمكان أن يكون لآرائهم صدى في سياساتها، ويقتضي ذلك أن تستند هذه السياسات إلى القيم والمبادئ التي تولد لدى الشباب سلوكيات إيجابية تحثهم على خدمة أوطانهم بتعزيز مفاهيم الولاء والمواطنة.

ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى أن يعمل نواب الشعب جنباً إلى جنب مختلف مؤسسات الدولة، وخاصة المؤسسات الشبابية، لتحقيق غايات الارتقاء بأدوار الشباب. فالبرلمان هو الجهة المنوط بها سن القوانين والتصديق على الموازنة وممارسة الرقابة على تنفيذ سياسات الشباب، فإذا ما أدى البرلمان مهامه هذه على أكمل وجه فإن العلاقة بينه وبين الشباب سيسودها مناخ من الثقة المتبادلة والتعاون.

بوصفك نائبا فى البرلمان، عليك التأكد من العلاقة الوثيقة بين البرلمان والشباب والتى تحتم عليك جعل المكون الشبابي حاضراً في القرارات والتشريعات والسياسات البرلمانية كافة

وتاريخياً، برز الاهتمام بالشباب مواكباً -على ما يبدو- للتدخل المتزايد للدولة في شؤون الأفراد، وما يفرضه ذلك من توترات وصراعات بين سلطة الدولة والسلطات التقليدية للجماعة وكبار السن والعائلة؛ إذ كان الشباب حينئذ رهينة صراع يرمي إلى إخراجهم من كنف هذه السلطات، بل «تحريرهم» منها، لإدماجهم ضمن أطر مغايرة ذات مسعى أشمل، يأتي في مقدمتها: المدرسة، والخدمة الوطنية الإجبارية في صفوف الجيش.

فإذا كانت مثل هذه التحولات قد جرت في إطار الدولة القومية، بقدر ما أسهمت في تأسيسها،

وإذا كان تبادل الخبرات والنماذج التاريخية بين المجتمعات قد دفع إليها بدرجة أو بأخرى، فإن الاستمرار المؤكد لمثل ذلك المسعى على الصعيد الوطني، يتداخل اليوم مع مجمل التغيرات والمعطيات التي تندرج تحت مظلة العولمة.

وقبل العولمة في تجلياتها المعاصرة، كان المبدأ الحاكم لعمل المنظمات الدولية والإقليمية كافة، هو التفاعل والتأثير المتبادل فيما بين المجتمعات بعضها والبعض، وإن بدا هذا التأثير غير متعادل (إذ كان شباب مجتمعات الجنوب مثلاً، يمكن أن يمثلوا خطراً يهدد وجود هذه المجتمعات أو على العكس يزيد من تماسكها، كما كانوا يمثلون في الوقت ذاته هاجساً لدى البلدان الأكثر تقدماً، إذ من بينهم تخرج العناصر المرشحة للهجرة إلى هذه البلدان).

يمثل الشباب القطاع الأكبر في المجتمع، وهم القطاع الأولى بالرعاية، ومع ذلك فاحتياجاتهم لم ينظر إليها بالشكل الكافي من المؤسسات كافة وخاصة البرلمان

❑ أهمية الدليل في وضع إستراتيجية الشباب:

على الدول عند وضع إستراتيجية عامة لسياسات الشباب أن تسعى إلى تحديد:

١- أنواع الأخطار التي تحدق بهم.
٢- الأخطار المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها.
٣- القيم التي يتعين حمايتها لديهم، وبالأخص القيم الدينية، والتراث الحضاري التي تتميز به المجتمعات العربية.
٤- الأولويات المطلقة والنسبية في تنفيذ السياسات المتعلقة بهم.
٥- أفضل الخيارات الممكنة لتنفيذ هذه السياسات.
٦- دور المؤسسات الدينية والإعلامية والتربوية في تنفيذها.
٧- وسائل إقناع الشباب بأن هذه السياسات هي الأفضل وأنها معبرة عن احتياجاتهم.
٨- نوعية التجارب والخبرات الدولية في التعامل مع أزمات الشباب.
٩- المدد الزمنية الملائمة التي ينبغي أن يتم فيها مراجعة السياسات المرتبطة بهم.
١٠- الآثار الاجتماعية المتوقعة إذا لم يتم تنفيذ هذه السياسات.

وعلى البرلمانات مسؤولية أساسية في تعزيز دور الشباب من خلال:

- السعي إلى انضمام الحكومات إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية المعنية بهم، والتصديق عليها وعلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.
- ضمان التنفيذ الفعال من جانب الحكومات لالتزاماتها الدولية في هذا الشأن من خلال

وسائل الرقابة البرلمانية المختلفة.

- سن التشريعات لزيادة مشاركة الشباب في الحياة السياسية مع الاهتمام بمتابعة تنفيذها لدى المخاطبين بها.
- تطوير التشريعات والقوانين والممارسات الوطنية التي تساعد على إعطاء دور أكبر للشباب لكي يسهموا في دفع عجلة التنمية.
- العمل على تقوية العلاقات بين الشباب والبرلمان عن طريق تنظيم برامج لزياراتهم إلى البرلمان لمتابعة العملية التشريعية، والارتقاء بممثليهم، والتوسع في نشر برامج برلمان الشباب، وتدريبهم على العمل البرلماني.
- دعم مشاركة الشباب في العملية الانتخابية عن طريق زيادة عدد مرشحي الأحزاب والجمعيات السياسية من الشباب في الانتخابات العامة والمحلية.

ومن جانب آخر، يرجع الاهتمام بموضوع الشباب إلى الأسباب الآتية:

أولاً: أن هناك زيادة كبيرة في نسبة عددهم إلى مجموع السكان، وذلك نتيجة الخصوبة العالية وقلة وفيات الأطفال؛ حيث يشكل الشباب دون سن الثلاثين حوالي ثلثي سكان العالم، مما يؤكد أهمية دراسة هذا القطاع عند القيام بعملية التنمية وضرورة إشراكه في جميع مراحلها.

ثانياً: أن لهذا القطاع الكبير احتياجاته الاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، والسياسية التي إذا لم تلبَّ فستتولد لدى الشباب في كثير من الأحيان مشاعر الاغتراب؛ فيصبحون فريسة يسهل التغرير بها.

كما أن ارتفاع نسبة البطالة، مع قلة الدخل، وتجاهل المبادرات الفردية المبدعة وإخفاق الاتجاهات التي تدعم تطوير التفكير الحر المنطلق، وضعف التأهيل والتمكين الذهني والوجداني لمواجهة تحديات المستقبل؛ كل ذلك يؤدى إلى انغلاق المجتمع وتضييق الخناق على الشباب بحيث يسهل التأثير فيهم من جانب من يوفرون لهم الموارد ويلبون الاحتياجات.

ثالثاً: أن بين القومية والعولمة صراعا قد يؤدي إلى نشوء أزمة حقيقية عند الشباب؛ إذ إن هناك تضارباً واضحا بين ما يتطلبه الاتجاهان من استعداد وتأهيل وما يطرحانه من أدوار، فبينما تتطلب القومية تمسكاً بالقومية الوطنية وإيماناً عميقاً بالإرث الثقافي، تتطلب العولمة الولاء للنظام الدولي والقبول بأفكاره ومعتقداته ولو تصادمت مع الأفكار المحلية، ويؤدى ذلك إلى تشتيت ذهن الشباب بين الأفكار المحلية والأفكار العالمية، وهذا التشتيت يمثل أحد الأخطار الأساسية في المجتمعات؛ لأن التشدد أو التطرف أياً كانت طبيعته هو نتاج طبيعي

لتصادم أفكار محلية مع أخرى وافدة. والشباب بصفة عامة هم أكثر الفئات العمرية قدرة على تقبل أو رفض الأفكار الجديدة، لاسيما إذا ارتبطت هذه القدرة بموقف المجتمع والكبار من هذه الأفكار.

رابعاً: أن الشباب هو الفاعل وهو المفعول به الرئيسي أيضاً في قضية التطرف والعنف، وهو محور الاهتمام في موضوع التفسيرات المغلوطة للدين.

وينقسم هذا الدليل إلى ثلاثة أقسام رئيسة، هي:

- القسم الأول: ويتناول المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون.
- القسم الثاني: ويتضمن مشروع القانون المقترح.
- القسم الثالث: ويضع الدليل الإرشادي للنائب في التعامل مع قضايا الشباب، وكيفية تفعيل دوره في إطار مشروع القانون المقترح.

القـــسم الأول

مذكرة إيضاحية لمشروع قانون الشباب

الشباب ركيزة نهضة الأوطان، ودعامة كل تغيير اجتماعي مقبل، وهم الكتلة الأكثر ديناميكية في أي مجتمع من المجتمعات، ونظراً لأن الشباب يشكلون أكثر من نصف عدد السكان في معظم البلدان العربية، وترتفع هذه النسبة إلى ٦٥٪ في بعض هذه البلدان؛ فإنه يقع عليهم عبء أساسي في مواجهة التحديات الجسام والأخطار المتعددة التي تواجه بلدانهم. ولا يمكن لأية دولة عربية في سعيها نحو تحقيق التنمية، والاستقرار السياسي، والديمقراطية أن تتغافل عن -أو تتجاهل- تأثير كتلة الشباب، ودورهم المحوري في صناعة النهضة المستقبلية.

وإدراكاً لطبيعة التحديات الجديدة التي تواجه بلدان عالمنا العربي المتمثلة في اللحاق بمعطيات الثورات العلمية والتكنولوجية التي أصبحت ركناً أساسياً في التنمية، وفي تغير موازين القوة في العالم، فإن الشباب العربي هم الأكثر قدرةً وعطاءً اليوم. وإن تجاهل هذه الحقيقة سيجعل الدول العربية تدور في حلقة مفرغة باعتبار أن جيل الآباء مازال يتشبث بالوسائل التقليدية في إدارة حركة الدولة والسعي إلى تحقيق نهضتها.

واستشعاراً بحالة الاغتراب التي تتفشى في أوساط واسعة من الشباب العربي وتدفعهم إما إلى الهجرة، أو إلى اتخاذ موقف اللامبالاة تجاه ما يجرى في أوطانهم، أو إلى التمرد مما يؤدي إلى جعلهم يشكلون عبئاً على سياسات الدول العربية في الوقت الذي كان يجب فيه أن يكونوا قوة دافعة لانطلاق هذه الدول نحو التقدم والتنمية، ونظراً لانتشار موجات متتالية من العنف والتزمّت (التعصب) الديني الذي بلغ درجاته القصوى بانخراط الشباب العربي في العديد من الجماعات الإرهابية التي أضرت كثيراً بوضعية هؤلاء الشباب، وبدينهم، وبقيم ومبادئ المجتمع العربي بصفة عامة؛ فإنه من المحتم مواجهة كل ذلك من خلال تفعيل دور البرلمانات، والحكومات العربية، ومؤسسات الدولة في تبني وصياغة سياسات خاصة للشباب تحول دون انزلاقهم في طريق العنف والإرهاب، وتدفعهم إلى خدمة أوطانهم من خلال آليات حقيقية للمشاركة في صنع القرار، والتعبير عن أنفسهم ضمن هذه السياسات.

وإزاء تلك الأسباب وغيرها فإنه أصبح من الضروري إعادة النظر والتفكير من جديد في منظومة إعداد الشباب للمشاركة في بناء أوطانهم من جهة والإسهام في التصدي للتحديات العالمية الكبرى التي تواجه أمتهم من جهة أخرى.

ولذا رأينا إعداد مشروع القانون المرافق ليكون بمثابة دليل استرشادي للمشرع لتفعيل دور وسياسات الشباب في دولهم.

الأهداف الأساسية لمشروع القانون

١. المساواة في الفرص بين الشباب من الجنسين، وتدارك أوجه التفاوت بينهم في الحصول على التعليم والتدريب، والوصول إلى أسواق العمل، ووضع السياسات اللازمة في المسائل النوعية وتنفيذها.

٢. استحداث المشاريع من خلال دمج الاقتصاد غير الرسمي في التيار الرئيس للاقتصاد وتوفير التسهيلات القانونية اللازمة في هذا الشأن، واحترام المعايير الخاصة باليد العاملة، وتنشيط المبادرات المتعلقة باستحداث المشاريع من خلال التعاون مع القطاع الخاص لاسيما في إطار المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

٣. توفير العمالة من خلال التزام شركاء القطاعين العام والخاص بالاهتمام المركزي في إستراتيجيات الاستثمار لديهم بإيجاد فرص عمل جديدة، وتنمية مهارات الشباب.

٤. دعم صحة الشباب من خلال تدريب العاملين في مجال الصحة على التواصل مع الشباب على نحو أفضل لتقديم الخدمات الملائمة لهم، وقياس مدى كفاءتهم في معالجة المشاكل الصحية للشباب، وتيسير تحسين قدرة الشباب على الوصول إلى المعلومات الصحية والخدمات بما فيها خدمات الصحة الإنجابية.

٥. منع تناول المخدرات من خلال إعادة النظر في صياغة إستراتيجيات الوقاية منها، وزيادة القيود القانونية والاجتماعية على تسويقها، والتصدي لها ضمن إستراتيجية شاملة للحد من الفقر وزيادة الاندماج الاجتماعي عبر قطاعات المجتمع كافة، وجعل ثمار النمو الاقتصادي متاحة للجميع.

٦. وضع سياسات عملية لمنع جنوح الأحداث من خلال الاهتمام بتكون بنية الأسرة بصفتها المؤسسة الأساسية في التنشئة الاجتماعية للشباب، وتركيز الجهود على أسر الشباب المضطربين ولاسيما ذوو المشاكل السلوكية الخطيرة.

٧. إتاحة الوسائل والفرص اللازمة للشباب على التدريب والاطلاع على المعلومات، والانتفاع بوسائل الإعلام فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وتوفير فرص التعبير عن الرأي للشباب من كلا الجنسين خاصة في مجالات التعليم والصحة والتوظيف.

٨.استغلال أوقات فراغ الشباب وربطها بأنشطتهم، واعتبار هذه الأوقات إطاراً لنمو شخصية الشباب، ومشاركتهم في تنمية مجتمعهم المحلي.

٩.إدماج ممثلي الشباب على نطاق واسع في الوفود الوطنية إلى المنظمات الدولية، والدول، والمؤتمرات الدولية؛ فمن شأن ذلك أن يكرس أهمية مشاركة الشباب في اتخاذ القرار، ويعزز الالتزام بحقوق الإنسان والديمقراطية.

وتقوم فلسفة هذا القانون بصفة أساسية على أن يكون للشباب دور في تشكيل سياسات الدولة، وأن يتحدد هذا الدور لا من خلال آراء المسؤولين الحكوميين، أو البرلمانيين وحدهم، وإنما عبر التفاعل الحر المباشر مع الشباب من أجل نقل أفكارهم ووجهات نظرهم إلى قلب السياسات العامة في الدولة وخاصة السياسات الموجهة إليهم؛ لأن ذلك يمثل الخيار الأساسي في استكشاف القيم والمبادئ التي تفرز سلوكيات قد تكون إيجابية تدفعهم إلى خدمة أوطانهم، وتكرس لديهم مفاهيم الولاء والمواطنة، أو سلبية تدفعهم إلى الشعور بالاغتراب أو اللامبالاة واللجوء إلى التمرد والعنف والتزمت والإرهاب.

❑ الأركان الأساسية التي تنطلق منها فلسفة هذا المشروع

١. تأهيل الشباب العربي ورفع كفاءتهم وتزويدهم بالمعارف والتقنيات العصرية الضرورية.

٢. إيجاد حلول واقعية لمشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣. دفعهم إلى الانخراط في عملية التنمية، والإسهام في حل مشكلات الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

٤. إشراكهم في عملية صنع القرار على مختلف المستويات.

٥. تعميق ارتباطهم بتراب وطنهم ومجتمعهم وقيمهم الدينية والأخلاقية الأصيلة.

٦. الاهتمام بتنشئتهم تعليمياً، وإعلامياً، ودينياً وأن تتكامل مختلف مؤسسات الدولة في صياغة سياسة عليا تهدف إلى انخراطهم في خدمة أوطانهم.

٧. تشجيعهم على الانفتاح السليم على الثقافات والحضارات الأخرى وتوجيههم إلى ممارسة النقد العلمي الموضوعي.

٨. تشجيع الحوار بينهم لأن ذلك يشكل ضمانة لعدم الانحراف عن القيم.

٩. تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي بين الشباب والشابات بعد التحقق من وجود سياسات

تمييزية بالفعل ضد الشابات في العديد من الأقطار العربية.

١٠ .الوقوف على التطورات الجديدة في سياسات الدول المتقدمة تجاه الشباب والتي بلورتها أهداف الألفية الإنمائية للأمم المتحدة.

❑ الأغراض التي يحققها:

١. تحديد الفئة العمرية للشباب بعد استقراء مختلف الدراسات الدولية.

٢. سيادة مناخ الثقة المتبادلة والتعاون مع الشباب - وهي نقطة البداية في التعامل معهم- عبر تلبية احتياجاتهم بقدر الإمكان في موازنات الدولة.

٣. ضرورة تبني سياسات قطاعية للشباب في برامج الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني التي عليها دور مباشر في الترويج لسياسات الشباب.

٤. وضع سياسات قومية للشباب تضع في اعتبارها تأثير العولمة، وما تفرضه من تحديات جديدة على أفكار وتوجهات الشباب، وإلا أصبحت هذه السياسات عبثاً لا طائل منه.

٥. الأخذ بمفهوم تمكين الشباب، وتوفير البيئة السياسية الداعمة لحريتهم، واحترام أفكارهم؛ حيث لا نجاح لأية سياسات قومية للشباب دون مراعاة ذلك.

٦. ضرورة أن يكون الاهتمام بالشباب وقضاياهم في صلب المبادئ الدستورية للدول العربية.

٧. إدراك واقع الشباب، وهذا هو السبيل لصياغة أية سياسات خاصة بهم.

٨. المساواة في النوع الاجتماعي (بين الشباب والشابات)، إذ تعد مقياساً مهماً لوضع إستراتيجية تنمية الشباب.

٩. ضرورة التعامل مع الشباب على أنهم قطاعات متعددة في داخل الدولة الواحدة، ولا يمكن اعتبارهم كتلة واحدة توجه إليهم سياسات متماثلة.

١٠. إلزام كل دولة بأن تحدد طبيعة وأولويات الأخطار التي تواجه شبابها، سواء كانت أخطارا سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية.

١١. إثبات أن دراسة أفكار الشباب واحتياجاتهم لا تتم وفقاً لمعطيات محلية فحسب، وإنما لابد من الأخذ بعين الاعتبار الظروف والأوضاع الإقليمية وكذلك الدولية.

١٢. ضرورة الانفتاح على أفكار الشباب ومفاهيمهم حتى لا تكون هناك فجوة فكرية بين السياسات المقترحة، وتطبيق هذه السياسات.

١٣. دراسة النتائج وتحليلها واستقراءها واستنباطها من مضمون الرسائل الإعلامية باعتبارها أشد تأثيراً في أفكار الشباب وقيمهم.

١٤. اقتراح السياسات اللازمة لحماية الشباب من الأخطار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية عبر استحداث المشاريع، وإيجاد فرص العمل، ودعم صحة الشباب، وحظر تعاطي المخدرات، ومنع جنوح الأحداث، واستثمار أوقات فراغ الشباب، وحماية البيئة والتنمية المحلية والحد من الهجرة إلى الخارج.

١٥. بناء ثقافة السلام والتعامل مع تكنولوجيا المعلومات.

١٦. ضرورة أن تتعرف البرلمانات العربية عند مناقشة مفهوم حماية الشباب آراء هؤلاء الشباب، ومراعاة نظرتهم إلى أنفسهم وإلى قضاياهم.

١٧. تطوير النظام التعليمي بما يؤدي إلى زيادة مساحة الأساليب التي تفجر ينابيع الإبداع لدى الشباب، والحد من أساليب التلقين.

١٨. إلزام البرلمانات بأن تراعي مبادئ الرقابة البرلمانية التي تمثل حجر الزاوية لعلاج مشكلات الشباب.

١٩. الاهتمام بالدورات التدريبية لأعضاء البرلمان على كيفية تناول قضايا الشباب.

٢٠. إلزام الدول العربية بوضع إستراتيجية عليا لسياسات الشباب مع الاعتماد على معايير أساسية في هذا الشأن.

٢١. تحديد دور البرلمان في تحقيق أهداف الألفية الإنمائية تجاه سياسات الشباب في مجالات الفقر المدقع، وتعميم التعليم الابتدائي، والصحة.

٢٢. مراعاة البرلمان لشواغل الشباب الأساسية في الهجرة، وتكنولوجيا المعلومات، ومواجهة فيروس الإيدز، والعلاقات بين الأجيال، ومنع الصراعات.

وإذا كانت الأغراض الاثنان والعشرون السابقة تمثل الأغراض العامة لمشروع القانون، فإن هذا المشروع قد راعى أيضا وضع سياسات عملية يمكن للنائب البرلماني أن يأخذ بها كلها أو بعضها، أو يضيف -حسب معطيات بيئته - سياسات جديدة، فما نقدمه هو مجرد إسهام أولي قابل للإضافة أو الحذف أو التقييد.

القسم الثاني

مشروع قانون الشباب

❑ الديباجة

الشباب أساس نهضة الأوطان؛ فهم يمثلون حوالي ٦٥٪ من مجموع السكان في الدول العربية، وعدم تمكينهم من ممارسة دورهم سيلقى بآثاره السلبية على كافة مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولن ينعم الشباب بالتقدم دون بناء إستراتيجيات تنمية في كل دولة عربية وفق متطلباتها وأوضاعها، شريطة أن توضع هذه الإستراتيجيات في إطار أعمق وأشمل يتخطى المعالجات الوقتية للأخطار التي تهدد الشباب وما يعانونه من اختلالات سواء كانت فكرية أو سلوكية.

ومن ثم، فإن من الضروري أن يكون لصوت الشباب صدى في سياسات الدولة، ويقتضى ذلك أن ترتكز هذه السياسات على القيم والمبادئ التي تفرز سلوكيات إيجابية تحث الشباب على خدمة أوطانهم بتعزيز مفاهيم الولاء والمواطنة. ويتطلب تحقيق هذه الغاية أن يعمل نواب الشعب جنباً إلى جنب مختلف مؤسسات الدولة. فالبرلمان هو الجهة المنوط بها وضع المعايير القانونية والتصديق على الموازنة، وممارسة دور الرقابة على سياسات الشباب.

▼ مادة (١)

الشباب هم الذكور والإناث الذين تتراوح أعمارهم من ١٥ إلى ٣٥ سنة[2].

▼ مادة (٢)

اهتمام الدول بالشباب يجب أن ينعكس على سياساتها وبرامجها، بأن تتضمن هذه السياسات والبرامج آراء الشباب وأفكارهم استنادا إلى القيم والمبادئ التي تستحثهم على السلوكيات الإيجابية وعلى خدمة أوطانهم بتعزيز مفاهيم الولاء والمواطنة. كما يجب أن تحرص السياسات العامة بشأن الشباب على احترام الميل الفطري والعام نحو التدين بين الشباب وإعلاء شأن الأخلاقيات الدينية في السلوك الاجتماعي، وتقدير التراث الديني النهضوي وحمايته من التحديات الجسيمة التي يتعرض لها داخلياً وخارجياً ونشر وترسيخ ثقافة التسامح والتعايش مع الآخر.

2. ليس ثمة اتفاق بين المؤسسات والمنظمات على تحديد سن الشباب، أي فئتهم العمرية، ومن ثم ظهر العديد من الاقتراحات فى هذا الشأن منها: (١٥– ٤٥) و (١٥– ٣٠) و (١٥– ٢٥) سنة.

مادة (٣)

على مؤسسات الدولة كافة أن تبذل ما وسعها من جهد لإشاعة مناخ الثقة المتبادلة والتعاون مع الشباب، وذلك من خلال:

- السعي المستمر إلى تحقيق غايات الارتقاء بأدوار الشباب ومشاركتهم.
- تلبية احتياجات الشباب عن طريق توفير الموارد المالية اللازمة من خلال الموازنات العامة وإنشاء صناديق خاصة بهم.
- تشجيع المنظمات والجمعيات والمؤسسات المعنية بالشباب على أداء وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

مادة (٤)

على الحكومات أن تراعي عند وضع أية إستراتيجية عامة للشباب أن تتعاون فيما بينها من خلال عقد الاجتماعات أو تشكيل اللجان أو الهياكل المشتركة للتوفيق بين مختلف الأبعاد، ومنها بعد القومية وما يتطلبه من تحديد الهوية الذاتية والانتماء للوطن ولإرثه الثقافي والحضاري واحترام معتقدات المجتمع وقيمه ومبادئه الأساسية، وبعد العالمية وما يتطلبه من انفتاح على النظام الدولي والتفاعل مع أفكاره وقيمه.

مادة (٥)

على مؤسسات الدولة أن تدرج مفهوم تمكين الشباب ضمن سياساتها وبرامجها من خلال مشاركة الشباب في رسم ووضع هذه السياسات والبرامج، بما يؤدي إلى بناء الثقة في الشباب.

مادة (٦)

على الدولة أن تراعي في صياغة وثائقها الدستورية والقانونية أو تعديلها الاهتمام بالشباب وقضاياهم بحسبان ذلك واجباً وطنياً على كل مؤسسات الدولة[3].

مادة (٧)

يجب أن تتضمن صياغة السياسات الخاصة بالشباب تحديد ما يلي:

- الأبعاد الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والسيكولوجية التي تؤثر في حركة الشباب وقدرتهم وتمكينهم من أداء دورهم.
- الخصائص النوعية لكل فئة عمرية داخل مرحلة الشباب.

3. الاهتمام بالشباب وقضاياهم واجب وطني تلتزم الدول بالنص عليه فى دساتيرها.

- كيفية تفعيل وتطوير المهارات والقدرة على الإبداع، والتجديد، والابتكار لدى الشباب حتى تنمو قدرتهم على المنافسة في عالم اليوم.
- البيئة السياسية الداعمة لحرية الشباب والسعي إلى توفيرها، وعدم مصادرة أفكارهم، وتنمية مناخ الحوار والإقناع المتبادل، وأن يكون لهم الحق في تطوير هذه البيئة السياسية.
- العوائق والمصاعب التي تعوق مختلف مؤسسات الدولة عن استيعاب أفكار الشباب والاستجابة لها، والعمل على تذليلها.

▼ **مادة (٨)**

على الوزارات والمؤسسات المعنية بالشباب وضع برنامج قومي شامل يتضمن «الهوية الذاتية للشباب»، بحيث تتبع فلسفته في إطار صورة تكاملية لإدراك الشباب لدورهم وما يتوخاه المجتمع منهم، على أن يراعى هذا البرنامج قطاعات الشباب المختلفة.

▼ **مادة (٩)**

المساواة في حقوق المواطنة وواجباتها أساس لا غنى عنه لوضع إستراتيجيات تنمية الشباب.

▼ **مادة (١٠)**

دعماً لقضايا النوع الاجتماعي، تسعى الحكومات إلى:

- زيادة المخصصات المالية والفنية والإدارية لجهود التدريب التي تعزز قضايا النوع الاجتماعي[4].
- تعزيز الممارسات التي تكفل حماية المرأة واحترام حقوقها لا سيما من حيث علاقتها بالدستور والنظام الانتخابي والوضع الاقتصادي.
- التشاور مع الجمعيات النسائية لإثارة الاهتمام بقضايا المرأة الشابة.
- إشراك المرأة بصورة فعلية وحقيقية في المجال العام، وتمثيلها تمثيلاً كافياً في البرلمانات ومن ثم في اللجان البرلمانية المعنية بقضايا الشباب.
- مراعاة آثار أي تشريع أو سياسات أو برامج على كل من الشباب من الجنسين وذلك في المجالات كافة وعلى جميع المستويات.

▼ **مادة (١١)**

تجري دراسة أفكار الشباب واحتياجاتهم على وفق:

4. بما في ذلك برامج صندوق الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للطفل.

- الظروف والأوضاع المحلية في كل دولة.
- ظروف الشباب وأوضاعهم في الدول المجاورة.
- ظروف الشباب وأوضاعهم في الدول المتقدمة.
- دور الجماعات الوسيطة في صياغة سياسات الشباب.

مادة (١٢)

على كافة مؤسسات الدولة عند صياغة أية سياسة تعنى بالشباب أن تراعي تأثيرات العولمة الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية عليهم خاصة ما يتعلق منها بتعميق التمايزات بينهم وصوغ رؤاهم للذات وللعالم، وعلى البرلمانيين مراجعة هذه التأثيرات عند مناقشتها في البرلمان.

مادة (١٣)[5]

على كافة مؤسسات الدولة –ومنها البرلمان– أن تولي اهتماماً كافياً بدراسة وتحليل واستقراء واستنباط النتائج اللازمة من مضمون الرسائل الإعلامية والثقافية التي يستقبلها الشباب، وبحث تأثيراتها السلبية أو الإيجابية في مشاركة الشباب في المجال العام، وفي طابعهم الأخلاقي، وهويتهم الذاتية والوطنية، وممارستهم لحقوق المواطنة وواجباتها.

مادة (١٤)

تصاغ السياسات الخاصة بالشباب في ضوء واقع الشباب ومن خلال الآليات الوطنية الداعمة لهم مع إتاحة قنوات تعنى بمشاركتهم في صياغة هذه السياسات. كما يجب أن يراعي صانع القرار أن الذخيرة الثقافية والحضارية التي تتمتع بها المجتمعات العربية تتعرض اليوم إلى تحديات ومخاطر جسيمة، تأتي من مصادر مختلفة وعلى مستويات متنوعة، ولا تقف عند الهجوم على المصالح الوطنية ولكن أيضاً بقصد التهجم على الدين والمجتمع.

مادة (١٥)

تؤدي المسؤولية المشتركة لكل من البرلمان والسلطة التنفيذية عن سياسات الشباب إلى تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الشباب كقوة دافعة وأساسية في المشاركة في إنجاز خطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى هذا الأساس فإن:

---

5. ويمكن هنا إنشاء لجنة خاصة مشتركة لتحليل مضمون الرسائل الإعلامية وتأثيرها في الشباب، ويراعى في تشكيلها تمثيل الحكومة والبرلمان والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني.

- الرقابة البرلمانية هي حجر الزاوية لعلاج مشكلات الشباب، وهي جسر التواصل بينهم وبين نواب البرلمان الذين يعدون بحكم مهامهم الأكثر التصاقاً بقضايا الشباب.
- رقابة البرلمان على سياسات الشباب تنصرف- في أحد جوانبها- إلى مراجعة كافة السياسات والإستراتيجيات التي تضعها الحكومة للشباب، ووجوب موافقته على الميزانيات المخصصة لقطاع الشباب.
- البرلمان هو ساحة العمل الوحيدة لسن التشريعات المتعلقة بالشباب.

▼ **مادة (١٦)**

تستند الرقابة البرلمانية على سياسات الشباب إلى المبادئ الآتية:

- الشباب هم طرف فاعل في أي مجتمع، ولهم الحق الكامل في أن يعبروا عن مطالبهم واحتياجاتهم وعلى الدولة مسؤولية أساسية في الوفاء بهذه الاحتياجات.
- للبرلمان حق محاسبة الحكومة إذا ما تقاعست أو قصرت في تنفيذ سياسات الشباب.
- للبرلمان حق مناقشة وإقرار الموازنات المالية المخصصة لأنشطة الشباب ولتلبية احتياجاتهم.
- الحكم الرشيد باعتباره ركناً أساسياً من أركان الديمقراطية يتطلب وجود جهاز فني وإداري ينفذ بكفاءة وفاعلية سياسات الشباب ويعمل وفق أسس مهنية على تعزيز الشفافية في الأداء، وتشجيع بناء مجتمع مدني قوي يشارك في وضع وتنفيذ سياسات الشباب.
- العاملون كافة في قطاع الشباب يخضعون للمساءلة أمام الجهات الرقابية سواء الإدارية أو المالية المختصة وذلك في حال مخالفتهم للقوانين أو بنود الإنفاق المخصصة.

▼ **مادة (١٧)**

على البرلمان عند وضع السياسة العامة للشباب أن يعمل على:

- إيجاد إطار للأهداف المشتركة للشباب.
- ضمان التوزيع العادل للموارد الحكومية وفقاً لاحتياجات الشباب.
- تطوير قاعدة التخطيط الإستراتيجي ومراقبة السياسات والبرامج التي تؤثر في السكان وبخاصة الشباب.
- استمرار المتابعة والتقويم لمواقف الشباب.
- تعزيز اهتمام الشباب بالأنشطة التنموية من خلال الآليات المتعددة للحوار، ونشر المعلومات، وضمان مشاركة الإدارات والوزارات المعنية بالشباب مع مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- تعزيز القدرات الوطنية في جمع البيانات ونشر المعلومات وتنسيق وتنفيذ البحوث

والدراسات والخطط، وبرامج التدريب والخدمات الاستشارية.
- إتاحة البدائل العملية للشباب وعدم حصرهم في نطاق سياسة بعينها.

مادة (١٨)

على البرلمان عند صياغة السياسات الوطنية للشباب أن يراعى الإجراءات الآتية:
- إسناد جمع البيانات والمعلومات وتصنيفها إلى مؤسسات وطنية مختصة؛ تضع سلسلة بيانات اجتماعية واقتصادية شاملة لكل القطاعات، ومصنفة حسب الفئات العمرية المختلفة، مع إنشاء شبكات معنية بجمع البيانات ونشر الإحصائيات.
- إقامة علاقات تعاون مع مراكز ومؤسسات البحث المعنية بقضايا الشباب وذلك بهدف الربط بين البرامج الشبابية، والبحوث والدراسات المتعلقة بها.
- تخطيط وتنسيق الأنشطة والبرامج المتعلقة بالشباب والعمل على تعزيز القدرات الوطنية.
- اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الفرص المتاحة للتعاون التقني الدولي، وخدمات التشاور في ميدان الشباب على الصعيد الدولي.
- الاستفادة من قدرات صندوق الأمم المتحدة للشباب وما يقدمه من دعم تقني ومالي للدراسات وعمليات التبادل الفني المتصلة بقضايا الشباب.

مادة (١٩)

على البرلمان أن يمارس دوره في مرحلة تنفيذ سياسات الشباب من خلال:
- مراقبة أنشطة الحكومة بكل ما يتوافر له من وسائل وأن يستعين في ذلك بالمؤسسات المسؤولة عن الرقابة المالية.
- تحديد بنود الموازنة المخصصة لكل من مجالات السياسة الشبابية.
- التحقق من الكفاءة الفنية والمهنية للأجهزة المكلفة بتقييم الأداء ومدى التزامها بالسياسات المقررة.
- التدخل لتعديل مسار سياسات الشباب إذا ما طرأ في أثناء تنفيذها ما يستدعى ذلك.

مادة (٢٠)

على البرلمان أن يتيح لأعضائه الوقت الكافي لمناقشة السياسة العامة للشباب وإقرارها، وعليه عدم التعجل في ذلك. (لاسيما عند أخذ الرأي النهائي أو الموافقة بالتصويت).

مادة (٢١)

للبرلمان أن يعقد للعاملين دورات تدريبية في كيفية تناول قضايا الشباب، وترتيب الأولويات

والتحديات الإستراتيجية التي يتعرضون لها، وتبادل الخبرات بين البرلمانيين الشباب والممارسات الإقليمية والدولية خاصة في الاجتماعات البرلمانية الإقليمية، وتزويد المكتبات البرلمانية بالدوريات والكتب المتخصصة في قضايا الشباب.

وعلى البرلمان أن يسعى بشأن السياسة العامة للشباب إلى الاستعانة بآراء ذوي الخبرة من المفكرين، وأساتذة الجامعات، ورجال الصحافة والإعلام، والنشطاء في المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني وغيرهم.

وللبرلمان أن يسعى إلى تنظيم مؤتمر سنوي للوقوف على وجهات نظر الشباب في قضاياهم، وتحديد الأخطار التي يتعرضون لها ورؤاهم بشأن سياسات الدولة والبرلمان تجاه قضاياهم، وما يجب أن تضطلع به مستقبلا كل من أجهزة الدولة والبرلمان بشأن هذه القضايا، على أن تكون توصيات هذا المؤتمر إرشادية عند وضع السياسات العامة الشبابية.

▼ مادة (٢٢)

على الحكومة أن تعيد النظر في سياساتها التعليمية والتثقيفية بحيث ترمي إلى تفعيل دور مؤسسات التنشئة السياسية من أجل مزيد من تمكين الشباب، وذلك من خلال:

- إعادة النظر في البرامج التعليمية على أساس الجمع بين الدراسات النظرية والدراسات العملية والفنية على نحو يصل بالطالب في نهاية المرحلة الثانوية إلى المستوى اللائق في الأداء بين النواحي الفنية والعملية فضلاً عن تزوده بالخبرات النظرية والحقائق المعرفية اللازمة.
- إعادة النظر في كيفية إعداد العاملين في ميدان تنشئة الشباب من معلمين ومربين وقادة بحيث تتوافر لديهم القدرة على إبراز سمات الشخصية العربية لدى الأجيال الصاعدة، وضمان التواصل بين مختلف البرامج التربوية والتعليمية في جميع المراحل العمرية.
- وضع خطة إعلامية عربية موحدة وإعداد برامج واقعية لتوجيه الشباب العربي نحو التمسك بقيم أمتهم ومبادئ عقيدتهم وتراثهم وتحصينهم ضد جميع التيارات المعادية والمخربة والمتطرفة وإشراكهم في وضع وإعداد هذه الخطط والبرامج.
- تثقيف الشباب العربي بالمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وإفساح المجال أمامهم للمشاركة الفعالة في مختلف المؤسسات التمثيلية للتمتع بفرصتهم في الاضطلاع بدورهم في عملية صنع القرار والإسهام في بناء مستقبل الوطن.
- تشجيع الشباب العربي على الانفتاح الإيجابي على الثقافات والحضارات الأخرى، وتوجيههم نحو ممارسة النقد العلمي الموضوعي، وتشجيع الحوار بين الشباب العرب أنفسهم مما يشكل ضمانة لعدم الانحراف عن القيم العربية الأصيلة التي يجدر بهم أن يتمسكوا بها.

- توجيه اهتمامات الشباب العربي إلى التمسك بالقيم الروحية النابعة من عقيدتنا وتراثنا والتصدي لما يخالف هذه القيم، والابتعاد عن التطرف الناجم عن التفسيرات المشوهة أو ذات النظرة الضيقة لقيمنا العقائدية والروحية.

▼ **مادة (٢٣)**

على البرلمان لمواجهة مشكلة البطالة:

- تبني برامج تدريب متعددة لتزويد الشباب بالمهارات المتطلبة لسوق العمل، والاهتمام بعمليات التدريب التحويلي، وأيضاً التعليم الفني والمهني.
- تشجيع القطاع الخاص على تشغيل الشباب، ووضع الضوابط الكفيلة بضمان حقوق الشباب العاملين فيه.
- إلزام القطاع الخاص بإبرام عقود عادلة مع الشباب، على أن تتكفل الدولة بسداد نسبة من رواتبهم لمؤسسات القطاع الخاص.
- دعم صندوق التأمينات الاجتماعية للقطاع الخاص.
- إنشاء بنك إقراض الشباب لتشجيعهم على إقامة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وعلى الدولة:

- تخصيص نسبة كبيرة من المعونات والهبات والمنح الدولية والإقليمية والمحلية لمواجهة مشكلة البطالة.
- تبني سياسات وبرامج مختلفة لمكافحة البطالة، على أن يناقشها البرلمان سنوياً من أجل تطويرها على وفق المتغيرات الجديدة.

▼ مادة (٢٤)

على مؤسسات الدولة كافة - ومنها البرلمان- أن تسعى عند مواجهة مشكلة العنف والتطرف لدى الشباب إلى الوقوف على أسبابها الحقيقية، ومدى تأثرهم بمضمون المادة الدينية التي تقدم إليهم، وذلك من خلال:

- زيادة الاهتمام بالتربية الدينية الصحيحة في المراحل الأولى من التعليم، وتطوير مضامين موادها بما يتلاءم مع متغيرات العصر، بحيث تتناول قيم التسامح والعدالة والمساواة، والحوار والانفتاح على الآخر، واحترام التنوع وقبول الاختلاف.
- وضع مواد التربية الدينية، وحوار الحضارات وحقوق الإنسان ضمن المقررات الأساسية في مرحلة التعليم الإلزامي.
- إعادة النظر في سياسة الوزارات المعنية بالشؤون الدينية والأوقاف وآليات عملها بحيث

تتنوع لغة الخطاب الديني لتلائم الفئات العمرية المختلفة؛ مما يستلزم إنشاء وحدات نوعية مسؤولة في الوزارات المعنية بالشؤون الدينية والأوقاف، مثل:

- إدارة الخطاب الديني للأطفال.
- إدارة الخطاب الديني للمراهقين.
- إدارة الخطاب الديني للشباب.
- تبني برامج جديدة لتطوير معاهد تخريج الدعاة القادرين على مواجهة التزمت والتطرف في فهم الدين، وتشجيع الاجتهاد في إطاره الشرعي الصحيح.
- عدم قصر نشاط دور العبادة (المساجد- الكنائس) على أداء الطقوس الدينية التقليدية فحسب، وتوسيع هذا النشاط بحيث تصبح مؤسسات ثقافية تغرس قيم المواطنة، والانتماء، والاعتدال والسلام.
- نشر مفاهيم التكامل الديني والثقافي والاجتماعي في داخل الدولة والتصدي للمفاهيم المغلوطة التي ترتدي ثوب الدين.
- الاهتمام الكافي بتكوين الأسرة العربية وبنيتها باعتبارها المؤسسة الأساسية في التنشئة الاجتماعية للشباب.
- الاهتمام الكافي بدور المؤسسات الإعلامية في التصدي السريع والحاسم لأفكار التطرف والتزمت.

▼ مادة (٢٥)

على الوزارات ومختلف مؤسسات الدولة أن تولي العناية الكاملة بشغل أوقات فراغ الشباب من خلال:

- طرح برامج تنمية مجتمعية يشاركون فيها.
- طرح برامج ثقافية لتنمية قدراتهم وإمكاناتهم الذاتية.
- طرح برامج تحقق الاستفادة المنشودة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتتناسب مع احتياجاتهم.
- تعزيز أنشطة مراكز الشباب ومنتدياتهم، بحيث تكون أماكن جذب لهم.
- توسيع نشاط الأندية الرياضية ليشمل إلى جانب الممارسة الرياضية التقليدية اهتماما كافياً بالنواحي الثقافية والاجتماعية للشباب.

▼ مادة (٢٦)

على مؤسسات الدولة كافة - ومنها البرلمان- عند مواجهة مشكلة انتشار المخدرات بين الشباب:

- زيادة القيود القانونية والإعلامية على تسويق التبغ والكحول والمواد المخدرة بأصنافها المتعددة.

- دراسة العوامل الأساسية التي تدفع الشباب إلى تعاطي المخدرات.
- تشديد العقوبات الجنائية وتفعيل تنفيذ الأحكام على الجناة في جرائم جلب المخدرات والاتجار فيها وتعاطيها.
- تخصيص مساحة زمنية كافية في وسائل الإعلام المختلفة لمقاومة انتشار المخدرات، وبيان تداعياتها الصحية والاجتماعية.
- تبني وزارة الصحة برامج جادة وجاذبة للتوعية الصحية بأخطار المخدرات وأثرها في الشباب.
- إقامة مصحات للعلاج من الإدمان في مختلف أقاليم الدولة، وبأسعار مناسبة للجميع.
- أن تراعي عند وضع سياسات وبرامج منع انتشار المخدرات إيجاد حلول للمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الشباب المتعاطون للمخدرات، مع التصدي لمشكلات التشرد والفقر والتفكك الأسرى وأصدقاء السوء.

▼ مادة (٢٧)

على الوزارات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني أن تهيئ للشباب فرص المشاركة الفعلية في حماية البيئة من خلال تبني برامج قطاعية تهدف إلى التوعية والحث على المشاركة بحيث يكون الشباب أحد قطاعاتها الرئيسة، وعلى المنظمات غير الحكومية المعنية بحماية البيئة أن تتيح للشباب فرص الاشتراك في مشروعات حماية البيئة والمسؤولية عنها، وعلى الحكومة بالتعاون مع البرلمان تضمين حماية البيئة في المناهج الدراسية بالمرحلتين: الثانوية، والجامعية.

▼ مادة (٢٨)

على مؤسسات الدولة كافة- ومنها البرلمان- إشراك الشباب في جهود التنمية المحلية وخططها وتهيئة السبل أمامهم للاضطلاع بدورهم في صياغة السياسات المحلية وتنفيذها وتقييمها، وتعزيز الممارسة الديمقراطية للشباب في الإطار المحلي، وتمثيلهم ضمن الوفود الرسمية للدولة إلى الدول الأجنبية والمنظمات الدولية المعنية بالتنمية المحلية[6].

▼ مادة (٢٩)

على مؤسسات الدولة كافة - ومنها البرلمان- العمل على الحد من هجرة الشباب إلى الخارج، وذلك من خلال السعي إلى الارتقاء بأوضاع القرى، والمدن، والأحياء، والمحافظات/الأقاليم عن طريق:

6. ويمكن تحديد عدد الشباب المشارك فى هذه الوفود بنسبة ١٠٪ على الأقل من عدد الموفدين على أن تكون هذه النسبة مناصفة بين الجنسين.

- تخصيص موازنات كافية للنهوض بأوضاع المناطق الفقيرة داخل الدولة.
- تبني برامج تعليمية وتدريبية تهدف إلى تزويد الشباب بالمهارات والمعارف اللازمة لإنشاء مشروعات صغيرة ومتوسطة في المناطق الفقيرة، على أن تساعد الدولة في تسويق نواتج هذه المشروعات.
- توفير البنية الأساسية من منشآت تعليمية وصحية وثقافية في المناطق الفقيرة عبر برامج متدرجة، وذلك للإفادة من الخبرات الوطنية والحفاظ عليها من الهجرة إلى الدول الأخرى.

▼ مادة (٣٠)

على الحكومة أن تولي اهتماماً أساسياً بتكنولوجيا المعلومات، وتشجع الشباب على الاستفادة من منجزاتها من خلال تبني برامج تعينهم على امتلاك أجهزة الحاسب الآلي بسهولة، وبرامج تدريبية متطورة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات، وتشجيع الاتصال بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) بأسعار رمزية مناسبة في مختلف أقاليم الدولة[7].

▼ مادة (٣١)

على مؤسسات الدولة كافة- ومنها البرلمان- وضع معايير تربوية تركز على تنمية المهارات لدى الشباب في مجال تجنب الأزمات وبناء السلام، وإشراك الرافضين منهم في برامج ترمي إلى إعادة إدماجهم في المجتمع بعيداً عن استخدام القوة باعتبارها تهدد استقرار المجتمع وأمنه.

▼ مادة (٣٢)

على مؤسسات الدولة كافة - ومنها البرلمان- تفعيل مشاركة الشباب في القضاء على الفقر من خلال:

- إدراك واقعهم الذي يعانون منه، وظروف المناطق التي يعيشون فيها وإدماجهم في إستراتيجية الدولة لتقليل نسبة الفقراء.
- إشراكهم في برامج التنمية الريفية وتحفيزهم على العمل بالمناطق الريفية، وعلى الحكومات أن توفر البنية الأساسية والخدمات لجذب الشباب للعمل بهذه المناطق.
- مكافحة الفساد في بعض الأجهزة أو الهيئات الحكومية، وإيلاء الاهتمام اللازم لمواجهة الوساطة والمحسوبية والتحيز.
- توفير وسائل وسياسات مناسبة لتعليمهم وتدريبهم على مواجهة الفساد بالتعاون مع

7. يمكن من خلال نشر تكنولوجيا المعلومات تسهيل إجراءات وتصريحات بناء وإنشاء (مقاهي الإنترنت) في مختلف المناطق حتى يتسنى للشباب أن يتعاملوا فيها بسهولة ويسر.

المنظمات أو المؤسسات المعنية.

- إتاحة التمويل اللازم لهم للعمل بمجال الزراعة مع توفير ما يلزم من معلومات وإرشاد وتوجيه وإشراف ضماناً لنجاح عملهم.

▼ مادة (٣٣)

على مؤسسات الدولة كافة - ومنها البرلمان- تفعيل مشاركة الشباب في إدارة التعليم الأساسي ومحاولات تطويره، من خلال:

- تشجيعهم على تكوين جمعيات أهلية تعنى بتحسين أوضاع المدارس الابتدائية والإعدادية.
- إشراكهم في مجالس الطلاب، ومجالس أولياء الأمور.
- تشجيعهم على تقديم مقترحات وأفكار لتطوير التعليم الأساسي.
- التوسع في برامج محو الأمية، وإشراكهم في إدارة هذه البرامج.

▼ مادة (٣٤)

على الحكومة الاهتمام بصحة الشباب، وبتكوين الوعي البيئي لديهم، وذلك من خلال:

- تدريبهم على الخدمات الصحية الأساسية.
- زيادة الوعي الصحي للآباء والأمهات في سن الشباب.
- توعية وتدريب المراهقين على التعامل مع مرحلة المراهقة.
- الحرص على إشراكهم في قوافل وحملات التوعية الصحية والعلاج وحماية البيئة في المناطق الشعبية والريفية والنائية.
- توعيتهم بمصادر تلويث مياه الشرب وتدريبهم على كيفية الحفاظ على نظافة البيئة.

▼ مادة (٣٥)

على وسائل الإعلام تخصيص مساحة كافية في برامجها لقضايا الشباب والسياسات الحكومية المتعلقة بهم، والنماذج الشبابية الناجحة، على أن يكون للشباب حضور ملموس ومؤثر في هذه البرامج.

وعلى وسائل الإعلام، وهي تمارس دورها في الاهتمام بقضايا الشباب ونشرها، مراعاة معايير الدقة والموضوعية، من خلال الوسائط المختلفة، والتعريف بجهود الحكومة والبرلمان ومؤسسات الدولة والمجتمع في هذا المجال، وتقديم بث مباشر لبرامج الشباب والبرامج التي تتناول سياسات الحكومة والبرلمان.

مادة (٣٦)

على البرلمان والسلطة التنفيذية أن يعملا سوياً على تقوية دور المجتمع المدني في إجراء تقويمات موضوعية ومحايدة لسياسات الشباب تعين البرلمانيين على أداء دورهم التشريعي والرقابي والمالي.

القسم الثالث

الدليل الإرشادي للبرلمانيين

❑ المذكرة الشارحة لمشروع القانون

بوصفك مشرعاً، عليك أن تعرف جيداً خصائص جمهورك الذي يمثل الشباب القطاع الأكبر منه، بل الأكثر تعقيداً في خصائصه.

وفي البداية، يجب أن يركز النواب عند صياغة أية سياسة أو مقترح تشريعي للشباب على شواغل الشباب الأساسية التي تكمن في:

١. هجرتهم من أوطانهم، وهي ظاهرة تتطلب تزويد الشباب بالتعليم والتدريب، وإكسابهم المهارات والمعرفة اللازمة للمشاركة الإيجابية في أسواق العمل ببلدانهم.

٢. تكنولوجيا المعلومات، وتتطلب وضع التدابير الخاصة بتشجيع الوصول إلى الإنترنت بكفاءة، وزيادة المعرفة بتكنولوجيا المعلومات.

٣. فيروس الإيدز، ويتطلب توفير خدمات رعاية صحية أولية عالية الجودة يسهل تمتع الشباب بها وتتاح للجميع بتكلفة يسيرة بما في ذلك الرعاية الصحية.

٤. منع الصراعات، ويتطلب وضع معايير تربوية تركز على تكوين المهارات في مجال تجنب الأزمات، وبناء السلام.

٥. العلاقات بين الأجيال، وتتطلب إيلاء اهتمام متزايد بالأثر الاجتماعي- الاقتصادي الناجم عن شيخوخة المجتمعات ووضع سياسات مناسبة لكل مرحلة عمرية، وتشجيع المرونة في أماكن العمل، والتعليم طوال الحياة.

٦. أن وجود سياسة عامة وطنية لتمكين الشباب، ثم وضع تشريع لذلك، يعد وسيلة لإبراز الحاجة الماسة للتوعية الدينية السليمة بين الشباب والعلاقة بين الوعي الديني للشباب من ناحية والتنمية الشاملة وتمكين الشباب من ناحية أخرى، ودور العمل الأهلي في التنمية.

▼ المادة (١)

تحدد المادة الأولى من القانون سن الشباب بأنه الفئة العمرية من ١٥ إلى ٣٥ سنة. والشباب في اللغة هو مصدر «شب»، وشب على الشيء أي تعود عليه وأصبح يمارسه بكفاءة، وشب على العمر أي تعود على ممارسة الحياة واكتسب الخبرات والنضوج اللازم للتعامل مع معطياتها. «وشب في

الشيء» أي نضج واستقرأ خلفيات هذا الشئ وأسراره. ومنه «شب في العمر» أي اكتسب النضوج اللازم للتعبير عما يراه حسناً ومفيداً. ومرحلة الشباب سابقة لمرحلة الشيب. فالشيب تركن فيه إلى الشيخوخة وكثرة التعامل مع الحياة، فيقال شيبه الشئ أو العمر أي أصبح محنكاً وخبيراً بدقائق تفصيلاته، وفي مرحلة الشباب تكون قادرا على التعامل مع الشئ والإلمام بدقائق تفصيلاته؛ ولذا فإن الشيب ضعف إذ ليس بعده متسع لمعرفة الجديد، أما الشباب فقوة لأن يكون الإنسان فيه على استعداد لمعرفة المزيد عن الشئ أو العمر. فالقوي هو الذي يجدد معارفه ومعلوماته وخلاياه الجسمانية (الشباب)، أما في الشيب فيتوقف تجدد معارفه ومعلوماته وخلاياه الجسمانية.

ويخضع تحديد مفهوم الشباب إلى أكثر من اتجاه، فثمة اتجاه يركز على المحدد العمري والبيولوجي، وآخر على السمات السيكولوجية والسلوكية... وهكذا، كما أن مرحلة الشباب تعتبر مرحلة نمو تجمع بين خصائص مرحلتين في التطور النفسي والاجتماعي، وهما مرحلتا: الرشد والمراهقة. ومصطلح الشباب في أحد تعريفاته يرتبط بالحداثة، وهو تعريف اجتماعي سياسي ذو علاقة بنشوء مفهوم الدولة وتحديد المواطنة ومتطلباتها، فالشباب إذن مفهوم يصف الدور الاجتماعي، والسياسي، ويحدد الانتماء الثقافي وعلاقات القوة في المجتمع، وإذا كانت الغاية في المراهقة هي أن يتمتع الفرد بالقدرة على تبني خيار شخصي مبني على فهم واضح للواقع وموازاته بين الحاجات والدوافع الشخصية والإمكانات المتوفرة في الوقت الذي تشكل الظروف المحيطة به أساساً في بلورة هويته الذاتية؛ فإن فهم مجتمع المراهق وتحديد خصائصه يساعدان في رسم الصورة التكاملية لإدراك الشباب لدورهم وما يتوخاه المجتمع منهم. فالمجتمعات التقليدية بتنميطها وتأطيرها للفرد لا تفسح أمامه مجالات للخيار بل تحدده في اتجاهات معدة سلفا؛ لذا لا يكون هناك بناء حقيقي لقدرته على المشاركة في صنع القرار والخيار الفردي، وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن هذه المجتمعات التقليدية تغلب فيها مصلحة الجماعة على المصالح الفردية مما يحد من الفاعلية في مرحلة المراهقة إلى درجة قد تصل إلى حد التهميش وحينئذ يفقد البالغ استعداده لمواجهة التحديات مستقبلاً.

❑ **والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: ماذا نعني بالشباب؟**

ثمة اتفاق على صعوبة تعريف الشباب، وقد يكون من العبث الاستغراق في إيراد تعريفاته الكثيرة وما تثيره من جدل إذا ما كان بوسع التعريفات الإجرائية العملية أن تمدنا بأدوات فعالة وفاعلة للفهم والتغيير. غير أن للمفاهيم الشائعة صلة مزدوجة بالواقع؛ فهي تعبر عنه بقدر ما تساهم أحيانا في حجبه وفي التأثير في التعريفات الإجرائية ذاتها. ويصدق ذلك بشكل خاص على استخدام اللغة العربية الاصطلاحي لكلمة الشباب؛ فعلى حين تصف الكلمة حالة أو مرحلة عمرية معينة، نجدها تستخدم غالباً للدلالة على جماعة من الأشخاص تجمع افتراضياً بين

«شبان»» و«شابات». ورغم أن هذا المفهوم الشائع للكلمة يرد في كتابات مختلفة وفي لغة الحياة اليومية، فإن اللغة التقنية المعتمدة قلما تشير إلى الشباب على هذا النحو، وغالباً ما تجردهم إلى ذكور وإناث، مستخدمة لغة الجداول الإحصائية عندما تكون ثمة حاجة إلى ذلك.

أما الاستخدام الإجرائي لكلمة الشباب، والمحايد ظاهرياً من حيث النوع، فهو يستدعي على نحو مبهم وقوى في آن واحد، صورة حشد من الشبان، وقد يرجع السبب في ذلك إلى الثقل السياسي الذي يقترن بهؤلاء الشبان من جهة، وإلى تلاشي حضور الشابات في المجال العام من جهة أخرى رغم حضورهن الفعلي على صعيد الممارسات؛ إذ إن العديد من المبادرات حسنة النية تعيد في واقع الأمر تكريس التوزيع الاجتماعي للأدوار على أساس النوع.

ويضاف إلى ذلك أن وراء الاستخدام الجاري لكلمة شباب دلالة أكثر تحديداً على شبان متعلمين أو منخرطين في العملية التعليمية، على نحو ما يشير إليه المعنى الضمني في «سنوات الشباب» التي عرفتها بعض البلدان العربية في النصف الثاني من ثلاثينيات القرن العشرين، حين تمرد شبان متعلمون على النخب السياسية الحاكمة. وفي المقابل، لا نعرف الكثير عن الرؤى السياسية للعمال الشباب، لا لأنها غائبة وإنما لاعتيادنا على أن يقترن الشباب بالتعليم، ومتى التفت إلى غير المتعلمين، فإن ذلك يتم من منظور الخصائص الناقصة. وغالبا ما تعنى الدراسات برأس المال التعليمي، معبراً عنه بسنوات دراسية، وشهادات، ومهارات قابلة للتسويق في سوق العمل، أو مسوغات لممارسة الحقوق السياسية، لكنها نادراً ما تهتم بما يمكن أن تعنيه المعارف والخبرات التي يمتلكها شبان وشابات لا يخضعون لذات المعايير. وعليه فإن الرؤى المجتمعية الدارجة التي تقترن بلفظ الـ «شباب» تنطوي على تفضيلات ضمنية تتصل على ما يبدو بكل من النوع والانتماء الاجتماعي.

ويتشابك ذلك مع مسألة الشريحة العمرية. فثمة اتجاه غالب نحو توسيع الشريحة العمرية التي يتم إدراجها ضمن الشباب، ولعل ذلك يتفق وما تتجه إليه المواثيق الدولية من التوسع في حماية حقوق قطاعات سكانية أوسع، بغية أن تصبح مشمولة ضمن شبكات أمان جديدة. فبمناسبة العام الدولي للشباب ١٩٨٥ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعريفاً يحدد الشباب بمن هم بين ١٥ و٢٤ سنة، وجرى اعتماد هذا القياس في مختلف الإحصائيات. ومن جهة أخرى تسري اتفاقية حقوق الطفل على كل من هم دون سن الـ١٨، ما لم يبلغوا الأهلية قبل ذلك، بمقتضى التشريعات الوطنية. وعلى المستوى الإجرائي يقابل ذلك على صعيد السياسات الوطنية، توسيع نطاق الشريحة سواء من أعلى لمواجهة مقتضيات جديدة تمليها اعتبارات التحول في مراحل الحياة، أو من أسفل استجابة لحاجات غير ملباة، كانتقاد «المفهوم التقليدي لصحة المرأة والذي يقتصر على سنوات الإنجاب من ١٥ إلى ٤٥ سنة».

وفي مقابل ذلك، ثمة اتجاه آخر إلى استقطاع شرائح عمرية بعينها داخل التصنيف الواحد، على اعتبار أن لتلك الشرائح خصوصيات معينة، أو لأسباب إجرائية تتعلق بفاعلية السياسات والبرامج على أرض الواقع، وقد يتدعم ذلك الاتجاه بمراعاة التوزيع الجغرافي لمختلف المؤشرات الاجتماعية على صعيد كل قطر عربي؛ ويشار في هذا الصدد إلى اتجاه تقارير التنمية البشرية في الأقطار العربية إلى الأخذ في الاعتبار التقسيمات الإدارية، الأمر الذي يسمح برصد أفضل للتفاوتات الحادة التي لا تكشف عنها المتوسطات القومية. وعلى صعيد الوطن العربي، يبدو واضحاً اليوم ذلك الاهتمام المتزايد نوعاً ما بالمراهقة، كما تدل على ذلك توصيات الاجتماع الرابع لرؤساء لجان المجالس الوطنية للسكان (الرباط ٢٠٠١) إضافة إلى مسوح حديثة في مصر، وكذلك الاهتمام بالمراهقات. كما نلحظ أنه قد أصبح مألوفا في الخطاب العربي تعبير «الشباب البالغ Young Adults».

❑ **وتعود الطفرة في التصنيفات المتعلقة بالشباب في الوطن العربي إلى اعتبارين:**

أولاً: الكفاءة والعدالة وما بينهما من تلازم ضروري في الوصول إلى قطاعات معينة من السكان، خاصة تلك التي تعاني من تضافر أشكال الحرمان، من فقر وتدنٍ في مستويات التعليم والصحة. وفي هذا الصدد، يحقق الاندراج ضمن مؤسسة ما أو الانتماء إلى موقع جغرافي محدد أو جماعة بعينها ثقلاً خاصاً؛ إذ يسمح بالتوصل إلى المجموعات المستهدفة. وهو الأمر الذي يطرح من زاوية أخرى صعوبات استهداف ما يسمى تجاوزا بالأنشطة غير الرسمية، ويدفع ببعض التحليلات إلى إدراج مثل هذه الأنشطة ضمن ما يسمى تجاوزا أيضا بالقطاعات المهمشة.

ثانياً: التحيز بقدر ما إزاء ما أشرنا إليه من تعقد المسار الشبابي وتجزئته، والتغير في تتابع المحطات الفاصلة على امتداد ذلك المسار أو تزامنها، الأمر الذي يفضي إلى عدم الحسم العلمي بوضع تصنيفات جديدة وإن بدت متضاربة؛ فالتضارب في هذه الحال ما هو إلا تضارب في الأولويات التي يفرضها الواقع بتناقضاته، وهو تضارب تعكسه كذلك سيادة نظرة حديثة إلى الفرد باعتباره كائناً اجتماعياً متعدد الانتماءات والهويات؛ وقد تتآلف هذه الهويات والانتماءات أو تتصارع فيما بينها وقد تتبدل ترتيباتها على وفق المواقف والسياقات، فالشبان هم أبناء وطلاب أو أعضاء في جماعة، أو باحثون عن عمل أو مشتغلون ومواطنون في دولة ما، وغالباً ما تفرض الاعتبارات التحليلية قدرا من التجريد، على حين تفرض الاعتبارات العملية تثبيت انتماء معين وتكريسه. وقد أثارت بعض الكتابات صعوبات تتعلق بقضية تعريف الشباب وما يتصل بها من تنازع في الاختصاصات والقوانين من جهة أو فراغ تشريعي أو مؤسسي على الصعيد الوطني من جهة أخرى.

وعلى صعيد المسوح والدراسات الكيفية، تتنوع التعريفات المعتمدة بتنوع الاعتبارات المرعية، فثمة تصنيفات معتمدة هي أقرب إلى الواقع الميداني الذي تتناوله، وأخرى أقرب إلى الشرائح

العمرية التي تعتمدها السلاسل الرقمية المتاحة، بما يسمح بتكوين العينات الممثلة وإجراء المقارنات وقياس التغير عبر الزمن.

أما تعريف الشباب في المنظمات الدولية، فيقع في المنطقة العمرية من سن ١٥ إلى ٤٥، وثمة تعريفات أخرى تحصر الشباب في المنطقة العمرية ما بين ١٨ إلى ٢٥ سنة، والشباب في الواقع هو سن النضوج والقوة، وهم أكثر فئات المجتمع إنتاجاً وعملاً، وعليهم يتوقف تقدم وتنمية الحاضر في أي مجتمع. ولذا فإن التفكير في الشباب يجب أن يطغى على منطق عمل جميع أجهزة الدولة لتحصينهم من التأثيرات السلبية من جهة، ولترسيخ قيم التقدم والمواطنة والتنمية من جهة أخرى.

▼ **المادة (٢)**

يجب التعامل مع قضايا الشباب على وفق ثقافتهم، وكن حذراً من وجود فجوة فكرية وواقع مغاير بين الشباب والفئات العمرية الأكبر.

ولعل المقارنة مع جيل الآباء هي أيسر سبيل لرسم ملامح الصورة العامة للشباب في العالم العربي، والتي تعد في واقع الأمر، صورة عن التغير الاجتماعي بشكل عام، بما يعتريه من مناطق ظل ومفارقات وفرص ضائعة. وليس من المستغرب في هذا الإطار أن يقع الصدام بين أحلام وتوقعات الشباب وبين ما يحمله ويصدره المجتمع (سلطة الساسة وكبار السن على السواء) من إشارات لتوقعاته منهم، فيما يشبه القيد المزدوج، إذ يقع على الشباب فرادى وجماعات عبء الماضي والأحلام التي لم يحققها الآباء، على حين يتعين عليهم مواجهة واقع مختلف والاضطلاع بأعبائه والتحلي بالواقعية في مواجهته. وبقدر عالمية البرامج المعنية بالشباب، فهي لا تنال من رسوخ مقولة «الشباب عماد الأمة»، التي قد نجد لها مقابلاً في كافة لغات العالم، ويصدق ذلك على العالم العربي بقدر ما يصدق على سائر المجتمعات الأكثر أو الأقل تقدماً التي تعتبر الشباب قضية «قومية».

وإذا أردنا الوقوف على ما يميز الشباب عن آبائهم برزت على الفور حقيقة كونهم أكثر تعلماً من الآباء، على الأقل بمقياس عدد سنوات التعليم، إذ يقضون من أعمارهم في المؤسسة التعليمية فترة أطول، في فصول أكثر تكدساً أحياناً، ويحصلون على شهادات أعلى، وإن ظل التساؤل قائماً حول نوعية هذا التعليم، ويلازمه تساؤل آخر حول ما إذا كان لا يزال بوسع المؤسسات التعليمية في العالم العربي أن تصنع طالباً «مشتركاً» دون التأثر بالطريقة الخطابية. وبمعنى آخر يدور التساؤل حول فعالية ما يعرف تقليدياً بأدوار التنشئة المدرسية في عالم متغير تتعدد فيه المؤثرات التي يتعرض لها الشباب على نحو غير مسبوق. وعقب طور التعليم المدرسي، ينتقل بعض من هؤلاء الشباب إلى الجامعة، بكل ما قد يعنيه ذلك من نقلة كيفية تختلف عن البيئة المدرسية،

وحرية نسبية ومشاركة في المجال العام، واكتساب خبرات جديدة ومؤثرة على امتداد مسارهم الشخصي والمهني. والشباب أكثر صحة من آبائهم كذلك في ظل انتشار الخدمات الصحية ونجاح حملات التطعيم إلى حد كبير في حصار عدد من الأمراض المتوطنة وأمراض الطفولة، وإن ظهرت بعد الأخطار الصحية (الإيدز) أو استوطنت بعض الأمراض عدداً من الدول العربية (التهاب الكبد الوبائي في مصر). والشباب أكثر تحضراً، بمعنى الميل إلى العيش في الحواضر والمدن، بما تتمتع به من خدمات أساسية قياساً إلى الأرياف، وأن بدا للبعض أحيانا أن حياة المدن قد فقدت شيئا من مميزاتها. وأغلب الظن أن رحلة البحث عن العمل بالنسبة إلى هؤلاء، تطول قياساً بما كانت عليه عند الآباء، وأن مساراتهم المهنية قد تشهد تنقلات عديدة من وظيفة إلى أخرى، بحثاً عن شروط أفضل أو أقل إجحافاً أو أكثر ضماناً، هذا إن لم يضطروا إلى أداء عملين في الوقت ذاته للحصول على دخل أفضل، بعد أن تقلصت فرص هجرة الوطن «سعياً وراء الرزق». ونظراً لطول فترة البحث عن العمل الملائم- بتعبير منظمة العمل الدولية- أو غير الملائم (والسكن أحياناً)، يتجه هؤلاء الشباب إلى العيش في كنف أسرهم لفترات قد تطول، بما يعنيه ذلك من استطالة لمرحلة «الشباب» وفترة الإعالة، وما يعتبر «فترة انتقالية»، وينجم عن كل ذلك تأثيرات في شبكة العلاقات الأسرية وتأجيل للأحلام إن وجدت. فهؤلاء الشباب يميلون إلى الزواج متأخراً قياساً إلى ما كان عليه الآباء والأمهات، وعليه فهم ينجبون عدداً أقل من الأولاد، يكونون بدورهم أقل عرضة بكثير لأخطار وفيات الأطفال قياساً بما كانت عليه في جيل الآباء، كما تقل بالنسبة للإناث احتمالات وفيات الحمل والولادة.

ويصل الشباب العربي إلى مرحلة النضج وقد أحاطت بهم العديد من التغيرات الاجتماعية، فهم قد أفادوا من توسع خدمات التعليم والصحة، بعد أن تمكن الآباء في فترة سابقة، وفي ظل شبكات الأمان - التي رفعت من سقف التوقعات – من الاستثمار في تعليم الأبناء، تحسباً ورهاناً على المستقبل. ويخرج الشباب إلى الحياة العملية والحياة العامة، ليواجهوا بتراجع سياسات دولة الرفاه الآخذة في الانكماش، والتي كانت تتمثل في استقطاع بعض الخدمات والسلع من دائرة السوق وإخضاعها لمجموعة من الأولويات الاجتماعية والسياسية.

والشباب أكثر عرضة من جيل الآباء للتأثيرات الوافدة من الخارج، ونعنى بذلك تأثيرات العولمة الاقتصادية والثقافية، التي تكشف لهم النقاب عن حياة شباب آخرين، وتدفع بهم نحو المقارنات، وتختصر المسافات بقدر ما تعمق التمايزات والفوارق وتكدس الثروات في أيدي القلة. ويتنوع احتكاك الشباب بهذه التأثيرات تبعا لوسائل الاتصال المتاحة لهم؛ فما تسمى بالفجوة الرقمية لا تقع بين المجتمعات فحسب وإنما داخلها أيضاً. ويتراوح كذلك موقف الشباب من تلك التأثيرات، بين قبول كل ما يفد والاكتفاء إزاءه بموقف المتفرج، ورفضه مع التشبث بالاتجاه المحافظ، الذي لا يعد اتباعاً لتقاليد الآباء، بقدر ما هو إعادة ابتداع لها، على نحو يتحدى ثنائية

الحداثة والتقليد؛ فالعولمة تعمق من التمايزات بين الشباب وإن ترتبت عليها تأثيرات محلية غير متعمدة، ولا يخضع الشباب لها ولا هم بالضرورة ضحاياها المغلوب على أمرهم، وإنما تتوافر لهم قدرات متفاوتة على التفاوض وإدماج العناصر الوافدة ضمن شفرة محلية.

ويواجه هؤلاء الشباب يوميا سيلاً من الرسائل الإعلامية - وهي الند الحقيقي للمؤسسة التعليمية - التي توجه إليهم بوصفهم «جماعة مستهلكة» لمختلف السلع المادية والثقافية «الشبابية» التي ترسخ في مجملها مظهراً ونمط حياة معينا، والتي وإن كانت تخاطب ذوى القدرة الشرائية المرتفعة من الشباب، فإنها سرعان ما تتجلى في «طبعات شعبية» من السلع ذاتها توجه إلى ذوى الدخول المحدودة. وهكذا فإن خصخصة المكان وقصره على القادرين (من الشواطئ إلى الجامعات) يكافئهما تعميم لبعض المفردات الثقافية (من لغة الشباب إلى الأغنية). على أن رصد مضمون الرسائل الإعلامية، ثقافية كانت أو استهلاكية، لا يغنى عن محاولة تعرف موقف الشباب (المستقبل) لهذه الرسائل. وفي الإطار ذاته يتوافر لهؤلاء الشباب من وسائل التسلية وقضاء أوقات الفراغ ما لم يكن متاحاً لآبائهم، وإن كان العديد من هذه الوسائل يقترن بالقدرة المادية وبقدر ما يتوفر منها، إذ تكون أحياناً سبلاً يلجون بها إلى المجال العام، أو لتكوين عالم خاص كثيرا ما لا يملك الكبار مفاتيحه. وما بين الرسائل التي تتحدث بلغة الشباب وغيرها من وسائل التسلية التي تجيد مخاطبتهم، تسقط سهواً في كثير من الأحيان حملات التوعية ذات الطابع الخطابي والأخلاقي، هذا إن لم تثر السخرية، وذلك رغم أن أوقات التسلية وأنشطتها هي مدخل لإيصال رسائل هادفة وإن كانت غير متجهمة تعبر قبل كل شيء عن احترام موجهيها للشباب.

ويخرج الشباب في العالم العربي إلى الوجود الاجتماعي ليجد المنطقة وقد شهدت -وتشهد- صنوفاً من الاحتلال الأجنبي والحروب الأهلية والصراعات الداخلية: فمن احتلال ومقاومة داما أكثر من نصف قرن في فلسطين، إلى احتلال جديد في العراق، إلى حربين في الخليج، مروراً بصراعات مستمرة في الداخل (السودان، والجزائر) وجراح لم تندمل بعد (لبنان)، وضغوط خارجية سياسية واقتصادية، وأنظمة سياسية تتفاوت من حيث ما تسمح به من فرص التعبير والتغيير وممارسة المواطنة. ولكل ذلك لا شك تأثيره المباشر في الشباب وغير المباشر والبعيد المدى في القدرات والمقدرات والبنى الاجتماعية والذاكرة الجماعية.

ويبدو من ملامح التغيير السابقة، التي حاولنا من خلالها ترجمة المعطيات الكمية إلى كلمات، أن شباب اليوم ليسوا منقطعي الصلة عما وعمن سبقهم، أو عما ينتقل من خلال التواصل والتفاعل عبر الأجيال، فهم يحملون ميراث الآباء؛ إذ هو على ما فيه أو ما يغيب عنه وبأنواعه كافة؛ رأس مال اقتصادي واجتماعي وثقافي، تتولى آليات إعادة الإنتاج الاجتماعي نقله من جيل

إلى جيل، عبر الأسرة والمدرسة تحديداً، حتى ليبدو أحيانا أن المواقع الاجتماعية لشباب الحاضر قد حددت سلفاً في الماضي، وأن الشباب ما هم إلا حوامل لآليات اجتماعية صارمة. والأقرب إلى الدقة أن الشباب شأنهم شأن غيرهم، يتعاملون مع «هيكل الفرص المتاحة» اجتماعياً لهم، والموزعة بشكل غير متكافئ، بما يزيد أو يحد من قدراتهم على التفاوض. ويقابل ذلك حقيقة أن «سياسات الشباب» التي تتبناها النظم السياسية والحكومات، والتي تستهدف هذه الشرائح العمرية، ما هي في واقع الأمر إلا سياسات للتغيير.

وعلى البرلمانات إذن عند مناقشة مفهوم حماية الشباب أن تراعي:

- وضع آليات تمكن الشباب من إيصال آرائهم إلى البرلمان.
- التركيز على الممارسات الوقائية التي تعنى القيام بمبادرات وأفكار ترسخ مفاهيم الانتماء والمواطنة، والتنمية، والديمقراطية، وغيرها من القيم الإيجابية التي تسعى الدولة إلى غرسها في شبابها.
- مراعاة نظرة الشباب إلى أنفسهم وقضاياهم، ونظرة البرلمان، ومؤسسات الدولة الأخرى لقضايا الشباب ومشروعاتهم، ونظرة الجماعات الوسيطة لهذه القضايا.
- التركيز على مناقشة أزمات الشباب والسعي إلى إيجاد الحلول العاجلة للأزمات التي قد تعصف بأفكارهم الإيجابية أو تحولها إلى أفكار هدامة.
- تقييم سياسات البرلمان والدولة لمعرفة مدى استجابة الشباب لها ومدى التأثير الفعلي في ممارساتهم العملية إن وجد، وأسباب رفضهم لبعض هذه السياسات.

▼ المادة (٣)

لقد تغيرت أوضاع الشباب وقضاياهم تغيراً ملموسا بحيث أضحوا يواجهون عددا من التحديات الجديدة والهائلة. وفي كل مجتمع أصبح للشباب رؤى متنافسة وأخرى متناقضة في كثير من الأحيان، بيد أن هذه الرؤى، سواء كانت متنافسة أو متناقضة، لا يستطيع الشباب في الأغلب إيصالها إلى النواب المنتخبين أو إلى البرلمان.

وفي الأنظمة الديمقراطية يتسنى وضع آليات أو ممارسات لتمكين الشباب ومعاونتهم على إيصال آرائهم إلى البرلمان. وليس وصول آراء الشباب إلى البرلمان هو الغاية ولكنه وسيلة للاستجابة لمطالبهم على أساس أن ذلك يحقق رفاهية المجتمع، والأحرى بنا قبل كل شيء أن نركز على مفهوم حماية

اعلم أنك تؤدي دوراً عظيماً من وجهة نظر الشباب؛ فكن حريصاً كنائب برلماني على العمل على إيجاد قنوات مفتوحة لإسماع صوت الشباب ووضع رؤيتهم على جدول أعمال البرلمان.

الشباب بحيث يوضع في مقدمة الاهتمامات وذلك من خلال ممارسات وقائية تعنى بالقيام بمبادرات وأفكار ترسخ مفاهيم الولاء والمواطنة، والتنمية والديمقراطية وغيرها من القيم الإيجابية التي تسعى الدولة إلى غرسها في شبابها. وقد تكون هناك رؤية ثانية لفهم الشباب من خلال دراسة أفكارهم واحتياجاتهم هم أنفسهم في إطار الظروف والأوضاع المحلية في كل دولة، والظروف والأوضاع الإقليمية للشباب في الدول المجاورة، وأخيراً الظروف والأوضاع الدولية للشباب في الدول المتقدمة، وبعد دراسة هذه المتغيرات الثلاثة تصبح المهمة إيجاد قاسم مشترك من الأفكار والرؤى والسياسات بحيث لا يبدو أن هناك تعارضا بين ما هو محلي وإقليمي ودولي، ثم تأتي الخطوة اللاحقة في كيفية إقناع الشباب أنفسهم بهذه السياسات أو الرؤى بحيث يكونون قادرين على تبني هذه الأفكار والسياسات واحتضانها، وفي مقدمة المنافحين عن تنفيذها.

عليك أن تتوصل إلى إجابات شبه نهائية للأسئلة الواردة في المصفوفة الآتية:

إطار رقم ٤

كيف ينظر الشاب إلى نفسه وقضاياه؟ 1- 2- 3- 4- - .....الخ	كيف يفكر البرلمان في قضايا الشباب؟ 1- 2- 3- 4- - .....الخ
ما رؤية الدولة تجاه قضايا الشباب ومشروعاتها؟ 1- 2- 3- 4- -.....الخ	ما دور الجماعات الوسيطة في تفعيل قضايا الشباب؟ 1- 2- 3- 4- -.....الخ

بعد أن تنتهي من الإجابة عن أسئلة المصفوفة السابقة ضع النتائج أمامك وقارن بينها حتى تتوصل فى النهاية إلى أفضل سياسة مقترحة للشباب

▼ **المواد (٤- ٧)**

تتوخى نصوص هذه المواد دمج الشباب في مجتمعاتهم وتمكينهم من خلال إستراتيجيات محددة يتم وضعها على وفق معايير وأسس ثابتة ترتضيها المجتمعات التي يعيشون بها، مع الوضع في الاعتبار الفروق الثقافية بين الأجيال المختلفة، وعلى ذلك فتلك المواد تحث على حماية الشباب من الأخطار التي يمكن أن يقعوا فيها، وهذه تتطلب:

❑ حماية الشباب

احرص على أن تكون ملاذاً لحماية الشباب من خلال ممارسات برلمانية تحظى بتأييد هذا القطاع العريض من خلال الاستماع إلى رؤى الشباب حول الأخطار التى تواجههم

يقوم مفهوم حماية الشباب على:

١.ممارسات عملية، وتكون في الحالات التي تعالج فعلياً مشكلات الشباب وأدوارهم، والارتقاء بوضعهم الحاضر، ومناقشة الأزمات التي تنحو بأفكارهم الإيجابية نحو الأفكار الهدامة.

٢.ممارسات تقويمية، وهي تهدف إلى تقويم الممارسات الوقائية والعملية لمعرفة مدى استجابة الشباب لها، ومدى حدوث تأثير فعلى بها، وكذلك مواجهة الرفض لمثل هذه الممارسات.

أهم الأخطار التي تواجه الشباب

◆ **أخطار سياسية:**

الإرهاب - التزمت في الدين - انتهاك حقوق التعبير عن الرأي وأن تكون لهم تجمعاتهم واتحاداتهم الخاصة- عدم القدرة على التواصل مع من هم في السلطة أو البرلمان- تدهور التعليم -ضعف تمثيلهم في البرلمان أو مراكز صنع القرار السياسي-عدم الاهتمام بالشأن العام-اللامبالاة السياسية.

◆ **أخطار اقتصادية:**

البطالة، والفقر، وعدم كفاية الأجور للوفاء باحتياجاتهم الأساسية - فقد الكفاءة للعمل - عدم المواءمة مع أسواق العمل الجديدة.

◆ **أخطار اجتماعية:**

عدم المساواة في فرص العمل بين الشباب والشابات- التطرف الديني والإرهاب- الجريمة المنظمة - التضخم السكاني- انتشار الأمراض- الهجرة من الريف إلى المدينة - انتشار المخدرات.

وتنجم هذه الأخطار عن العوامل الآتية:

◆ **التأثير الاجتماعي:**

من العوامل الاجتماعية التي تؤثر في الشباب:

١. النظام الأبوي.
٢. العائلة وما تعانيه من ظروف قاسية مثل القهر، والاضطهاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والفقر، والبطالة، وغياب العائل أحيانا لظروف قاهرة.
٣. التمييز واضطهاد المرأة.
٤. النظام والمنهج المدرسي؛ إذ إن نظام التعليم يعتمد على أسلوب التلقين الذي يفتقر إلى الإبداع ويحد من قدرة الشباب على البحث والاستنباط والتحليل مما يؤثر في التجربة التعليمية للشباب ومدى تمكنهم من التجاوب مع احتياجاتهم وتطلعاتهم.

◆ **التأثير الاقتصادي:**

يعاني الاقتصاد في بعض الدول مشاكل جذرية تساهم بشكل كبير في زيادة الضغط على الشباب، فالبنى الاقتصادية الضعيفة وغير المجدية لا تستطيع الوفاء بمتطلبات المستفيدين، ومن ثم تتفاقم مشكلات الشباب الاقتصادية خاصة في إطار انتشار البطالة والدخل المحدود فيصبحون فرائس مستساغة للعديد من الأمراض الاجتماعية.

تعامل كنائب مع قضايا الشباب وكأنك واحد منهم ولست وصياً على أفكارهم، فمواقفك البرلمانية يجب أن تنبع من الشباب وليست فقط موجهة نحو الشباب

◆ **التأثير الثقافي:**

نتيجة للانفتاح المعلوماتي والتوسع في خدمات الإنترنت، بات الشاب العربي مدركاً إلى حد كبير ما يدور حوله، سواء داخل المحيط المحلي أو الإقليمي أو العالمي؛ مما أدى إلى زيادة متطلباته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا الانفتاح الثقافي أدى أيضا إلى بروز أفكار جديدة وتخلى معظم الشباب عن الموروثات الثقافية الثابتة التي كانت في الماضي شيئا لا يمكن التنازل عنه؛ لذلك

علينا أن نتفهم طبيعة الشباب جيداً ومتطلباتهم في مختلف مراحلهم حتى نستطيع التعامل معهم.

فهناك فجوة واضحة بين احتياجات الشباب والخدمات المقدمة إليهم، حيث أظهرت الدراسات أن غالبية البرامج الشبابية هي برامج موجهة، نحو الشباب وليست منبثقة عنهم. وإذ نقول موجهة، فإنما نعني أن تلك البرامج والمشروعات قد أعدت دون مشاركة الشباب، وأنها تتوجه إليهم بخططها الجاهزة مسبقاً والتي لا تتطابق بالضرورة مع احتياجاتهم، وقد يكون ثمة اهتمام حالياً ببعض قضايا الشباب، ولكن على وجه الإجمال ثمة تباطؤ وتقصير واضح في طرحها سينعكس لا شك على الخدمات الموجهة إليهم، سواء على المستوى التعليمي أو الرياضي أو الصحي وإن كان الأخير يفتقر إلى الاهتمام بجوانب صحة الشباب كافة، في حين نجد اهتماما ملحوظا بموضوع الصحة الإنجابية، كما أنه من الضروري معرفة الوسائل الأجدى في إيصال الرسالة الثقافية إلى الشباب، فإذا كان الكتاب في عهد الآباء مثل مدخلاً ضرورياً للارتقاء بهم وكان وسيلة ناجحة في تلقى الشباب الرسالة الثقافية عنهم، فقد تراجعت أهميته في ظل ثورة التكنولوجيا الرقمية وما صاحبها من أفكار ووسائل جديدة.

ضع فى اعتبارك كنائب عن الأمة أن أمنها يرتبط ارتباطاً لا يقبل التجزئة بأمن شبابها، فالشباب إما دعامة للأمن أو ثغرة أمنية تهز استقرار الأمة

❑ أمن الشباب

أمن الشباب فكرة مألوفة تتبلور في قيام الدولة باتخاذ السياسات الواجبة للحفاظ على شبابها من الأفكار والتيارات الهدامة، وكذلك الإجراءات الواجبة من أجل الاستفادة من طاقات هؤلاء الشباب وجعلهم قوة منتجة في داخل مجتمعاتهم خاصة مع تزايد الأحداث الإرهابية التي يعد الشباب الوقود الرئيس لها.

هذا بالإضافة إلى أثر العولمة التي أدت إلى اختلاط أفكار الشباب العالمية بعضها بالبعض، وإلى تمردهم على المبادرات والتقاليد المحلية في الكثير من الأحيان؛ الأمر الذي ألقى بظلاله الكثيفة على الأخطار التي تهدد أمن الشباب، بل أمن الدول الذي طغى في بعض الأحيان على مفهوم دور الشباب في داخل المجتمعات.

❑ الانتماء لدى الشباب

استضافت دولة ما بطولة كروية كبرى، وأظهر شباب هذه الدولة تعاطفاً كبيراً مع منتخب

بلادهم. وكان هناك مئات الآلاف من الشباب يلوحون بعلم دولتهم ويهتفون باسمها في الشوارع وملاعب الكرة. وجاءت أحاديث المسؤولين في التلفاز والقنوات الفضائية لتؤكد على أن الانتماء لدى الشباب تجاه دولتهم بخير، وبعد أسابيع قليلة كان شباب هذه الدولة أنفسهم على موعد مع حدث سياسي قومي يتعلق باستفتاء الشعب على تعديل دستوري مهم سيؤثر في بنيان الدولة، بيد أنهم خذلوا المسؤولين ولم يشاركوا إلا بنسبة ١٠٪ في هذا الاستفتاء. وقد أثار ذلك دهشة أحد النواب، فقام بإجراء استطلاع ميداني على شباب دائرته لمعرفة أسباب عزوفهم عن المشاركة في الحدث السياسي المهم وإقبالهم منقطع النظير على المشاركة الإيجابية الفعالة في الحدث الكروي، وكانت نتائج هذا الاستطلاع الميداني كما يلي:

١. أن السياسة لعبة يكثر فيها الكذب وأن احتمالات الصدق فيها قليلة في حين أن الكرة لعبة لا تعرف الكذب لأنها تقوم على الشفافية الكاملة.
٢. أن السياسة لعبة تجرى معظم أحداثها خلف الكواليس وأن ما يتم الإعلان عنه لا يمثل إلا نذراً يسيراً مما جرى في حين أن الكرة لعبة تجرى كل أحداثها بوضوح وعلانية.
٣. أن السياسة لعبة تتغير فيها القوانين والقواعد حسب الأوامر العليا في حين أن الكرة لعبة تتميز بالثبات في قواعدها وقوانينها ولوائحها، وحتى إذا ما أصابها التغير، وهذا نادراً ما يحدث، فإنما يكون ذلك من أجل مصلحة اللعبة.
٤. يعد السياسي دائما بتحقيق أهداف كثيرة، ويظل الأمل يراودنا فترات طويلة لتحقيق هذه الوعود حتى نصاب باليأس والإحباط دون أن يحققها، في حين أن لاعب الكرة يمكن أن يحقق هدفاً في أي وقت، ونحن ننفعل مع كل هدف يحققه لأنه يزرع لنا الأمل في الانتصار على الظروف.
٥. السياسة لعبة لا نعرف فيها المنافس أو العدو على وجه الدقة؛ فعدونا أو منافسنا اليوم قد يصبح صديقنا غداً حسب أوامر السياسة وعلينا أن نقبل دون أن نفهم أن منافسنا أو عدونا أصبح صديقنا، أو صديقنا أصبح منافسنا أو عدونا. في حين أن الكرة لعبة نعرف فيها على وجه اليقين والدقة من هو منافسنا.
٦. الكرة تأسرنا لأننا جميعاً على اختلاف انتماءاتنا وطوائفنا الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية نشجع فريقاً واحداً لوطننا في حين أننا نختلف في السياسة على كل قرار، وكل برنامج إلى حد أننا أصبحنا لا نفهم أسباب الخلاف!

◆ **القدرات المستهدفة:**

١. القدرة على فهم العلاقة بين الشباب والسياسة.
٢. القدرة على تحليل أسباب عزوف الشباب عن المشاركة السياسية.
٣. القدرة على تحليل وإدراك الدلالات التي صاغتها نتائج البحث الميداني حول ارتباط الشباب

بالكرة.

بعد قراءة النص السابق، تثار هذه التساؤلات:

١.ما مشاكل السياسة من وجهة نظر الشباب ؟

٢.هل يؤثر استمرار هذه المشاكل في الانتماء الوطني للشباب؟

٣.ما الطرق التي يمكن اللجوء إليها لتحسين صورة السياسة والسياسي لدى الشباب؟

٤.ما النتائج المباشرة للممارسات السياسية على سلوك الشباب؟

٥.كيف يمكن أن يعرف الشباب السياسة؟

إذا كنت مشاركاً في إعداد تقرير مطلوب من لجنتك عن قضايا الشباب ورأيت أن تكتب في قضية الانتماء الوطني لدى الشباب، فكيف ستتناول هذه القضية؟

يقدم لك هذا الدليل المداخل المناسبة لصياغة سياسة الشباب والتى تركز على قضاياهم كما يصوغونها هم أنفسهم، والطرق المناسبة لتناول هذه القضايا، وعليك كنائب أن تتعامل مع قضايا الشباب من خلال إستراتيجية مدروسة من حيث أبعادها وعناصرها والمدد الزمنية لتنفيذها

▼ **المادة (٨)**

تقوم المادة الثامنة من القانون على أساس فهم سيكولوجية مرحلة الشباب، والتمايزات المختلفة للفئات العمرية المتنوعة داخلها، وكذلك تحديد ماهية شواغل الشباب بغية الوصول بدقة إلى صياغة سياسة خاصة بتلك الفئات العمرية من خلال فهم الأبعاد الاجتماعية والسياسية والسيكولوجية.

وبالنسبة إلى صياغة سياسة خاصة بالشباب، فتتحدد في إطار الإجابة عن هذين التساؤلين:

ما المنهج الذي تتبعه الحكومة عند صياغة سياسة الشباب؟

وكيف تنفذ هذه السياسة بما تستلزمه من قرارات وإجراءات تتكيف- حسبما يتوقع الشباب- مع احتياجاتهم وواقعهم؟

وعلى أية حال، يجب أن تتفق صياغة سياسة الشباب مع قيم الديمقراطية ومبادئها من جانب، وأن تحترم التطلعات المتغيرة للشباب من جانب آخر.

❑ **دور البرلمان خلال مراحل إعداد سياسات الشباب**

مناقشة سياسات الشباب في البرلمان يجب أن تتم على مراحل، هي:

- وضع السياسة العامة للشباب ومناقشتها إما بناء على اقتراح الحكومة، أو بأن يبادر البرلمان إلى وضع هذه السياسة أو توجيه الحكومة إليها.
- اتخاذ القرار البرلماني الملائم سواء في شكل تشريع، أو توصية.
- وضع آليات التنفيذ للسياسة العامة للشباب.
- التقويم (التغذية العكسية) لسياسات الشباب.

من الضروري أن تتسم كل مرحلة من مراحل مناقشة سياسات الشباب بالشفافية، وأن تقوم على المشاركة البناءة بما يفسح المجال لإشراك أكبر عدد ممكن من أجهزة الدولة في إعداد هذه السياسات وتنفيذها

❑ دور البرلمان في مرحلة تنفيذ السياسات

يتعين على البرلمان:

- مراقبة أنشطة الحكومة بكل ما يتوافر له من وسائل وأن يستعين في سبيل ذلك بالمؤسسات المسؤولة عن المراقبة مثل جهاز المحاسبات.
- ممارسة نفوذه من خلال اتخاذ قرارات خاصة بتحديد بنود الموازنة المخصصة لكل مجال من مجالات سياسات الشباب.
- التحقق من الكفاءة الفنية والمهنية التي تتمتع بها أجهزة المحاسبات للقيام بمهام تقييم الأداء، ومدى الالتزام بالسياسات المقررة.
- التدخل في أثناء تنفيذ السياسات إذا ما وجد أن ثمة متغيرات ملحة وطارئة انعكست على الشباب وتستحق التدخل لتعديل مسار السياسات المتعلقة بهم.

ولذلك فإن على أي برلماني حتى يشارك بفعالية في المراحل الأربعة السابقة أو إحداها، أن يطلع من السلطة التنفيذية على اهتماماتها تجاه الشباب وذلك:

- إما بتقديم الأسئلة (الشفهية والتحريرية).
- أو الاقتراحات التشريعية.
- أو طلبات الاستفسار عن معلومات.
- أو بتشكيل وعقد لجان استماع.
- أو بطلبات إحاطة واستجوابات.
- أو بمناقشة عامة لسياسات الشباب في اللجان أو البرلمان.

أما بالنسبة إلى تمكين الشباب، فقد انتشرت في الآونة الأخيرة ما يمكن أن نطلق عليها

«سياسات التمكين»، والتمكين في اللغة العربية مصدر الفعل مَكَّن، ومَكَّن فلاناً أي جعله قادراً على القيام بأعمال وظائفه على وفق خصائصه. فالتمكين يربط بين القدرة على أداء العمل بمراعاة الخصائص أو الاختصاصات. وتمكين الشباب إجرائياً يعنى وضعهم في المراكز القيادية لمؤسسات الدولة وأحزابها، وجمعياتها أو أن يكون لهم نصيب متكافئ في التمثيل في هذه المؤسسات بالتناسب مع أعدادهم وخصائصهم، وحتى نمكن الشباب من العمل أو الاشتراك في مؤسسات صنع القرار، أو من التمثيل الحزبي، أو النيابي، أو نمكنهم من أداء أدوارهم بصفة عامة؛ فإن ذلك يتطلب في البداية الاتفاق على مفهوم سياسات تمكين الشباب، وهي السياسات التي تعنى بقضايا الشباب وأغراضهم، وتشخيص المشكلات التي يعانون منها على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعلى هذا الأساس فإن سياسات التمكين تختلف عن برامج التمكين؛ فالأخيرة نتيجة للأولى، لأن البرامج تعني حلولاً مقترحة لسياسات التمكين.

وثمة خطوات يمكنك كبرلماني البدء بها لتمكين الشباب:

- تقدم بطلب للحصول على بيانات إحصائية عن عدد الشباب في الدولة وعدد العاملين منهم في مؤسساتها، وعدد العاطلين عن العمل.
- تقدم بطلب للحصول على بيانات عن نسبة شغل الشباب للمناصب القيادية ومواقع اتخاذ القرار في جميع مؤسسات الدولة، وأحزابها، وبرلمانها.
- بناء على ذلك، ابدأ في التعاون مع المؤسسات المعنية في وضع برامج وسياسات التمكين.

والآن، يمكن تعريف تمكين الشباب «Youth Empowerment» بأنه:

أولاً: «توسيع الإمكانات والقدرات لدى الشباب على المشاركة، والمفاوضة، والتأثير والتحكم والقدرة على مساءلة المؤسسات التي تؤثر في حياتهم». ويتطلب قبول هذا التعريف: الثقة في الشباب. فبدون هذه الثقة تصبح مسألة التعامل معهم بوصفهم مصدر قوة، فاقدة لمصداقيتها.

ثانيا: تتطلب الثقة أن نحاول فهم الشباب، بالنظر إلى جميع الأبعاد الاجتماعية والسياسية والاجتماعية والسيكولوجية، وأن ندرك التمايزات المتنوعة لكل فئة عمرية ضمن مرحلة الشباب، وأن نوجه السياسات والبرامج القادرة على تفعيل وتطوير صفات الإبداع والتجديد والابتكار الخلاق، والعمل ضمن رؤية واضحة ومشتركة. إن عالم الأعمال في ظل العولمة أصبح يشترط مثل هذه الصفات فيمن يتطلع إلى البقاء والنمو والقدرة على المنافسة.

ثالثا: من الضروري التعامل مع تطوير الشباب وتنميتهم من منظور مركب وشامل، فمجرد توفير فرص العمل مثلاً دون أن تحيط بها بيئة مناسبة لحرية وكرامة الفرد، وما تتطلبه من أجر

مناسب، والتزام بشروط السلامة والصحة المهنية، وبالقدرة على المشاركة بحرية في تطوير هذه البيئة؛ لن يجدي نفعاً، وسيحكم على هذه الفرص بالفشل بل ستؤدي إلى مزيد من المشاكل.

ويمكن أن يجري العمل على تمكين الشباب من خلال ورش عمل مصغرة لا يزيد عدد المشاركين فيها على ١٢ شخصاً مستهدفين من:

- أعضاء البرلمان المعنيين بقضايا الشباب.
- العاملين في مؤسسات الدولة المعنية بالشباب.
- منظمات المجتمع المدني ذات الاهتمام بقضايا الشباب.
- بيوت الخبرة الشبابية المعنية بتخطيط سياسات الشباب.

ومن الأفضل أن يتم العمل في الورشة إما من خلال:

- تقسيم ثنائي (كل مجموعة شخصان).
- أو تقسيم رباعي (كل مجموعة لا يزيد عدد أفرادها على أربعة).

على أن تعمل كل مجموعة في نطاق قضية أو موضوع شبابي محدد (يجب إعداد نص مقترح لكل قضية أو موضوع شبابي)، ثم يتم تبادل القضايا والموضوعات بين المجموعات بعضها وبعض.

❑ دور المدرب

- إعداد النص المقترح لعدد من القضايا والموضوعات المتعلقة بالشباب.
- تحليل النص للمشاركين.
- استخراج دلالات القدرات المستهدفة من النص.
- تدريب المشاركين على إعداد أوراق عمل، ومذكرات برلمانية وتخطيطية وفق نتائج تحليل النص.
- اكتشاف العوائق والمصاعب التي تعوق الجهات المختلفة والأفراد عن الفهم أو الاستجابة لأفكار الشباب.
- تقديم تقرير مجمع لكل المشاركين في نهاية الورشة عن القدرات المستهدفة في جميع النصوص الموضوعة.

❑ دور المشارك

يحرص المشارك على:

- تطوير قدراته لفهم أبعاد العلاقات مع الشباب.

- فهم العلاقات بين جزئيات وتفاصيل القضية أو المسألة الواحدة من أجل تطوير أسلوب التحليل فيما بعد في أثناء تناول قضايا الشباب.
- إجراء تمارين عملية من خلال لقاءات فعلية على أرض الواقع مع مجموعات مختلفة من الشباب ومعرفة آرائهم وأفكارهم تجاه قضاياهم، وقضايا المجتمع.

❑ صياغة سياسة الشباب

- ما المنهج الذي تتبعه الحكومة لصياغة سياسة الشباب؟
- وكيف تنفذ هذه السياسة بما تستلزمه من قرارات وإجراءات تتكيف- حسبما يتوقع الشباب- مع احتياجاتهم وواقعهم؟

وعلى أية حال، يجب أن تتفق صياغة سياسة الشباب مع قيم الديمقراطية ومبادئها من جانب، وأن تحترم التطلعات المتغيرة للشباب من جانب آخر.

الوظائف المحتملة للبرلمان والسلطة التنفيذية في مجال سياسات الشباب	
البرلمان	السلطة التنفيذية
- مناقشة المفاهيم والسياسات الشبابية.	اقتراح السياسات الشبابية وتنفيذها.
- سن القوانين الخاصة بالشباب.	التوقيع على نفاذ القوانين الخاصة بالشباب.
- الموافقة على الموازنة الخاصة بقطاع الشباب.	اقتراح الموازنة.
- الرقابة على سياسات الشباب.	الاستجابة المباشرة وغير المباشرة لتعديل مسار سياسات الشباب.
- وضع سياسة عامة للشباب من خلال لجان الشباب.	تبادل المعلومات مع البرلمان، وتنفيذ السياسات العامة المقدمة منه.

المهام الرئيسة لصياغة السياسات الوطنية للشباب

الإجراء	الفائدة المتوقعة
١- جمع البيانات ونشر المعلومات	تعد القدرة على جمع البيانات وتحليلها وعرضها في الوقت المناسب وبصورة دقيقة أمراً أساسياً للتخطيط وتحديد الأهداف على النحو الفعال بغية رصد القضايا والاتجاهات وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، وينبغي إيلاء اهتمام خاص ببناء قدرات ومؤسسات وطنية تداوم على جمع وتصنيف سلسلة بيانات اجتماعية اقتصادية شاملة لكل القطاعات ومصنفة حسب الفئات، ووصولا إلى هذه الغاية قد ترغب المراكز والمؤسسات المعنية بالأمر في دراسة إمكانية العمل المشترك على تعزيز أو إنشاء شبكات معنية بجمع البيانات ونشر الإحصائيات بالتعاون مع الأمم المتحدة لكي تحقق بذلك قدراً أكبر من وفورات الحجم فيما يتعلق بوضع ونشر الإحصائيات في ميدان الشباب. وتقدم الأمم المتحدة حالياً مساهمات كبرى فيما يتصل بالبيانات والإحصائيات في ميدان الشباب، وتشمل هذه المساهمات جمع البيانات الاجتماعية- الاقتصادية، والأنشطة الإنمائية الإحصائية التي تضطلع بها شعبة الإحصاءات في إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة، والأنشطة الإعلامية المتعلقة بالسياسات والبرامج المعنية بالشباب التي تضطلع بها شعبة السياسات الاجتماعية والتنمية التابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة للأمانة العامة، والأنشطة التي تضطلع بها اليونسكو فيما يتعلق بجمع بيانات التعليم ومحو الأمية والشبكات الاستشارية المعنية بالشباب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة، ولهذا حثت الهيئات والوكالات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على استكشاف السبل والوسائل اللازمة لتحقيق مزيد من الترابط فيما يتعلق بجمع البيانات ونشر الإحصائيات، وقد يشمل ذلك تخطيط البرامج وتنسيقها بالاشتراك بين الوكالات، ومثال ذلك ما يجرى من تنسيق لأعمال برنامج مصارف بيانات المراهقين التابع لمنظمة الصحة العالمية مع أعمال شعبة الإحصاءات بالأمانة العامة، ووجهت الدعوة إلى هيئات ووكالات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة لكي تسهم ببيانات مستمدة من مجال الخبرة الفنية لكل منها في إنشاء مصرف لبيانات اجتماعية اقتصادية متكاملة عن

	الشباب، فمثلا حث النظام الدولي لتقييم أضرار المخدرات التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على أن ينظر في إدراج عنصر يتعلق بالشباب والمخدرات، ويمكن تنسيق قائمة بالأنشطة والبرامج والمشروعات المبتكرة المتعلقة بالشباب وإتاحتها للمستعملين المعنيين بها من قبل إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة والموضوعات الأخرى التي يمكن النظر فيها لأغراض العمل المشترك تشمل حالات جنوح الأحداث والهاربين والمشردين في أوساط الشباب. ويعتبر الإعلام والاتصالات على القدر نفسه من الأهمية فيما يتعلق بالتوعية بقضايا الشباب، فضلا عن توافق الآراء بشأن التدابير المناسبة في مجال التخطيط والعمل؛ لذلك فإن الهيئات والمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة مدعوة إلى أن تقوم على سبيل الاستعجال باستعراض المنشورات المتاحة في الوقت الحاضر وتحديد الطرق التي تتيح استخدام هذه المنشورات في تحسين الترويج لبرنامج العمل، فضلا عن المجالات التي يمكن أن تستكمل فيها عن طريق وضع منشورات وملصقات تتصل بأحداث معينة. ومن أجل التشجيع على نشر الوعي على نطاق واسع وتوفير الدعم اللازم لبرنامج العمل، تستحث الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص أيضا إذا اقتضى الأمر على النظر في إمكانية إعداد مواد مطبوعة وسمعية بصرية تتصل بمجالات الاهتمام في برنامج العمل، ويمكن الاضطلاع بهذه الأنشطة بمساعدة من الأمم المتحدة وبالتعاون معها، كما يمكن نشر هذه المواد عن طريق وسائط الإعلام التابعة للأمم المتحدة، وبالإضافة إلى ذلك يستحث الشباب والمنظمات المعنية بهم على تحديد وتخطيط أنشطة إعلامية تنصب على القضايا ذات الأولوية التي تعتزم هذه المنظمات معالجتها ضمن برنامج العمل.

الإجراء	الفائدة المتوقعة
٢- بحوث السياسة العامة ودراساتها	تعتبر الدراسات المقارنة المتعلقة بالقضايا والاتجاهات المتصلة بالشباب ضرورية للاستمرار في توسيع وتطوير حصيلة المعارف المتعلقة بالنظريات والمفاهيم والوسائل المستخدمة في هذا المجال، لذلك فإن

	مراكز ومؤسسات البحث المعنية بالقضايا المتصلة بالشباب مدعوة إلى أن تنظر على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني في إمكانية إقامة علاقات تعاون مع الأمم المتحدة ضمانا لإيجاد روابط فعالة بين تنفيذ برنامج العمل والبحوث والدراسات المتصلة به. ومن الشواغل وثيقة الصلة بالموضوع، التعاون على تعزيز القدرات الوطنية وتحسينها في مجال تصميم البحوث وإجرائها ونشر الدراسات المعنية بحال الشباب. وثمة شاغل آخر هو إعادة تخطيط ما هو متاح من موارد بشرية ومالية شحيحة وتنسيقه على نحو أفضل بحيث يتسنى إيلاء الاهتمام المناسب بالمبادرات التي يقوم بها الشباب على المستويات كافة وتتصل بالمجالات ذات الأولوية المحددة في برنامج العمل وتحديد القضايا والاتجاهات وتقييمها وكذلك استعراض مبادرات السياسات العامة وتقييمها.
الإجراء	**الفائدة المتوقعة**
٣- التخطيط والتنسيق	تحث الهيئات والمنظمات المعنية ضمن منظومة الأمم المتحدة على استعمال الآليات المتاحة حاليا داخل منظومة الأمم المتحدة لتخطيط الأنشطة المتعلقة بالشباب وبرمجتها وتنسيقها بما لديها من إجراءات في مجال التخطيط في الأجل المتوسط، وعلى إيلاء الرعاية المناسبة لتعزيز المنظور الشبابي في أنشطة برامجها الجارية والمتوقعة التي تستجيب لأولويات برنامج العمل كي يتسنى تعزيز هذه الأنشطة في جميع عناصر المنظومة، وينبغي إيلاء الاهتمام المناسب بتحديد فرص التخطيط المشترك فيما بين الهيئات المعنية داخل المنظومة توخيا لاتخاذ تدابير تعبر عن مجال اختصاص كل منها وتهم الشباب بشكل مباشر أو تستجيب للاحتياجات ذات الأولوية لذوي الظروف الخاصة منهم. وثمة آلية تكميلية معنية بالتنسيق بين القنوات التي أقيمت للاتصال بين الأمم المتحدة ومنظمات الشباب الحكومية الدولية وغير الحكومية، ويقتضي الأمر تعزيز هذه الآليات على النحو المناسب من أجل تمكينها من الاستجابة على نحو أفضل للأولويات المحددة في برنامج العمل.

الإجراء	الفائدة المتوقعة
٤-التعاون التقني للتدريب	يعتبر التعاون التقني وسيلة ضرورية لتعزيز القدرات الوطنية والدولية؛ لذلك حثت هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تقم بعد باستعراض وتقييم ما لديها من أنشطة برنامجية وتنفيذية على ضوء الأولويات المحددة في برنامج العمل، على أن تقوم بذلك وأن تعزز عنصر الشباب في أنشطتها في مجال التعاون التقني، وفي هذا الصدد ينبغي إيلاء اهتمام خاص بالتدابير التي من شأنها أن تفضي إلى زيادة الفرص المتاحة للتعاون التقني الدولي وخدمات المشورة الدولية في ميدان الشباب كوسيلة لإقامة شبكات موسعة ومعززة من المؤسسات والمنظمات. وثمة حاجة إلى الاستمرار في زيادة أثر أنشطة التعاون التقني التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة بما فيها تلك المتصلة بالأنشطة المتعلقة بالشباب، ويجب على منظومة الأمم المتحدة أن تواصل تقديم المساعدة إلى الحكومات بناء على طلبها لضمان تنفيذ الخطط والإستراتيجيات الوطنية في إطار الأولويات والبرامج الوطنية لدعم الأنشطة المتعلقة بالشباب، أما التكاليف العامة الإدارية التي يمكن أن تقلل من حجم الموارد المتاحة للتعاون التقني فينبغي تخفيضها، وينبغي أيضا أن يكون التنفيذ الوطني هو الطريقة المفضلة لإنجاز المشروعات والبرامج، وكلما اقتضى الأمر يجب مساعدة البلدان النامية على تحسين قدراتها الوطنية في مجال صياغة وتنفيذ المشروعات والبرامج. وينبغي كلما اقتضى الأمر أيضا مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحسين قدراتها الوطنية في مجال صياغة وتنفيذ المشروعات والبرامج. والقيام -بناء على طلب الحكومة- بتنظيم البعثات المشتركة بين الوكالات من أجل استعراض التعاون التقني في ميدان الشباب، وتقييمه وتخطيطه يمثل إسهاما محدوداً من قبل منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج العمل. ويعد صندوق الأمم المتحدة للشباب مورداً فريداً لدعم التدابير التي تحفز الشباب على الابتكار، ويمكن تعزيز برنامج العمل وتنفيذه بما يقدمه الصندوق من دعم تقني ومالي معا للعمل الرائد والدراسات وعمليات التبادل الفني المتصلة بقضايا بالشباب التي تشجع على مشاركتهم في ابتداع المشروعات وتنفيذها، وكثيراً ما تؤدى الأطر الزمنية

	القصيرة إلى وضع عراقيل تجعل من الصعوبة بمكان الحصول على الدعم اللازم من عمليات الموازنة التقليدية، بيد أن قدرات هذا الصندوق على اتخاذ التدابير المبتكرة محدودة نظراً لأولويات برنامج العمل، ولذلك فإن الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص مدعوة جميعا إلى النظر في إمكانية دعم أنشطة الصندوق بشكل مستدام ويمكن التنبؤ به، وتحقيقا لهذه الغاية قد ترغب الأطراف المعنية في إنشاء هيئة استشارية على المستوى المناسب تتولى استعراض تنفيذ صلاحيات الصندوق والأولويات والوسائل اللازمة لتعزيز قدراته.
الإجراء	**الفائدة المتوقعة**
٥- الاتصال والتشارك فيما بين الدوائر المتخصصة	ثمة عنصر له أهمية حاسمة في تنفيذ برنامج العمل، هو التسليم بأن الإجراءات الحكومية وحدها لا تكفى لضمان نجاحه، وأن من الأحرى أن يعضدها دعم من المجتمع الدولي، وذلك يقتضى أيضاً اتصالاً وتشاركاً مستمراً بين الدوائر العديدة التي يخاطبها برنامج العمل في القطاعين غير الحكومي والخاص معاً. وثمة خطوة أولى ذات أهمية حاسمة هي زيادة سبل الاتصال بين الأمم المتحدة ومنظمات الشباب غير الحكومية وتنظيمها على عدة مراحل بحيث تشمل ممثلي مؤسسات القطاع الخاص المعنية، وسيستند هذا النشاط على أحكام قرار الجمعية العامة ٤٥ رقم ١٠٢ الصادر بتاريخ ١٤ من ديسمبر ١٩٩٠ بشأن إشراك الشباب والمنظمات غير الحكومية المعنية بهم في صياغة برنامج العمل، ولذلك فإن منظمات الشباب والمنظمات المتصلة بالشباب ومنظمات القطاع الخاص المعنية مدعوة إلى أن تقوم بالاشتراك مع الحكومات بتحديد الطرق التي تتيح الإسهام في التدابير المتخذة على الصعيد المحلي لتنفيذ برنامج العمل، واستعراض الخيارات وتقييمها وصياغتها بصورة دورية تحقيقاً لغايات البرنامج وأهدافه. ويتيح تنفيذ برنامج العمل فرصاً عديدة لتوسيع نطاق عمليات التبادل الفني والثقافي فيما بين الشباب عبر علاقات تشارك جديدة في القطاعين العام والخاص معاً، فضلاً عن تحديد واختبار وسائل أفضل لتعبئة الموارد العامة بالاشتراك مع كلا القطاعين، وتنفيذ أولويات

برنامج العمل وتشجيع وتخطيط مناهج مبتكرة مشتركة إزاء القضايا الحيوية المتعلقة بالشباب.

وتستطيع المنظمات التطوعية لاسيما المنظمات المهتمة بالتعليم والعمالة وإنماء الشباب والصحة والجوع والإيكولوجيا والبيئة وأضرار المخدرات تعزيز تنفيذ برنامج العمل بتشجيع إشراك الشباب في تخطيط برامجها وفي أنشطتها المادية، ويمكن لبرنامج العمل أن يسدي دوراً في عمل هذه المنظمات؛ إذ يتيح لها إطار سياسة عامة شاملا لأجل التشاور والتنسيق.

❑ دور البرلمان في إقرار موازنة الشباب

- طالب بأن يجري إعداد الموازنة استناداً إلى مبادئ الفعالية، والشمول، والكفاءة، وعدم التعارض.
- حاول الاستعانة بذوي الخبرة المؤهلين لمساعدة البرلمان أو مساعدتك في تقييم ما إذا كانت موازنة قطاع الشباب المقترحة ذات جدوى وملائمة وتتسم بالشفافية.
- تأكد من اتباع الأساليب الحديثة في التخطيط المالي لإنفاق قطاع الشباب كي يتسنى فهم العلاقات بين الأهداف والمخصصات المالية ومخرجات الأداء.
- تأكد من مستوى الاستقلالية في الأداء الذي تتمتع به هيئة المراجعة (جهاز المحاسبات أو ديوان الرقابة المالية أو التدقيق المالي...) وأعضاؤها والمسؤولون فيها وكذلك مستوى استقلاليتها المالية.
- راقب مدى استجابة الحكومة للتقارير التي يقدمها جهاز المحاسبات إلى البرلمان، والإجراءات التي تتخذها بناء على تلك التقارير.
- تأكد من أن جهاز المحاسبات قام بمراجعة أداء الإدارات المالية التابعة لأجهزة الحكومة المسؤولة عن تنفيذ سياسات الشباب.

▼ المادة (٩)

تهدف هذه المادة إلى ترسيخ فكرة المساواة بين الشباب في الحقوق والواجبات على وفق مبدأ المواطنة التي تعد القيمة العليا لجميع النظم الديمقراطية وهي الضابط الرئيس لوضع إستراتيجيات تنمية الشباب التي يهدف إليها المشروع.

▼ المادة (١٠)

تعد قضية النوع الاجتماعي أمراً غاية في الأهمية، حيث إن المجتمعات لا تحسب ثرواتها اليوم بما

تمتلكه في باطن الأرض فحسب وإنما بما تمتلكه في عقول أبنائها؛ لذلك يجب أن تقوم حماية الشباب وتنميتهم المجتمعية على وفق هذا المبدأ دون تحيز أو إيثار فئة بعينها دون الأخرى، وسواء كان الشاب ذكراً أو أنثى، لأن النساء اللاتي يمثلن ما يربو على نصف سكان العالم يتمتعن بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجال، ولديهن الكثير من المواهب والبصائر ليساهمن به في حل قضايا الشباب والاستجابة لها.

والسعي إلى تحقيق سياسات النوع الاجتماعي فيما يتعلق بقضايا الشباب يتطلب:
أولاً: أن تعمل سياسات الشباب على التركيز على الجوانب الحساسة لقضية النوع الاجتماعي ومواجهتها؛ لأن الحلول المحتملة والهياكل المقترح تبنيها يجب أن تضمن احترام حقوق المرأة الشابة ومصالحها.
ثانياً: تعزيز مشاركة المرأة الشابة في جميع مستويات عملية صنع القرار والمجالات التي تتصل بسياسات الشباب.

وأية معالجة لقضايا الشباب تتجاهل احتياجات المرأة الشابة وأدوارها تعد معالجة مبتسرة. وليس من شك في أن تمكين المرأة الشابة هو ضرورة ملحة للبدء في عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، خاصة أن هذه المرأة الشابة تضطلع بمستويات مكافئة لما يقوم به الرجل الشاب سواء بسواء، وهناك إدراك متزايد بأن المرأة الشابة تساهم بمهارات ورؤى وأفكار ثاقبة ومهمة. ومن ثم فإنه يتعين تحقيق المساواة بينها وبين الرجل في مرحلة مبكرة من مراحل إعداد سياسات الشباب على كل من الصعيدين القومي والدولي وتجسيد ذلك في التشريعات.

❑ نصائح برلمانية لمعالجة قضايا الشباب من منظور النوع الاجتماعي

على البرلمان أن يعمل على:
- زيادة الدعم المالي والفني والإداري لجهود التدريب التي تعزز قضايا النوع الاجتماعي بما في ذلك برامج صندوق الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للطفل.
- تعزيز القوانين والممارسات التي تكفل حماية حقوق المرأة واحترامها لا سيما من حيث علاقتها بالدستور والنظام الانتخابي والمشاكل الاقتصادية.
- التشاور مع الجمعيات النسائية لإثارة الاهتمام بقضايا المرأة خاصة الشابة.
- الحرص على وجود المرأة بصورة فعلية وحقيقية وعلى أن تمثل تمثيلاً كافياً في اللجان البرلمانية المعنية بقضايا الشباب.
- تقييم آثار التشريعات أو السياسات أو البرامج عند مناقشتها، في كل من المرأة الشابة والرجل الشاب وذلك في جميع المجالات وعلى المستويات كافة.

وينبغي أن تضع كل إستراتيجية تعد للشباب في أولوياتها كلاً من المرأة الشابة والرجل الشاب سواء بسواء ضمن الأبعاد الرئيسة الخاصة بتصميم السياسات والبرامج في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتنفيذها وتعاقبها وتقييمها كي يتسنى لكل منهما على حد سواء الإفادة منها وبحيث يتم وضع نهاية لعدم المساواة في النوع الاجتماعي.

إن التحولات الهيكلية بعيدة المدى (سكانية وتعليمية واقتصادية) لا تنتج «الشباب» فحسب، بل تعيد تشكيل مجمل شبكة العلاقات الاجتماعية، وفي مقدمتها الأسرة. وتدفع هذه التحولات إلى بلورة مسألة علاقات التضامن والتواصل عبر الأجيال باتجاهيها؛ شباب يعتمد على الدعم الاقتصادي للأسرة بقدر أكبر ولفترات أطول، واحتياج أشد لجيل من الآباء والأمهات يتجه إلى العيش لفترات أطول كذلك، في ظل غياب أي ترتيبات مؤسسية لدعم كبار السن. وفي هذا الصدد فإن الشباب العربي المعاصر يبني هويته ويخطط لمستقبله في إطار مثلث أضلاعه هي: الأسرة، والدولة، والشارع، على ما بينها من تفاعل صراعي وعلى ما شهدته العقود الأخيرة من تغير في أدوار كل طرف.

فقد اضطلعت الدولة في العقود الأخيرة ببعض مهام الأسرة من خلال السياسات التعليمية والتدخل لضبط الاقتصاد.

أما الشارع، فالمقصود به أنماط الحياة والتفكير التي قد تخرج عن دائرتي الدولة والأسرة والتي جرت العادة على اعتبارها واقعة على هوامش المجتمع. أما وقد تراجع دور كل من الدولة والأسرة، فقد تم تسليط الضوء على هذه الأنماط وإن لم تتسم بالجدة.

وأما العائلة، فهي تظل الملاذ الآمن عند الأزمات، والسند الاقتصادي لفترات البحث عن العمل، وأحد منابع الحميمية، على أن ذلك لا يعنى عدم تعرضها لتغيرات عميقة ومنافسة من قبل مؤثرات أخرى وتغير كيفي في نمط العلاقات بين أفرادها. ويشير بعض الباحثين إلى أن التغير الديمغرافي في المجتمعات العربية، يشكل تهديدا للنسق الأبوي الذي حكم إلى الآن نظام الأسرة؛ لقد استند ذلك النظام إلى سلطة الأخ الأكبر على سائر الإخوة، وسلطة الذكور على الإناث. أما وقد تراجعت معدلات الخصوبة وقل عدد الأبناء، فقد تقلصت فرص الهيراركية بينهم. وعلى جانب آخر لا يؤثر التعليم من جهته في هيراركية النوع فحسب، بل يمتد تأثيره إلى هيراركية الأجيال كذلك. فقد زادت سنوات الدراسة، وبهذا المعيار صار الشابات أكثر تعلماً لا من أمهاتهن فحسب بل من آبائهن أيضاً، وصرن أكثر قرباً من مستويات تعليم الشبان. والتعليم هو أحد مكونات ممارسة السلطة الاجتماعية.

وما نعنيه إجمالا من الملاحظات السابقة هو تفكك النموذج المثالي والتقليدي لمراحل الحياة وخصائصها الاجتماعية الواضحة والمتعارف عليها؛ فحتى ماضٍ قريب كانت تلوح في الأفق

سلسلة من التحولات (والعلاقات الصراعية المنضبطة والمعروفة) التي يفضي كل منها إلى الآخر، فمن كنف الأسرة إلى المدرسة/ الدولة، ومن التعليم/الثقافة إلى العمل ومن ثم الاستقلال عن الأسرة/ الزواج وتحقيق السعادة الفردية أو الانخراط في المجال العام والمواطنة. أما اليوم فيبدو أن المسارات التي بدت مستقيمة بالأمس قد غدت أكثر تعرجا وانقطاعاً وصراعية وأن المعايير العمرية والأخلاقية المحددة لإنجاز المهام الاجتماعية التي تحكمها رؤية المجتمع عن المسار الفردي والاجتماعي السوي (الانتهاء من الدراسة، ثم العمل، فالزواج) قد فقدت قدراً من دلالتها.

❑ وسائل لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

- إزالة التفاوت بين الجنسين في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام ٢٠١٠ وبالنسبة لمراحل التعليم الأخرى في موعد لا يتجاوز ٢٠١٥.
- زيادة حصة النساء في الوظائف العامة.
- زيادة نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية.
- الاهتمام بتعليم المرأة الشابة والفتيات والحرص على تمكينهن من أجل خدمة أنفسهن، والحصول على المناصب الإدارية القيادية.
- زيادة الحوافز وفرص التمويل للمنظمات غير الحكومية ولمنظمات ومؤسسات الشباب لتبدأ في أنشطة التعلم غير الرسمية أو غير المدرسية، ويكون هدفها الفتيات والمرأة، والحرص على تفعيل وتحفيز المؤسسات العاملة في هذا المجال مع مراجعة أساليب عملها باستمرار ومساعداتها من أجل تحقيق الأهداف المعلنة.
- الحرص على زيادة البرامج التدريبية وصقل مهارات وصنع القيادات النسائية والشابة لتأكيد دمجهن في أنشطة المجتمع المختلفة.
- إقامة اللقاءات والمنتديات والمؤتمرات حول القضايا التي تهم المرأة بصفة عامة والمرأة الشابة بصفة خاصة لاسيما في مجالات التمكين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مع استهداف زيادة نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية القائمة وفي البرلمانات الوطنية.

▼ المادة (١١)

تجري دراسة أفكار الشباب واحتياجاتهم على وفق الظروف المحلية المحيطة بهم مقارنة بالظروف الدولية. ويمكن أن يتم دعم دور المؤسسات الوسيطة في صياغة سياسة الشباب من خلال إدراك أن التحولات الهيكلية بعيدة المدى (سكانية وتعليمية واقتصادية) لا تنتج «الشباب» فحسب، بل تعيد تشكيل مجمل شبكة العلاقات الاجتماعية، وفي مقدمتها الأسرة كما ذكرنا آنفا.

وعلى النائب البرلماني أن يتعامل مع قضايا الشباب على وفق ظروف الواقع وليس حسب أفكاره ومعتقداته الشخصية، ويمكن أن يتم ذلك بتبني مبادرة برلمانية بشأن قضايا الشباب.

كيف يمكن تبني «مبادرة برلمانية» بشأن قضايا الشباب

قم بإعداد الأجندة	حدد الأخطار الاستراتيجية التي يتعرض لها الشباب	قم بتصنيف أولويات هذه الاخطار (فكرية - إقتصادية - إجتماعية - تعليمية)

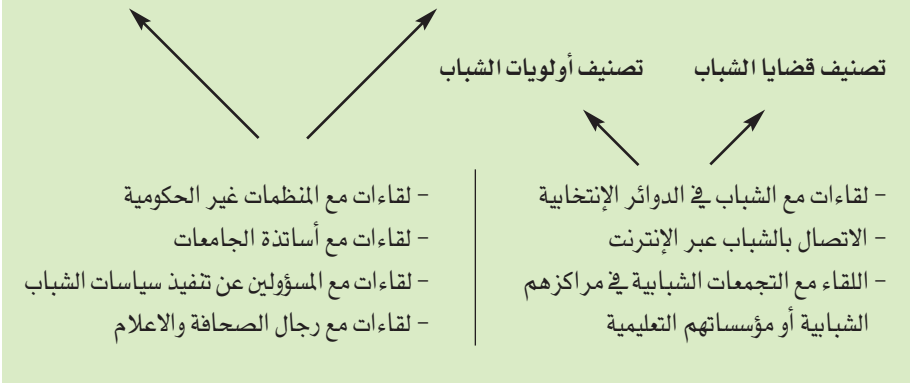

وبعد أن يتبني النائب «المبادرة البرلمانية» سواء من خلال تشريع جديد، أو بإعادة النظر في تشريع قائم، أو باستخدام إحدى أدوات الرقابة البرلمانية أو بالتحكم في إعداد الموازنة الخاصة بقضايا الشباب، أو طرح سياسة عامة لهم؛ فإن دوره لا ينتهي عند هذا الحد، بل يتعين عليه أن يتابع مسيرة مبادرته البرلمانية وهي في حيز التنفيذ من خلال:

أثر هذه المبادرة الإقليمية على قضايا الشباب واهتماماتهم	أثر هذه المبادرة فى الحد من الأخطار الإستراتيجية التى يتعرض لها الشباب	دراسة أي تطورات جديدة أو أفكار مستحدثة يمكن أن تؤدي إلى مبادرة برلمانية جديدة أو تعديل المبادرة القائمة	المتغيرات والاهتمامات الدولية

❑ آليات وممارسات تعزيز الخبرات البرلمانية الخاصة بقضايا الشباب

١. تأسيس لجنة برلمانية مختصة بقضايا الشباب (ما لم تكن قائمة بالفعل) تعمل على زيادة خبرات ومعارف البرلمانيين الخاصة بجوانب السياسات الشبابية.

٢. عقد دورات تدريبية للعاملين في كيفية تناول قضايا الشباب وترتيب الأولويات والتحديات الإستراتيجية التي يجابهونها.

٣. تبادل الخبرات بين البرلمانيين الشباب والممارسات الإقليمية والدولية خاصة في الاجتماعات البرلمانية الإقليمية والدولية.

٤. تزويد المكتبات البرلمانية بالدوريات والكتب المتخصصة في قضايا الشباب.

٥. إتاحة إمكانية الحصول على مشورة أهل الخبرة والمنظمات غير الحكومية مثل المفكرين وأساتذة الجامعات ورجال الصحافة والإعلام وغيرهم.

مهمتك كعضو برلماني التوثق من المعلومات التي تبني عليها إستراتيجيتك في التعامل مع قضايا الشباب، ومن ثم، فأنت أقدر على ذلك من خلال فتح قنوات اتصال مباشر بينك وبين هؤلاء الشباب وبينك وبين أصحاب الفكر وقادة الرأي وبيوت الخبرة

٦. أن يسعى البرلمان إلى تنظيم مؤتمر سنوي للوقوف على وجهات نظر الشباب في قضاياهم، وتحديد الأخطار التي يتعرضون لها ورؤاهم بشأن سياسات الدولة والبرلمان تجاه قضاياهم، وما يجب أن تضطلع به مستقبلاً كل من أجهزة الدولة والبرلمان بشأن هذه القضايا، على أن تكون توصيات هذا المؤتمر إرشادية عند وضع السياسات العامة الشبابية.

٧. أن تلعب لجان الشباب في البرلمانات دور «بيت الخبرة» لسياسات الشباب، وذلك عبر مشاركة المفكرين وأساتذة الجامعات والمنظمات غير الحكومية والصحافة والإعلام ورؤساء الاتحادات الطلابية في هذا «البيت»، وأن تكون مسؤوليتهم الأساسية طرح أوراق العمل والسياسات الواجبة لقضايا الشباب واهتماماتهم، وتوفير فرص العمل مع المواءمة مع أسواق العمل الجديدة.

▼ **المادة (١٣)**

على البرلمان ومختلف مؤسسات الدولة أن تولي اهتماماً كافياً بدراسة وتحليل واستقراء

واستنباط النتائج اللازمة من مضمون الرسائل الإعلامية -ثقافية كانت أو استهلاكية- التي يستقبلها الشباب وبحث تأثيراتها السلبية والإيجابية في مدى مشاركتهم في المجال العام، وفي طابعهم الأخلاقي، وهويتهم الذاتية والوطنية، وممارسة المواطنة.

ويمكن من خلال المادة السادسة عشرة أن ندرك دور الإعلام ومفهوم المشاركة الاجتماعية لكي نقف على تأثير مضمون الرسائل في أفكار الشباب.

❑ دور الإعلام في قضايا الشباب

- يعد الإعلام الحر والمستقل إحدى الدعائم الأساسية لتشييد سياسة قومية ناجحة للشباب؛ حيث إن هذا النمط الإعلامي يعمل على تعزيز الشفافية والرقابة الديمقراطية.
- على الإعلام جمع المعلومات الخاصة بقضايا الشباب، ونشرها، على أن يراعي في ذلك معايير الصدق والدقة والعدل.
- على الإعلام أن يساعد الحكومة والبرلمان في شرح السياسات والقرارات الخاصة بالشباب.
- على الإعلام أن يخصص وقتاً حياً لبث برامج حول قضايا الشباب وسياسات الحكومة والبرلمان.
- على الإعلام أن يساعد البرلمان في ضمان سرعة نشر المعلومات حول المناقشات الخاصة بالشباب بالمبادرة إلى نشر المضابط والمحاضر ومناقشات النواب في الجلسات.
- يجب توفير الخدمات عبر شبكة الإنترنت وتذليل سبل الاتصال الإلكتروني المباشر مع المواطنين والشباب والصحفيين وغيرهم بغية إطلاعهم لاسيما الشباب على جميع الوثائق والمناقشات البرلمانية قبل إجراء التصويت حتى يمكن لهؤلاء أن يدلوا بدلوهم في تلك المناقشات.

▼ المادة (١٤)

تقضي هذه المادة بأنه يجب عند صياغة تشريع خاص بالشباب أن نضع نصب أعيننا الواقع الذي يعيشون فيه. ويمكن أن نعطي بعض المؤشرات على ذلك الواقع من خلال طرح نواب البرلمان الأسئلة التالية عند مناقشة القرارات، أو الإجراءات، أو السياسات الشبابية أو بعض منها:

- ما أنواع الأخطار التي تحيط بشبابنا؟ وما القيم التي يتعين حمايتها لديهم؟ وهل يحرصون فعلاً على هذه القيم؟

- هل تشمل سياسات الشباب دراسة الأخطار الجديدة التي يمكن أن يتعرضوا لها، مثل: الغزو الفكري، والتطرف الديني، والتطرف السلوكي؟
- ما المستوى اللازم من السياسات الذي يمكن أن يجعل الشباب آلية مفيدة في بناء المجتمع؟
- ما أفضل طريقة لتنفيذ سياسات الشباب؟ هل هي الحوار معهم أو مع ممثليهم؟ أو الاكتفاء بدور الاتحادات الطلابية؟ أو وضع سياسات أخرى فوقية؟
- ما نوع الأولويات (المطلقة والنسبية) في تنفيذ سياسات الشباب؟
- ما دور المؤسسات الدينية والإعلامية والتربوية في تنفيذ سياسات الشباب؟
- كيف يمكن إقناع الشباب بأن هذه السياسات هي الأفضل وأنها معبرة عن احتياجاتهم؟
- ما نوعية التجارب والخبرات الدولية في التعامل مع أزمات ومشكلات الشباب؟
- ما أفضل الوسائل التي تتيح للشباب الوقوف على سياسة تجاههم (مؤتمرات-ندوات-تجمعات شبابية-وسائل التكنولوجيا والاتصال الحديثة)؟
- ما المدد الزمنية الملائمة التي ينبغي أن يتم فيها مراجعة سياسات الشباب؟
- ما الآثار الاجتماعية التي يمكن أن تترتب على تنفيذ أو عدم تنفيذ سياسات الشباب؟
- ما مفهوم الإستراتيجية العليا لسياسات الشباب والتي يترتب على عدم تنفيذ شق منها إحداق خطر حقيقي بالشباب؟ وهل يجب إذن عند وضع إستراتيجية شاملة للشباب أن تشارك فيها مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها؟

التعامل مع قضايا الشباب يمثل دورة كاملة متكاملة الأبعاد والمحاور، وأنت كعضو برلماني أقدر على تنفيذ هذه المحاور وليست مهمتك مستحيلة فى هذا الشأن، بل تحتاج منك إلى مجهود فى التثبت من عدد من الحقائق ووضع يدك على عدد من المفاهيم

وتقوم تلك المادة أيضا على مبدأ مشاركة الشباب أنفسهم في صنع سياساتهم من خلال الوضع في الاعتبار وجهات نظرهم لدى البرلمان والسلطة التنفيذية وفتح قنوات لإيصال رؤاهم إلى تلك المؤسسات. ويمكن توضيح هذا المبدأ من خلال محاور تشكيل السياسات الوطنية للشباب؛ حيث شرعت العديد من الدول في تبني سياسات وطنية للشباب مستندين في ذلك إلى

برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، وتبنت دول أخرى بعض هذه المبادئ في تشكيل سياساتها الوطنية.

ويمكن الإشارة إلى المحاور الأساسية التي تساعد الحكومات و المعنيين بقضايا الشباب على تبني السياسات الوطنية للشباب على النحو التالي:

١.المشاركة: وتعنى وجود القنوات والآليات والأجهزة المعنية التي تتيح التعاون بين الجهات الحكومية والمنظمات غير الحكومية وإيجاد علاقة متوازنة بينها، سواء في تصميم السياسات الوطنية للشباب أو تطبيقها أو تقييمها، إن مشاركة الشباب أو المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات والجهات الحكومية المعنية على مختلف مستوياتها وكذا مؤسسات الأمم المتحدة وأجهزتها المعنية شرط أساسي لنجاح تطبيق السياسات القومية للشباب، فالمشاركة المجتمعية سوف تزيد من احتمالات إعداد سياسات وطنية للشباب تراعي احتياجاتهم ومتطلباتهم فضلاً عن أنها تعين على دعم هذه السياسات وتبني أهدافها والتطبيق السليم لها.

٢.التعريف: يعد التعريف إحدى المشكلات المهمة في التعامل مع فئة الشباب، ويختلف من دولة إلى أخرى، ويمكن أن نعرف فئة الشباب بأنها «الفترة الانتقالية من الطفولة حتى نهاية سن البلوغ» مع تبني تعريف الأمم المتحدة للشباب بأنهم الفئة العمرية من ١٥- ٢٤ عاما.

٣.موقف التحليل والدراسة: ونعني به دراسة وتبني إستراتيجيات تهدف إلى تحقيق التنمية للشباب داخل كل دولة ودمجهم بها، ويمكن الوقوف على الأولويات العشر لتنمية الشباب من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عن برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها، ومن هنا تختلف الدول فيما بينها من خلال: الدراسات الخاصة بالفئة العمرية، والجنسية، والأساس العرقي، ومستوى التعليم، ومستوى الدخل.

٤.إدارة الموارد: ويقصد بها القدرة على حسن تسيير الموارد الموجودة بالدولة، ودور الشباب في إدارة هذه الموارد، إن إدارة الموارد هي سياسات وبرامج وتمويل، وتعتني بها بشكل أساسي كل من الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الشباب وكذا بعض المبادرات الشبابية الموجودة والخبرات ضمن الإطار القانوني الموجود للعمل الشبابي، ولابد من مقارنة احتياجات الشباب والمصادر والموارد المتاحة لهم ومعرفة الفرق بينها وكيفية البحث عن سد الفجوات متى وجدت، ولابد أيضا من اعتماد أهداف طويلة المدى وأخرى قصيرة المدى، وأن يتم تصميم إطار العمل وفقا للأفعال الموجودة والقدرات الفعلية المتوافرة.

٥.الخبرات: وهي ليست سوى التعلم من خلال الخبرات السابقة / والخبرات الدولية من حولنا، فالعديد من الدول تتبني سياسات وطنية للشباب تستقيها من الخبرات الأخرى لمشروعات تنمية الشباب الناجحة في العالم، ولابد في هذا المقام أن يتم الاعتماد على الدراسات والبحوث والخبرات التي تقدمها الوكالات والهيئات المتخصصة سواء الوطنية أو الإقليمية أو الدولية.

٦.المعلومات: لابد أن تتوافر المعلومات الكافية حول السياسات الوطنية للشباب، وأن تكون هذه المعلومات واضحة ومتاحة للأفراد المخاطبين بها، وأن يكون هناك تعهد من المؤسسات المعنية بالالتزام بتطبيق هذه السياسات، ومن هنا تنبع أهمية نشر وتسويق السياسات الوطنية للشباب والحفاظ على قنوات الاتصال المختلفة والتي تعمل على تحسين العلاقة بين القائمين على العمل الشبابي، إن الخبرات في هذا الحقل تثرى العمل الحكومي وتيسر إدراك الحكومات لموقف الشباب والسياسات الوطنية المتعلقة بهم وطرق تطبيقها.

٧.الهياكل المؤسسية الرسمية وغير الرسمية: ينصب الاهتمام على تشكيل هيئات حكومية مسؤولة عن العمل مع الشباب في مختلف القطاعات المتعاملة معهم في الجهات الحكومية كافة، بحيث يناط بهذه الهيئات العمل على تنمية الشباب، ويمكن أن تكون هذه الهيئات وزارة أو جزءاً من وزارة أو مجلسا أعلى أو أي شكل آخر حكومي يتعامل مع الشباب، وهذه الهيئة تهدف إلى التنسيق بين الأنشطة المختلفة للشباب في مختلف الوزارات المعنية بالشباب وذلك حتى تضمن صيانة السياسات الشبابية وحمايتها، فضلاً عن فاعليتها وتأثيرها في المستوى الوطني، وقد تساعد هذه الهيئات على التماسك والتكامل بين البرامج والسياسات المختلفة الموجهة إلى الشباب وبمشاركتهم.

٨.التعهد السياسي: إن تبني السياسات الوطنية للشباب لابد أن يتم عن طريق كل من الحكومات والبرلمانات من خلال تشريع وطني يصدر بقانون حتى يضمن التنفيذ الفعال له، ولابد من المتابعة المستمرة من قبل البرلمانات في تطبيق هذا القانون والحرص على تنفيذ هذه السياسات أو البرامج.

٩.التكيف مع الظروف المحلية: يجب أن تتم ترجمة السياسات الوطنية للشباب على المستوى الدولي أو الإقليمي إلى المستوى المحلي الصرف، وأن تراعي هذه السياسات ظروف الشباب المحلية واحتياجاتهم والفروق بينهم من دولة إلى أخرى.

١٠.الرقابة والتقييم: لابد من إعادة تعريف الأهداف والسياسات بناء على الاتجاهات الجديدة والاحتياجات المتجددة للشباب، ويمكن تعرف مدى مواءمة السياسات المطبقة مع

احتياجات الشباب ومتطلباتهم عن طريق استطلاعات الرأي واللقاءات معهم وإقامة ورش عمل لهم، بالإضافة إلى الاعتماد على مجموعة من المؤشرات النوعية كماً وكيفاً للوقوف على الاهتمامات الجديدة ومدى إدراك الشباب لهذه السياسات ومدى التعامل والتفاعل معها، وكذلك التعرف على مبادرات الشباب وطموحاتهم، ويكون كل ذلك عن طريق استطلاعات الرأي والدراسات والأبحاث لاسيما الميدانية.

▼ المادة (١٥)

جاءت هذه المادة لتضع المسؤولية المشتركة بخصوص سياسات الشباب على عاتق كل من البرلمان والسلطة التنفيذية بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة منهم كقوة دافعة وأساسية في المشاركة في دفع خطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى أساس أن الرقابة البرلمانية هي العلاج لمشكلات الشباب؛ لأن هذه الرقابة هي جسر التواصل بين النواب والشباب، ولأن البرلمان هو ساحة العمل الوحيدة لسن التشريعات المرتبطة بالشباب.

▼ المادة (١٦)

توضح تلك المادة أهمية الرقابة البرلمانية على سياسات الشباب. ولعل التساؤل الأول الذي يثار في هذا المجال هو: هل سياسات الشباب من اختصاص السلطة التنفيذية وحدها نظراً لما لديها من معرفة لازمة وقدرة سريعة على التصرف، أم تدخل أيضاً ضمن اختصاصات البرلمانات؟ وهناك من يتهم لجان الشباب في البرلمانات بأنها لا تتعامل بالكفاءة والفعالية المطلوبة مع قضايا الشباب. وقد يرجع أحد الأسباب الرئيسة في ذلك إلى افتقار البرلمانات إلى الخبرة والمعارف اللازمة بقضايا الشباب واهتماماتهم.

ومع ذلك فإن التأكيد على أهمية الرقابة البرلمانية لسياسات الشباب إنما ينبع من أن:

١. أساس شرعية الرقابة البرلمانية على سياسات الشباب هو ما يتعلق بموافقته على الميزانيات المخصصة لقطاعهم؛ فإذا كانت الموازنة هي إحدى أهم الآليات التي تتبعها البرلمانات للسيطرة على السلطة التنفيذية، فإن النهوض بسياسات الشباب التي تتنوع من دولة إلى دولة إنما يحتل نصيباً في موازنة كل دولة، ومن ثم يتعين على البرلمان التحقق من حسن استخدام الموارد المالية للدولة المخصصة لقطاع الشباب بصورة فعالة وكفاءة عالية.

٢. البرلمان هو الذي يسن القوانين المتعلقة بالشباب؛ فنواب البرلمان يلعبون دوراً مهماً في سن هذه القوانين، ولذا يتعين عليهم عند دراستها أن يضعوا نصب أعينهم ظروف الشباب في دوائرهم المختلفة وواقعهم وآمالهم، بحيث تعبر هذه القوانين بالفعل عن المخارج اللازمة للنهوض

بسياسات الشباب. وحتى لا تكون مثل هذه القوانين حبراً على ورق، أو تصبح مطلقة التنفيذ، أو عرضة لأن تنتقي منها السلطة التنفيذية ما يناسبها لتنفيذه، وطرح ما لا يناسبها من الأحكام الواردة فيها، فإن نواب البرلمان سيكون عليهم دور أساسي في تفعيل الرقابة البرلمانية بل إيجادها في بعض الأحيان للتأكد من أن قوانين الشباب دخلت حيز التنفيذ بقضها وقضيضها.

٣. يريد الشباب أن يكون البرلمان عاكساً لاهتماماته وشواغله، وقضاياه ومشاكله، وآلامه وآماله. والشباب في أي مجتمع هم قوة دافعة لا يمكن التهوين أو التقليل من شأنها، والنائب الذي يعجز عن الاتصال بالشباب سيفقد كثيراً من مقومات دوره البرلماني. بل إن الشباب دون أدنى مبالغة من أهم شرائح الرأي العام، ومن ثم فإن نقل قضاياهم إلى البرلمان يمثل أولوية لفئة مهمة من ناخبي هذا النائب أو ذاك. ولما كان النواب قد انتخبوا للتعبير عن آراء الشعب، فمن نافلة القول أنهم قادرون على نقل اهتمامات الشباب إلى البرلمان، والتحقق من الاستجابة لتلك الاهتمامات من خلال سن القوانين والرقابة عليها.

حتى تتحقق رقابتك البرلمانية الحق في إطار الاهتمام بقضايا الشباب؛ عليك كنائب إدراك الشواغل الأساسية لقضاياهم في عالم اليوم.

❑ مبادئ الرقابة البرلمانية على سياسات الشباب

على الرغم من أنه ليس ثمة اتفاق على المعايير الخاصة بالرقابة البرلمانية على سياسات الشباب، فإن هناك بعض المؤشرات التي يمكن الانطلاق منها، مثل:

١. أن الشباب هم طرف فاعل في أي مجتمع، ولهم الحق الكامل في أن يعبروا عن مطالبهم واحتياجاتهم، وعلى الدولة مسؤولية أساسية في الوفاء بهذه الاحتياجات والمطالب، وأن تقصيرها في تنفيذ السياسات العامة المتعلقة بالشباب يجب معالجته من خلال مساءلة الحكومة أمام البرلمان.

٢. أن البرلمان عليه مسؤولية أساسية في مراجعة أداء الحكومة ومحاسبتها؛ لأن ذلك حق دستوري أصيل له يستخدمه متى تقاعست الحكومة عن تنفيذ سياسات الشباب.

٣. أن البرلمان يضطلع بدور دستوري في الموافقة على الموازنات المالية المخصصة لأنشطة الشباب وتلبية احتياجاتهم.

٤. أن جميع العاملين في قطاع الشباب يخضعون للمساءلة أمام المحاكم القضائية وذلك في حال مخالفتهم القوانين، أو بنود الإنفاق المتعلقة بالشباب.

٥. أن الحكم الرشيد - باعتباره قيمة مهمة من قيم الإشراف الديمقراطي على قطاع الشباب - يقترن بعملية صنع السياسات الشبابية المتوقعة، والمنفتحة، والبعيدة النظر، وذلك يتطلب وجود جهاز فني إداري ينفذها ويعمل على وفق أسس مهنية. وأن تسعى هذه السياسة إلى تحقيق مصلحة الشباب وتعزيز الشفافية في الأداء، وتشجيع بناء مجتمع مدني قوي يشارك في وضع سياسات الشباب.

▼ **المادة (١٧): دور البرلمان في مرحلة اتخاذ القرار بشأن سياسة الشباب**

يلعب البرلمان دوراً مهماً في مرحلة اتخاذ القرار البرلماني إزاء السياسة المقترحة للشباب من خلال:

- إتاحة الوقت الكافي أمام البرلمانيين لدراسة هذه السياسة، وعلى البرلمان أن يرفض أي طلب بالإسراع أو الاستعجال في النظر فيها.
- الموافقة، أو التعديل، أو الرفض، وفي كل موقف يجب على البرلمان أن يمارس الضغط اللازم لإدخال التعديلات التي يرتئيها إذا لم يكن راضياً عما ورد في السياسة العامة للشباب.
- تخصيص الموازنة، وهو من أقوى أسلحة البرلمان في هذه المرحلة، ويتجلى بصفة خاصة عندما يقوم البرلمان بتكليف إحدى اللجان المتخصصة بعقد جلسة منفصلة للتصويت على كل بند من بنود الموازنة المخصصة لسياسات الشباب.

> **لا ينتهي دورك كمشرع بتمرير قانون أو مراقبة سياسة أو اقتراحها، بل يجدر بك أن تتابع دورة حياة مجهودك أو مقترحاتك في مرحلة التنفيذ حتى تضمن التنفيذ الأمثل لها**

مراحل موازنة الشباب			
إعداد الموازنة	الموافقة على الموازنة	التنفيذ	التدقيق والمراجعة
التوقيت في المدة الزمنية المحددة التحدي: يجب أن يعطي كل رقم أو بيان خاص ببند من بنود الموازنة فكرة عامة وواضحة حول انفاق الحكومة الشرعية: يجب أن تتم جميع أنشطة وعمليات الانفاق طبقاً للقانون هيكل الموازنة: يتيسر فهمه من قبل البرلمانيين وهو جمهور به مختلف التخصصات الشمول: جميع أوجه الإنفاق وأن تكون كاملة عدم التعارض: بين مدخلات الموازنة ومخرجات الاداء من الجانب الآخر	تقديم بيانات دقيقة وتوافر المعلومات الشفافية	معايير الجودة الخاصة بالانفاق المرونة	الكفاءة وطريقة تحقيق الأهداف الفاعلية وتحقيق أهداف السياسات

▼ المادة (١٨): دور البرلمان في وضع السياسة العامة

أولا : محددات السياسة العامة للشباب:

١. تعبر عن رؤية الأمة لشبابها.
٢. تعد رمزاً لالتزام المجتمع تجاه أفراده من الشباب.
٣. ترسم صورة قومية حول حياة الشباب، ومخاوفهم، وتطلعاتهم، والمساهمات التي يقدمونها، والمؤسسات المعنية بشؤونهم تحديدا.
٤. تحدد أولويات الشباب واحتياجاتهم، والفرص المتاحة أمامهم.
٥. تضع إطاراً للأهداف المشتركة، والعمل الجماعي الذي يتجلى في التعاون وتنسيق الإستراتيجيات والأعمال الخاصة بتنمية الشباب بين الهيئات المعنية المختلفة، بما في ذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات الشباب.
٦. توفر قاعدة لضمان التوزيع العادل للموارد الحكومية وفقاً لاحتياجات الشباب.
٧. تحفز الشباب وتسعى إلى الاستفادة من البرامج والسياسات الخاصة بهم في برامج وسياسات قطاعات أخرى.
٨. تطور قاعدة التخطيط الإستراتيجي وتراقب السياسات والبرامج التي تؤثر في السكان

وخاصة الشباب.

٩. تعرض نماذج لكيفية انخراط الشباب في عمليات اتخاذ القرار في الدولة من خلال مشاركتهم الفعالة في عملية صياغة وتطبيق السياسات المتعلقة بهم.

١٠. تعد جزءاً من عملية مستمرة لمتابعة وتقييم موقف الشباب، وصياغة أهداف محددة بوقت، وتقييم متصل لمستوى التقدم والعقبات التي تحول دونه.

١١. تعزز اهتمام الشباب بالأنشطة التنموية من خلال الآليات المتعددة للحوار، ونشر المعلومات مع اقتراح أن تتسم هذه الآليات بنوع من التخطيط القطاعي الطبيعي، وتضمن مشاركة الإدارات والوزارات المعنية بالشباب، فضلاً عن مؤسسات القطاع الخاص.

١٢. تنمي وتنشر نموذجا للسياسات المتكاملة يهدف إلى توزيع المسؤوليات -تحديداً وتنظيماً- بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية بشأن معالجة القضايا الخاصة بالشباب ونوعيتها، وهو أمر يحتاج إلى جهود خاصة وإضافية. كما يمكن أن توجه الجهود والسياسات الخاصة مباشرة نحو تعزيز وتقوية القدرات الوطنية لجمع البيانات ونشر المعلومات، وتنسيق وتنفيذ البحوث والدراسات السياسية، والخطط وبرامج التدريب، والخدمات الاستشارية.

١٣. تخصص آليات التنسيق الوطني لتعزيز تكامل السياسات الوطنية، وفي حال عدم وجود مثل هذه الآليات، تحاول الحكومة أن تعزز من قيامها على أسس قطاعية متعددة ومتداخلة.

١٤. تدعم أهمية التعاون الفني لبناء القدرات الوطنية والمؤسسية، وثمة حاجة إلى الاستمرار في تحسين أنشطة التعاون الفني التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة لاسيما الأنشطة المتعلقة بالشباب.

ثانيا : صياغة سياسة الشباب، مداخل لمناقشة سياسة الشباب وصياغتها

عند مناقشة القرارات، أو الإجراءات، أو السياسات الشبابية فإنه يتعين على نواب البرلمان طرح الأسئلة التالية أو بعض منها:

- ما أنواع الأخطار التي تحيط بشبابنا؟ وما القيم التي يتعين حمايتها لديهم؟ وهل يحرصون فعلاً على هذه القيم؟
- هل تشمل سياسات الشباب دراسة الأخطار الجديدة التي يمكن أن يتعرضوا، مثل: الغزو الفكري، والتطرف الديني، والتطرف السلوكي؟
- ما المستوى اللازم من السياسات الذي يمكن أن يجعل الشباب آلية مفيدة في بناء المجتمع؟
- ما أفضل طريقة لتنفيذ سياسات الشباب؟ هل هي الحوار معهم أو مع ممثليهم؟ أو الاكتفاء بدور الاتحادات الطلابية؟ أو وضع سياسات أخرى فوقية؟
- ما نوع الأولويات (المطلقة والنسبية) في تنفيذ سياسات الشباب؟
- ما دور المؤسسات الدينية والإعلامية والتربوية في تنفيذ سياسات الشباب؟

- كيف يمكن إقناع الشباب بأن هذه السياسات هي الأفضل وأنها معبرة عن احتياجاتهم؟
- ما نوعية التجارب والخبرات الدولية في التعامل مع أزمات ومشكلات الشباب؟
- ما أفضل الوسائل التي تتيح للشباب الوقوف على سياسة تجاههم (مؤتمرات-ندوات-تجمعات شبابية-وسائل التكنولوجيا والاتصال الحديثة)؟
- ما المدد الزمنية الملائمة التي ينبغي أن يتم فيها مراجعة سياسات الشباب؟
- ما الآثار الاجتماعية التي يمكن أن تترتب على تنفيذ أو عدم تنفيذ سياسات الشباب؟
- ما مفهوم الإستراتيجية العليا لسياسات الشباب والتي يترتب على عدم تنفيذ شق منها إحداق خطر حقيقي بالشباب؟ وهل يجب إذن عند وضع إستراتيجية شاملة للشباب أن تشارك فيها مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها؟

▼ **المادة (١٩): دور البرلمان في مرحلة تنفيذ السياسات**

يتعين على البرلمان:

- مراقبة أنشطة الحكومة بكل ما يتوافر له من وسائل وأن يستعين في سبيل ذلك بالمؤسسات المسؤولة عن المراقبة مثل جهاز المحاسبات.
- ممارسة نفوذه من خلال اتخاذ قرارات خاصة بتحديد بنود الموازنة المخصصة لكل مجال من مجالات سياسات الشباب.
- التحقق من الكفاءة الفنية والمهنية التي تتمتع بها أجهزة المحاسبات للقيام بمهام تقييم الأداء، ومدى الالتزام بالسياسات المقررة.
- التدخل في أثناء تنفيذ السياسات إذا ما وجد أن ثمة متغيرات ملحة وطارئة انعكست على الشباب وتستحق التدخل لتعديل مسار السياسات المتعلقة بهم.

ولذلك فإن على أي برلماني حتى يشارك بفعالية في المراحل الأربعة السابقة أو إحداها أن يطلع من السلطة التنفيذية على اهتماماتها تجاه الشباب.

❑ المبادرة البرلمانية في حيز التنفيذ لسياسات الشباب

وبعد أن يتبني النائب «المبادرة البرلمانية» سواء من خلال تشريع جديد، أو بإعادة النظر في تشريع قائم، أو باستخدام إحدى أدوات الرقابة البرلمانية أو بالتحكم في إعداد الموازنة الخاصة بقضايا الشباب، أو طرح سياسة عامة لهم؛ فإن دوره لا ينتهي عند هذا الحد، بل يتعين عليه أن يتابع مسيرة مبادرته البرلمانية وهي في حيز التنفيذ من خلال:

- أثر هذه المبادرة الإقليمية في قضايا الشباب واهتماماتهم.

- أثر هذه المبادرة في الحد من الأخطار الاستراتيجية التي يتعرض لها الشباب.
- دراسة أي تطورات جديدة أو أفكار مستحدثة يمكن أن تؤدي إلى مبادرة برلمانية جديدة أو تعديل المبادرة القائمة.
- المتغيرات أو الاهتمامات الدولية.

▼ **المادة (٢١): إسهام البرلمانات العربية في تعزيز دور الشباب في المجتمعات العربية**

ينظر إلى الشباب عادة على أنهم مستقبل البشرية. وليست هذه النظرة مجافية للواقع، ولا مغرقة في التفاؤل. فالشباب هم الكتلة الأكثر ديناميكية في أي مجتمع من المجتمعات، بما يملكون من طاقات جسدية وعقلية وإمكانيات إبداعية وقدرات هائلة على العطاء.

عليك كبرلماني المشاركة في مجابهة التحديات التي تعوق حركة القطاع الأكبر من المجتمع، وهو الشباب الذين يمثلون حوالي ثلثي المجتمعات العربية

وقد تنبهت معظم الدول وكثير من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى أهمية قطاع الشباب والدور الذي يمكن أن يلعبه في مختلف مناحي الحياة، وأخذت تضع البرامج وتوفر الإمكانيات للنهوض بهذا القطاع على جميع المستويات. ومن هذا المنطلق أعلنت الأمم المتحدة عام ١٩٨٥ عاماً عالمياً للشباب، وحددت شعاره العام بـ «المشاركة – التنمية – السلام». وتضمن البرنامج العام الذي وضعته الأمم المتحدة إجراءات وتوصيات تحث الحكومات على تحقيق أقصى مشاركة للشباب في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينطلق البرنامج من ضرورة تطوير المجتمع بحيث يراعى، على نحو أكمل، مصالح الجيل الفتي وحاجاته.

وبالنسبة إلى البلدان العربية، تشير الإحصاءات إلى أن الشباب يشكلون أكثر من نصف عدد السكان في أغلبية هذه البلدان. وترتفع هذه النسبة إلى ٦٥٪ في بعضها. وهذه الحقيقة الديمغرافية يجب أن تكون دائماً المحور الأساسي لجميع الدراسات والتدابير والسياسات التي توضع لمعالجة قضايا الشباب. فقضايا الجيل الفتي في غاية التنوع، والشباب العربي يواجه تحديات مصيرية تستهدف وجوده وكرامته بل إنسانيته. وتطرح أمامه مهام كثيرة وكبيرة ينبغي توفير الإمكانيات اللازمة للقيام بها. ولعل من أبرز التحديات التي تواجه شبابنا في هذه الظروف بصورة عامة:

- استكمال تحرير الوطن العربي الذي لا تزال بعض أجزائه محتلة ومغتصبة.
- تحقيق التضامن العربي الفعال والتكامل الاقتصادي الذي يقود إلى وحدة عربية حقيقية.

- اللحاق بالثورة العلمية والتكنولوجية التي غيرت موازين القوى في العالم.
- الاندماج الكامل بالمجتمعات التي يعيشون فيها وإزالة حالات الاغتراب التي تتفشى في أوساط واسعة من الشباب العربي وتدفعهم إما إلى الهجرة أو اللامبالاة بما يجرى في أوطانهم، أو التمرد أو الانحراف أو التطرف.
- ضمان الحقوق الأساسية والحيوية للشباب، لأن موقف السلطات والمجتمعات من هذه الحقوق يشكل الأساس لموقف هؤلاء الشباب من مجتمعهم ومن الواقع المحيط بهم. ويأتي في مقدمة هذه الحقوق:
  - الحق في التعليم.
  - الحق في العمل والقضاء على البطالة في صفوف الشباب.
- إشاعة الديمقراطية والمؤسساتية التي تسمح بمشاركة جميع المواطنين- لا سيما الشباب الذين يشكلون أغلبية ملحوظة في مجتمعاتنا- في عملية صنع القرار وتقرير مستقبل الأوطان ومصائرها.

وعلى صعيد البرلمانات والمجالس العربية ينبغي التأكيد على الآتي:

- إصدار التشريعات الخاصة بالشباب وتقنين الأنشطة والتنظيمات الشبابية ودعمها وتشجيعها،
- تشكيل لجان برلمانية دائمة تعنى بقضايا الشباب في كل برلمان ومجلس عربي وحثها على إقامة علاقات حية مع المنظمات الشبابية في بلدانها.
- وضع برامج لتبادل اللقاءات بين البرلمانيين الشباب في البرلمانات والمجالس العربية.
- تنظيم ندوة أو ملتقى برلماني عربي للبحث في القضايا التي تهم الشباب.

الشواغل الأساسية للشباب، وكيفية التعامل معها:

الهدف	الآلية
١- المساواة في الفرص بين الشابات والشبان	(١) ينبغي لجميع البلدان أن تعيد النظر والتفكير والتوجيه فيما يتعلق بسياساتها لضمان المساواة في الفرص عند دخول الشابات في قوة العمل وطوال حياتهن العاملة. (٢) ويتعين على كل بلد أن يحدد المقاصد والأهداف لتصحيح أوجه التفاوت بين الجنسين في الحصول على التعليم والتدريب وفي الوصول إلى أسواق العمل، وأن يضع السياسات اللازمة التي تراعي المسائل النوعية وأن ينفذها في جميع هذه المجالات.

الهدف	الآلية
٢-استحداث المشروعات	(١) ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية أن تضع في مقدمة أولوياتها مسألة الحصول على بيانات حقيقية مهمة يعول عليها الاقتصاد غير الرسمي تشمل القواعد والإجراءات المتطلبة لإنشاء وتشغيل عمل جديد في إطار قانوني سليم. وتوضيح العقبات المؤسسية وكيفية تفاديها، (٢) ينبغي أن توضع السياسات لتمكين هذا الجزء من النظام الاقتصادي من الاندماج في التيار الرئيس للاقتصاد ومن زيادة إنتاجيته من خلال التيسيرات القانونية. (٣) ينبغي أن تقترن إعادة النظر هذه باحترام المعايير الخاصة باليد العاملة، فهذا هو العنصر الأساسي في زيادة الإنتاج والازدهار. (٤) يتعين على الحكومات على الصعيد الوطني والمحلي أن تشجع فكرة استحداث المشروعات بمعناها الواسع الديناميكي، مما يمكن من تنشيط المبادرة الخاصة فضلا عن مبادرات واسعة من المنظمات التي تشمل بل تتجاوز القطاع الخاص، ومن ذلك المشروعات الصغيرة والكبيرة وتعاونيات المشروعات الاجتماعية والقطاع العام والحركة النقابية ومنظمات الشباب. (٥) يتعين على البلدان أن تعزز السياسات والبرامج بحيث يمكن للمنشآت الصغيرة أن تزدهر وأن توفر فرص العمل اللائقة ضمن بيئة مواتية. وعلى كل بلد أن يحدد المقاصد والأهداف لبرنامج إصلاحي واسع يستند إلى أفضل الممارسات ويوفر مزيداً من المرونة للمنشآت والأمن للعمال.
٣- توفير العمالة	(١) إمكانية العمل لا تحتاج إلى المهارات الملائمة والتدريب اللازم فحسب، بل تحتاج أيضا إلى سياسات عامة تؤدي إلى توفير فرص عمالة جديدة يمكن أن تستخدم هذه المهارات فيها. كما أن الاستثمار في الشباب لا يحتاج إلى شباب يتمتع بمهارات أفضل فحسب بل إلى التزام من جانب شركاء القطاعين العام والخاص بجعل توفير الوظائف هو بؤرة

الهدف	الآلية
	الاهتمام المركزي في إستراتيجيات الاستثمار لديهم. (٢) ينبغي التركيز على المساواة مما يحقق زيادة في الفرص المتاحة للنساء والرجال على حد سواء. (٣) ينبغي دعم استحداث المشروعات لا من خلال التدابير الهيكلية وحدها بل من خلال سياسات الاقتصاد العام التي تستهدف النمو بحيث يمكن للمشروعات أن تصبح مستدامة.
٤-الصحة	(١) ينبغي أن تكون البرامج والسياسات المتعلقة بصحة الشباب قائمة على تخصصات متعددة، وألا تقتصر على قطاع الصحة، وينبغي زيادة الجهود لمواجهة التحديات الصحية الضخمة التي تواجه الشباب في العالم مواجهة عاتية. (٢) ينبغي أن يتمتع العاملون في مجال الصحة بتدريب خاص يمكنهم من التواصل مع الشباب على نحو أفضل من أجل تقديم الخدمات الملائمة لهم والوقوف على مدى كفاءة هؤلاء العاملين في معالجة المشاكل الصحية للشباب. وثمة حاجة إلى قيام الحكومات بتذليل السبل أمام الشباب في الوصول إلى المعلومات الصحية والخدمات بما فيها الخدمات الصحية الإنجابية والجنسية.
٥- منع تناول المخدرات	يجب إعادة النظر عند صياغة إستراتيجيات الوقاية في العلاقة والروابط بين استهلاك الأنواع المختلفة من المخدرات والكحول والتبغ، ولكي تكون البرامج والسياسات ذات فعالية ومصداقية في منع تناول المخدرات وبالخصوص في حالة تعاطيها فترات طويلة وعلى نحو يزيد من فرص التعرض لخطر الإدمان، فإنها يجب أن تأخذ في حسبانها وأن تعالج العوامل الأساسية التي تسببت في جعل الشباب يشرعون في تناول المخدرات. والنهج الأكثر شمولاً في سياسة مكافحة المخدرات يجب أن يزيد من القيود على تسويق التبغ والكحول.

	الآلية
	ويتطلب الأمر إستراتيجيات خاصة للشباب المعرضين بدرجة عالية لأضرار المخدرات، ويجب أن تضع هذه الإستراتيجيات نصب أعينها الشباب القادمين من أصول عانت اجتماعيا ومن اللاجئين والمتشردين ومتعاطي المخدرات عن طريق الحقن والمشتغلين بالجنس. ومبادرة التصدي للمخدرات يجب أن تأتى ضمن الإستراتيجية الشاملة للحد من الفقر وزيادة الاندماج الاجتماعي عبر قطاعات المجتمع كافة وجعل فوائد النمو الاقتصادي متاحة للجميع.
٦- الحد من جنوح الأحداث	إن الجانحين من الشباب كثيراً ما يعانون العزلة الاقتصادية والاجتماعية، وهناك صلة قوية ومتبادلة بين المعدلات المتدنية للجريمة والإدماج الاجتماعي والضبط، وخلال العشر السنوات الماضية كانت هناك زيادة في الممارسات الجيدة الفعالة التي تحد من الجريمة في البيئات الحضرية، وتشمل هذه الممارسات الإلمام بمجموعة كبيرة من البرامج التي يوجه معظمها بطريقة فعالة إلى الشباب الذين هم على شفير الخطر. وبصرف النظر عن التغيرات التي حدثت في تكوين وبنية الأسرة في العالم، فإن الأسرة بصفتها المؤسسية الأساسية في التنشئة الاجتماعية للشباب مازالت تقوم بدور مهم في منع جنوح الأحداث وجرائم القصر وأكثر جهود المنع فعالية تركز على أسر الشباب المضطربين لاسيما ذوو المشاكل السلوكية الخطيرة.
٧-تعزيز قدرات الفتيات والشابات	يجب على الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أيضا أن توفر للفتيات والشابات فرص التدريب والاطلاع على المعلومات والانتفاع بوسائط الإعلام فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وأن يتاح لهن فرصة التعبير عن آرائهن.

الهدف	الآلية
	وبدون تكافؤ الجنسين في مجالات رئيسة مثل التعليم والصحة والتوظيف، فإن أهداف برنامج العمل العالمي للشباب بإعلان الألفية لن تتحقق أو تدوم، وتحتل قضية النوع ركناً ركيناً ضمن إستراتيجيات تنفيذ أولويات برنامج العمل العالمي للشباب. ويجب على الحكومات أن تسن وأن تنفذ تشريعات تحمي الفتيات والشابات من كل أشكال العنف.
٨- حماية البيئة	إن زيادة مشاركة الشباب في حماية البيئة تتوقف على تعزيز الفرص المتاحة أمامهم للمشاركة في عملية اتخاذ القرار في المنظمات التي تدعمها الحكومات والمنظمات غير الحكومية.
٩-أوقات الفراغ	ويمكن أن يكون لكيفية قضاء الشباب أوقات فراغهم أثر مباشر في رفاههم، نظراً إلى أنهم قد يتعرضون لأخطار ضاغطة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والجنوح، والصراعات، وتناول المخدرات. وبسبب هذه الصلات المترابطة، فإن من الأهمية بمكان اعتبار أوقات الفراغ إطاراً لنمو شخصية كل شاب ولمشاركته في تنمية أهل حيه ومجتمعه. والفائدة جمة في إقامة الصلات بين أوقات فراغ الشباب وأنشطتهم، وهي صلات ينبغي أن يسلم بها العاملون في هذا المجال والآباء وصانعو السياسة والجمهور عموماً.
١٠- إشراك الشباب	ليس بخاف ما لمشاركة الشباب في اتخاذ القرار من أهمية، بعد أن أدت الجهود الناجحة التي بذلتها الحكومات في إشراك الشباب إلى صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات على نحو أفضل؛ فإشراك الشباب يعزز الالتزام بحقوق الإنسان والديمقراطية. وتعتبر فرص مشاركتهم في تطوير البيت والمدرسة والمجتمع المحلي بالغة الأهمية على نحو خاص في حالات ما بعد الصراع، فضلاً عن حماية حقوق الفتيات والشابات.

الهدف	الآلية
	ويمكن تعزيز هذه الجهود على نحو أكبر بإدماج ممثلي الشباب على نطاق واسع في الوفود الوطنية إلى الجمعية العامة وإلى اجتماعات الأجهزة المعنية الأخرى في الأمم المتحدة. ويجب إشراك الشباب في عملية اتخاذ القرار التي تساعد في تطوير بيئتهم الاقتصادية والاجتماعية، ففي السنوات العشر الماضية طرأت ثلاثة تطورات غيرت الطريقة التي تتم فيها مشاركة الشباب وتواصلهم الاجتماعي، فكان دور الشباب في المجتمع يتأثر أولاً بثقافة شبابية عالمية جديدة توجهها وسائط الإعلام إلى درجة كبيرة أفضى إليها التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي لم تكن معروفة، ثم حدث ثانياً عدد كبير من الصراعات المسلحة والوطنية والدولية شارك فيها الشباب على نحو غير متناسب، وأخيراً فإن لشيخوخة المجتمعات نتائج عميقة بالنسبة للعلاقات بين الأجيال.

▼ **المادة (٢٢)**

تتوخى تلك المادة تطوير التعليم بحيث يصبح الفرد مؤهلاً لممارسة دوره في الحياة العامة؛ والفرد في التعليم الحالي يتناول قسطاً كبيراً من التعليم يقوم على التحفيظ والتلقين دون الإبداع والتفكير، وهو ما يجعل الحاجة إلى التطوير ملحة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال سن القوانين المختلفة التي تقضي بتطوير التعليم وتساعد الشباب على الانخراط في الحياة العامة والاستفادة من القوة والديناميكية التي يتميز بها قطاعهم.

ومما لا شك فيه أن تحقيق هذه المهمة يرتبط بوضع سياسات وبرامج توفر الإمكانيات المادية والبشرية لتجسيدها على أرض الواقع. ولأن عالمنا اليوم يعيش تحولات كبرى على جميع الجبهات، أهمها التحولات المرتبطة بنشوء النظام العالمي الجديد أحادي القطب، والتطورات الاقتصادية الهائلة المتمثلة في سيادة اقتصاد السوق وقيام التكتلات الاقتصادية العملاقة في ظل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، وانتشار العولمة التي أخذت تهدد ثقافات الشعوب وحضاراتها وهوياتها، والتوسع الهائل في المعلوماتية والدور التأثيري الكبير لأجهزة الإعلام الحديثة. كل هذه التطورات، وما نجم عنها من تيارات فكرية ومقولات ثقافية تبرر الحروب

والاحتلال والهيمنة وتسعى إلى فرض رؤى الآخرين وأفكارهم على الشعوب وتحميل العالم العربي والإسلامي مسؤولية إرهاب صنعته وغذته تلك الدول المهيمنة في عالم اليوم- كل ذلك يضع شبابنا أمام تحديات كبيرة تستهدف أمتنا وجوداً، وهوية، ومصيراً، ويطرح أمام قادتنا وحكوماتنا مسؤولية إعداد شعوبنا، وشبابنا بوجه خاص، للتصدي لهذه الحملة الظالمة العاتية والوقوف في وجه تداعياتها وأخطارها.

إن إعداد الشباب للمشاركة في بناء أوطانهم من جهة، والإسهام في التصدي للتحديات العالمية الكبرى التي تواجه أمتهم من جهة أخرى هو مهمة ذات أبعاد أربعة تشمل:

- تأهيل الشباب ورفع كفاءاتهم وتزويدهم بالمعارف والتقنيات العصرية الضرورية، وإيجاد حلول واقعية سريعة لمشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- دفعهم إلى الانخراط في عملية التنمية من خلال توفير فرص عمل لائقة.
- إشراكهم في عملية صنع القرار وتحديد مستقبل الأوطان ومصائرها على جميع المستويات.
- تعميق ارتباطهم بأرضهم وبمجتمعهم وقيمهم الدينية والقومية والأخلاقية الأصيلة.

❑ نموذج عملي لقضية التعليم:

تطرح هذه النقطة عدداً من التساؤلات حول موقع دور العلم من مدارس وجامعات ومدى تأثيرها في حياة الشباب. لقد اقترن التوسع التعليمي في المجتمعات العربية المعاصرة بعدد من الأهداف الكلية. فقد رأت فيه الأنظمة السياسية على اختلافها أداة رئيسة لإنجاز التقدم والتنمية، وأدرج في أنظمة أخرى ضمن طائفة من الحقوق الاجتماعية الكفيلة بتحقيق قدر من العدالة التوزيعية. وفي العقود الأخيرة بدا أن الموجة التي تبعت المرحلة التأسيسية قد بلغت مداها. وتوقفت بعض التحليلات أمام ما يبدو وكأنه عجز مخرجات النظم التعليمية عن مواجهة مهام التنمية والنهوض الاقتصادي والنقلة التكنولوجية. وهي تنتقد ما آلت إليه خيارات التوسع الكمي وما استندت إليه من سياسات جماهيرية اتخذت من التعليم أداة سياسية لإرضاء الجماهير دون تحسب للتبعات. ومن هذا المنظور، قد يقترن التجويد اللازم في كيفية التعليم بالتنويع وبتأسيس بؤر للتميز، كفيلة بإنتاج نخبة من المتعلمين الجدد، تتفق كفاءاتهم وحاجات العصر وسوق العمل المتطورة، ومقتضيات تضييق الفجوة التكنولوجية؛ كما تذهب بعض التحليلات إلى ضرورة إسناد أقسام متزايدة من التعليم العالي إلى المبادرات الخاصة، تخفيفا عن كاهل الدولة، التي يتعين أن توجه مواردها المحدودة لأوسع القطاعات. وفي هذا الصدد تجرى مراجعات للتعليم العالي، لا تقتصر على قلة الملتحقين به فحسب، ولا على كونه يعيد إنتاج الفوارق الاجتماعية والنوعية،

وإنما أيضا لضبابية أهدافه وفقر مخرجاته، سواء من حيث ملاءمتها لسوق العمل أو من حيث ضعف الاهتمام بالعلوم الطبيعية قياسا إلى الإنسانيات. وتوقفت تحليلات أخرى أمام حقيقة أن المد التعليمي في أبسط مستوياته، لم يطل بعد العديد من المجموعات السكانية والفئات الاجتماعية، لأسباب تتعلق بالفقر أو الثقافة أو كليهما. وبينما ركزت بعض التحليلات على ضرورة التوسع وإعادة تأكيد الحق الاجتماعي والسياسي، انطلاقا من إصلاح وتطوير ما هو كائن، دعا البعض الآخر إلى ضرورة التفكير في أشكال تعليمية جديدة أو موازية.

وعلى أية حال، فقد بدا أن ثمة حاجة للمراجعة، وإن تعددت واختلفت الأولويات. وهكذا فإن الجدل يبدو وكأنه إعادة إنتاج معضلة كم التعليم وكيفه التي عرفتها بعض المجتمعات العربية في أربعينيات القرن العشرين، وإن طغى الاستقطاب، وصعب ترتيب الأولويات، وألحت الدعوة إلى إعادة النظر في المسلمات والأدوات، في الوقت ذاته الذي نتج فيه عن التوسع التعليمي نمط راسخ من التوقعات المجتمعية. وعلى جانب آخر جرى طرح التساؤل حول ما إذا كانت أزمة العمل تعني تراجعا في العوائد الرمزية والمادية للتعليم، ومن ثم صعوبات إضافية أو اقترابات مختلفة، لحث مجموعات اجتماعية من الشباب، ذات طموحات وفرص اجتماعية متنوعة، على التشبث بالتعليم كغاية ووسيلة. وفيما عدا هذه القواسم المشتركة للجدل العربي حول التعليم، فان تباين الأوضاع فيما بين البلدان العربية، يحيل إلى خصوصية تضافر الموارد والسكان على تنوع خصائصهم. فضلاً عن أن اختلاف الدور الذي قامت به الدولة في مجال التعليم في شتى المجتمعات العربية، يلقى بظله على تباين الأوضاع الراهنة، ويزيد من صعوبة المقارنات. فالنسب والمجاميع المتشابهة قد تكون لها دلالات تحليلية مختلفة، و«الفصل المكدس» أو الفصل الخاوي من الطلاب لا يكتسبان دلالتهما إلا على ضوء خلفية من الوقائع الاجتماعية والثقافية التي قد لا ترد بالضرورة في الإحصاءات.

وبين هذا وذاك، يسجل استمرار التعليم النظامي في إجراء إصلاحات متفاوتة الأهمية والجذرية، تتصل بالسياسات أو المناهج الدراسية أو إعداد المعلمين، على وفق أدوار وأنصبة مختلفة لكل من الحكومة والقطاع الخاص في مختلف البلدان العربية. كما أن هذه السياسات قد تشمل مجمل النظام التعليمي، وقد تستهدف بعض قطاعاته أو نقاطه فحسب، بغرض تكوين وحدات نموذجية، تكون مثالاً لما عداها، أو مجالاً للتجريب. وما بين طائفة من الأهداف التي تتراوح بين النقلة التكنولوجية والخروج من الفقر، تشير الشواهد إلى استمرار نسبة الأمية بين الكبار على اختلاف التركيب العمري للمجموعة الأمية في مختلف المجتمعات العربية، وهي تشير كذلك إلى استمرار التسرب من التعليم وإلى أن مجموعات سكانية بأكملها ظلت بعيدة عن نطاق التعليم. وعلى مستوى آخر فإن الالتحاق بالتعليم لم يعد يقترن بنفس القدر بفرص الحراك الاجتماعي؛ لقد كان الالتحاق بالتعليم بمثابة استجابة من الشعوب العربية لدعوة التحديث التي

تبنتها الأنظمة السياسية، ومن ثم فقد بدا أن فرص العمل هي المخرج الطبيعي الذي يفضي إليه المسار التعليمي وهي أيضاً المكافأة السياسية والاجتماعية؛ «فالحق في العمل» من تبعات الاضطلاع بـ«واجب التعليم». ويواكب ذلك جدل أول حول سياسات الإصلاح الهيكلي وقياس تأثيراتها وأكثر المعايير صلاحية وواقعية لقياس هذه التأثيرات، ومن ذلك على سبيل المثال نسبة المخصصات للتعليم واختلاف الصورة باختلاف المعيار المعتمد، سواء أكان ما يتم تخصيصه من الناتج الإجمالي أم من نصيب الفرد بالأسعار الجارية؛ ويضاف إلى ذلك السؤال حول توزيع مخصصات التعليم وما إذا كان لمصلحة القطاعات الأوسع أو يتم توجيهه لمصلحة المستويات الأعلى من التعليم، حيث تذهب بعض الآراء إلى أن التوسع لازم في جميع المستويات التعليمية خاصة الأعلى منها، وأن حجم المهام المطلوبة في مجال التعليم العالي وأهمية الرهانات التي تتصل به، يحتمان اضطلاع الدولة بأدوار أساسية لا يمكن تركها لآليات السوق ومنطق الربحية.

▼ **المادة (٢٣)**

إن محدودية الدخل والانفتاح على العالم الخارجي عن طريق الإنترنت يمكن أن يولدا انطباعات سيئة في نفوس الشباب لما يعانونه من حاجة إلى لقمة العيش لا يعانونها في بلدان أخرى تفرض ثقافتها علينا؛ لذلك يجب أن نقف على الأسباب الجذرية لمشكلة البطالة وإيجاد الحلول الناجحة لها من خلال إعداد موازنات أو سن تشريعات جديدة وإقامة مشروعات تساعد على التنمية، حيث إن البلدان لا تتحقق تنميتها دون مشاركة الشباب، ويمكن عن طريق المثال التالي أن نقف على مدى تأثير مشكلة البطالة في حياة الشباب.

عند لقائك بمجموعة من الشباب كن مستعداً لمواجهة حوار قد يكون ساخناً ومحرجاً، وراعِ دائماً الالتزام بالمصداقية دون تجميل للواقع، ولكن لابد أن تطرح إستراتيجيتك للتعامل مع القضية المطروحة للنقاش

كيفية التعامل البرلماني مع قضايا الشباب

❑ قضية البطالة

قرر أحد النواب أن يعقد ندوة مع الشباب حول مشكلة البطالة، وحضر بالفعل عدد كبير منهم. واستهل النائب كلمته بخطورة مشكلة البطالة، وأن الدولة تقوم بجهود حثيثة لحلها، وأن البرلمان قرر اعتماد موازنة كبيرة لمشروعات كثيرة يمكن أن تحد من هذه المشكلة، وبعد أن أنهى النائب حديثه وجه إليه أحد الشباب الحاضرين سؤالاً عمن سيحصل على البرامج والمشروعات التي أقرها البرلمان للشباب: هل جميع الشباب أم نوعية معينة منهم فقط؟ فرد النائب قائلا: جميع الشباب،

وبدأ يشرح إجراءات التقدم إلى هذه البرامج، بيد أن شابا آخر قاطعه قائلا: إن ذلك غير حقيقي، لأن هذه البرامج والمشروعات لا يحصل عليها سوى من لديه «واسطة»، وإنه منذ ٨ سنوات وهو خريج كلية الهندسة يتقدم بأوراقه وفي كل مرة يتم رفضها لاعتبارات تتعلق بالواسطة على الرغم من كفاءته. في حين انبرى شاب آخر مؤكداً على أن الأمر لا يتعلق بالواسطة فحسب بل في تعقيد الإجراءات، وأنهم يطلبون ضمانات مالية من الشباب لإسناد هذه البرامج والمشروعات إليهم، وأن الشباب عاجزون عن تقديم مثل هذه الضمانات، وأشار شاب آخر في ثنايا حديثه إلى أن الشباب حتى إذا تغلبوا على مشكلة الواسطة والضمانات المالية فليست لديهم قدرة على تسويق منتجات مشروعاتهم؛ لأن رجال الأعمال الكبار يدخلون في منافسة معهم والدولة تتركهم فريسة لهؤلاء. وأشار شاب آخر إلى أن الدولة لا تقدم لهم رؤية واضحة عن هذه المشروعات ولا دراسات جدوى اقتصادية، وأن الدولة هي الأقدر على تقويم هذه المشروعات.

وكان رد النائب أن الشباب ينبغي ألا يكتفي بشهادته الجامعية وإنما يجب أن يعد نفسه لسوق العمل بما يتلاءم مع متطلبات هذا العمل، سواء بإتقان الكمبيوتر واللغة، أو بالاشتراك في دورات التدريب التمويلي.

القدرات المستهدفة من المشكلة السابقة

- إدراك بعض الصعاب التي تواجه الشباب كالاشتراك في مشروعات الدولة وبرامجها الموجهة إليهم.
- فهم التأثيرات السلبية لاستغلال النفوذ والواسطة وتعقيد الإجراءات وعدم دراية الشباب الكاملة بالمشروعات والبرامج المقترحة من الدولة.
- وضع بعض الحلول العملية لمواجهة مشكلة البطالة لدى الشباب.

وبعد قراءة النص السابق فإن المطلوب:

أولاً: الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما المصاعب العملية التي تواجه الشباب وتحول دون الاستفادة من مشروعات الدولة؟
- هل من الممكن أن تطرح الدولة برامجها ومشروعاتها لحل مشكلة بطالة الشباب دون معرفة مسبقة وواضحة بمدى تأهلهم وقدراتهم على النجاح في تنفيذ المشروعات المقترحة؟
- ما الآثار المباشرة للواسطة، أو الضمانات المالية، أو عدم قدرة الشباب على تسويق منتجات مشروعاتهم على فكر الشباب تجاه العمل؟
- ما تقييمك لرد النائب على تساؤلات الشباب؟ وهل هناك رد بديل أفضل؟

ثانياً:

- التفكير والبحث في علاج مشكلة بطالة الشباب والحد منها.
- إعداد ورقة عمل برلمانية لعلاج مشكلة البطالة.

البطالة في العالم وأعداد الشباب العاطلين عن العمل بالملايين[8]

السنة	١٩٩٣	٢٠٠٠	٢٠٠٣
الإجمالي	١٤٠,٥	١٧٠,٤	١٨٥,٩
الذكور	٨٢,٣	١٠٠,٨	١٠٨,١
الإناث	٥٨,٢	٧٣,٤	٧٧,٨
إجمالي الشباب	٦٩,٥	٨٢,٠٠	٨٨,٢
الذكور الشباب	٤١,٢	٤٨,٥	٥٢,٤
الإناث الشابات	٢٨,٣	٣٣,٥	٣٥,٨

يتضح من الجدول أن بطالة الشباب تفوق مثيلتها لدى البالغين، وأن الإناث أكثر تأثراً بالبطالة من الشباب الذكور. هذه الحقائق تبرز أهمية الترابط والتكامل المطلوبين في السياسات والبرامج التي تستهدف التصدي للبطالة، وأنه لا يمكن التعامل مع بطالة الشباب بمعزل عن حل لمشكلة بطالة البالغين، وأن حل مشكلة بطالة الشباب يتطلب أن يكون ضمن سياسة عدالة اجتماعية حتى تستطيع توفير فرص العمل المتكافئة للإناث والذكور من الشباب على السواء.

حجم مشكلة بطالة الشباب في العالم العربي وخصائصها:

تمثل بطالة الشباب في العالم العربي أعلى معدلات البطالة في العالم. وقد أشار إلى هذه الحقيقة، التقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية مطلع هذا العام بعنوان «اتجاهات التشغيل في العالم»، حيث مثلت معدلات البطالة ومعدل بطالة الشباب في منطقة الشرق الأوسط، أعلى نسبة في العالم بأسره.

احرص دائما على تأكيد مبدأ الشفافية وتحقق من صدق المعلومات والبيانات التي تعكس قضايا الشباب

8 . اتجاهات التشغيل فى العالم مكتب العمل الدولي - جنيف- يناير ٢٠٠٤
Global Employment Trends ILO January 2004

معدل البطالة - معدل بطالة الشباب لعام ٢٠٠٣		
المنطقة	معدل البطالة	معدل بطالة الشباب
العالم	٦،٢	١٤,٤
البلدان الصناعية	٦,٨	١٣,٤
الاقتصاديات الانتقالية	٩,٢	١٨,٦
شرق آسيا	٣,٣	٧,٠٠
جنوب شرق آسيا	٦,٣	١٦,٤
جنوب آسيا	٤,٨	١٣,٩
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٨	١٦,٦
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٢,٢	٢٥,٦
أفريقيا شبه الصحراوية	١٠,٩	٢١,٠٠

ومن الضروري التنويه بأن صورة البطالة في عالمنا العربي قد تكون أكثر سوداوية، إذا ما وضعت مؤشرات نقص التشغيل في الاعتبار؛ الأمر الذي لم يلق حتى الآن الاهتمام الكافي من قبل الجهات المعنية بحصر بيانات البطالة. فضلا عن أن عالمنا العربي لا يزال يعانى من معضلة مزمنة، تكمن في ضعف نظم سوق العمل وقواعد بياناتها، وهي من المشاكل المتكررة التي يصادفها الباحث في بنية أسواق العمل العربية، على الرغم من تكرار المطالبة بحلها من مختلف الجهات. والنتيجة هي ضعف مصداقية البيانات الخاصة بالبطالة ومعدلاتها، خاصة تلك الصادرة عن جهات رسمية، وعدم دقتها، الأمر الذي يدفع إلى اللجوء إلى التقديرات، التي تتفاوت في تحديد حجم البطالة. وليس من شك في أن استمرار مثل هذه المعضلة، سيؤدى إلى أن السياسات والبرامج التي يتم إعدادها وتنفيذها، ستعتمد على معلومات غير دقيقة، ومن ثم فإن احتمالات فشلها ستكون كبيرة. ولابد من أن نرى الواقع كما هو، بصورة موضوعية وعلمية، حتى يمكننا تغييره. إن من أبرز الدروس التي يمكن استخلاصها من برامج التشغيل المختلفة في العالم العربي، هو أنه نتيجة لضعف نظم معلومات سوق العمل، وعدم اعتماد آلية علمية في حصر هذه المعلومات وتصنيفها، فإن تقييم مدى نجاح هذه البرامج أو فشلها يظل محل جدل مستمر وشبه عقيم في أوساط الرأي العام. وأن اعتماد «المسح الإحصائي للقوى العاملة بالعينة» بصورة دورية منتظمة، أصبح ضرورة ملحة وعاجلة في البلدان كافة التي لم تعتمده حتى الآن.

أهمية مؤشر معدل بطالة الشباب

يشير «نايجيل أونيجين» في دراسته المهمة حول «بطالة الشباب وسياسة التشغيل من منظور كوني» الصادرة عن منظمة العمل الدولية عام ٢٠٠١، إلى أن مؤشر «معدل البطالة للشباب» يعتبر من أفضل المؤشرات المتوفرة حالياً لقياس حجم ظاهرة البطالة في أوساط الشباب، على الرغم من أنه لا يحيط بكافة التعقيدات المرتبطة بهذه الظاهرة. وترجع أهميته في أنه يعطينا أفضل صورة ممكنة عن مدى الاستفادة من الموارد البشرية في فئة الشباب.

ويعتبر «مسح القوى العاملة الإحصائي»، من أدق الأساليب العلمية المتبعة حتى الآن في التوصل لمعرفة معدل بطالة الشباب، ويستخدم هذا الأسلوب حتى في البلدان التي تمتلك أنظمة متطورة من التأمين ضد البطالة، كما اعتمدت منظمة العمل الدولية هذا المؤشر بالإضافة إلى تطويرها أربعة مؤشرات رئيسة لقياس بطالة الشباب، يمكنها الإحاطة بالمشكلة من حيث الحجم والنوع من أبعاد مختلفة، وهي:

١- معدل بطالة الشباب (نسبة الشباب العاطلين عن عمل إلى إجمالي قوة العمل من الشباب)

٢- نسبة معدل بطالة الشباب إلى معدل بطالة البالغين.

٣- نسبة بطالة الشباب إلى إجمالي العاطلين.

٤- نسبة بطالة الشباب إلى إجمالي عدد الشباب.

ومن الضروري التأكيد على أنه في هذه المؤشرات كافة، لا بد من معرفة تصنيف الجنس (ذكر - أنثى)، لأهميته عند إعداد السياسات والبرامج الخاصة بالتصدي لبطالة الشباب.

ويوضح الجدول التالي بيانات مقارنة بين معدل البطالة ومعدل بطالة الشباب في مجموعة من البلدان العربية. ومن الضروري هنا التنويه بأن النسب المذكورة لمعدلات البطالة قد لا تعكس بدقة مطلقة الواقع الراهن في هذه البلدان (لاحظ أن المؤشرات هي لعام ١٩٩٠) إلا أنه يمكننا من خلال هذا الجدول تلمس حقيقة تفوق معدلات بطالة الشباب في هذه البلدان كافة عن معدلات البطالة العامة. إن الاستنتاج الرئيس من هذه النسب يكمن في حقيقة ضعف تفعيل المشاركة الاقتصادية لأهم فئة نشطة في الموارد البشرية ألا وهي فئة الشباب، ووفق تقديرات البنك الدولي، فإن متوسط بطالة الشباب في المنطقة، يبلغ ٥٣٪ في البلدان التي تتوفر إحصاءات عنها، وهي تتراوح بين ٣٧٪ في المغرب و ٧٣٪ في سوريا، مع الإشارة إلى أن معدل بطالة الإناث يفوق نظيره عند الرجال بما يعادل ٥٠٪ تقريبا.

معدل البطالة ومعدل بطالة الشباب في بعض البلدان العربية		
البلد	معدل البطالة	معدل بطالة الشباب ٪
البحرين	٦،٣	٢٤
الأردن	١٧,١	٢٧,١
الكويت	١,٥	٦,٢
لبنان	١٠,٩	٣٠,٠٠
عمان	٤,٩	١٧,٦
سوريا	٥,٠٠	٧,٣
اليمن	١٣,٢	١٩,٨

أما تقرير منظمة العمل الآنف الذكر، فيعتبر بطالة الشباب بمثابة التحدي الأساسي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويبلغ معدل بطالة الشباب ٢٥,٦٪ وهو أعلى معدل في العالم بأسره. وتعانى النساء من بطالة أكثر من الذكور حيث بلغ معدل بطالتهن ٣١,٧٪ في حين بلغ معدل بطالة الذكور ٢٢,٧٪، كما أن معدل البطالة في الشرق الأوسط يبلغ ٢٧٪ وهو أعلى من شمال أفريقيا ٨,٢٢٪. كما أنه وفق تقديرات البنك الدولي فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستواجه خلال العقدين القادمين «تحديا غير مسبوق»: ففي عام ٢٠٠٠ بلغ إجمالي عدد القوى العاملة في المنطقة ١٠٤ ملايين شخص، ويتوقع لهذا الرقم أن يرتفع ليصبح ١٤٦ مليونا في العام ٢٠٢٠. ومؤدى ذلك أنه يتعين على اقتصادات المنطقة توفير ٨٠ مليون فرصة عمل جديدة خلال العقدين القادمين. ويضيف التقرير «إلى أن مستقبل الحياة الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سوف يتحدد بدرجة لا يستهان بها، من خلال مصير أسواق العمل فيها».

وأمام هذه التحديات الهائلة، فإن ثمة وضعاً فريداً يميز هذه المنطقة من العالم. فبين عامي ١٩٩٠و٢٠٢٠ سوف يتجاوز النمو الطارئ على فئات السكان النشطة اقتصادياً (الأعمار ما بين ١٥ و٦٤ سنة) نمو الفئات المعيلة اقتصادياً بمعدل يفوق نظيره في أية منطقة أخرى. وكما يظهر من تجربة دول شرق آسيا، فإن هذا التباين - المسمى بالهبة الديمغرافية - يتيح لدول المنطقة فرصة تسريع نموها الاقتصادي من خلال تراكم أسرع لعوامل الإنتاج. إن تحول «العبء الديمغرافي» إلى «هبة ديمغرافية» مرتبط بقدرة دول المنطقة على زيادة مساهمة السكان ممن هم في سن العمل في حركة النشاط الاقتصادي.

ومن البيانات والتقديرات السابقة يتضح أنه على الرغم من اختلاف وتباين التقديرات حول حجم بطالة الشباب في العالم العربي ومعدلاتها، فإن هناك شبه إجماع على أهمية وخطورة هذه المشكلة. ولا يجب أن يدفعنا ذلك بالطبع إلى تجاهل أهمية وجود بيانات دقيقة وصحيحة حول قياس بطالة الشباب، بل إلى أن يكون ذلك سببا إضافيا للعمل بأقصى سرعة ممكنة على تلافي ثغرة البيانات، والشروع في اتباع آلية منتظمة وعلمية لحصرها.

▼ **المادة (٢٤)**

نورد فيما يلي نموذجاً عملياً واقعياً لمشكلة التطرف الديني حيث إنه يتوقف في رأينا على عوامل مجتمعية عديدة:

قرر أحد النواب المشهود لهم بالاهتمام بقضايا الشباب أن يعقد ورشة عمل مصغرة مع عشرة من الشباب المعروفين بالتزمت الديني الحاد، واستجاب الشباب لمبادرته. وبدأ النائب في الحديث عن وسطية الإسلام، وأنه دين لا يعرف الغدر أو التشدد لأن أحكامه جاءت تخاطب العقل، وأن من يخاطب العقل فعليه أن يمتلك الحجة والإقناع في المنطق الحديث، وأن باب الاجتهاد يظل مفتوحاً في الإسلام ما دام العقل قادرا على التفكير. وفي أثناء استرساله في الحديث قاطعه أحدهم قائلا: نحن جميعاً نعرف ما تقوله، ولكني أشم من رائحة كلامك أنك تريد أن تقول إننا متطرفون. فرد النائب قائلا: أنا لا أصفكم بالتطرف، ولكني أخشى عليكم من الأفكار السلبية التي تجعلكم مغالين في الالتزام بتعاليم الدين. فرد شاب آخر بأن هذه الأفكار السلبية التي تتحدث عنها هي من صنع الدولة؛ فالدولة تقر بالربا من خلال العمل بنظام البنوك، وتعطل الجهاد ضد أعداء الإسلام على الرغم من أنه فريضة مثلها مثل الصلاة. ويتلقف الخيط شاب ثالث قائلا: يا سيادة النائب، نحن وجدنا أنفسنا في الدين بعد أن ضيعتها الدولة، فإذا كان البعض منا يعمل فهو لا يستطيع أن يفي باحتياجات أسرته الأساسية، فماذا يكون الشأن وغالبيتنا لا تعمل؟! لقد قررنا بدلاً من التسكع في الشوارع والجلوس في المقاهي أن نتدبر أمور ديننا من خلال لقاءاتنا المستمرة في المساجد. وعندما أمعنا البحث في الدين وجدنا أن الدولة كافرة وبعيدة عن حكم الإسلام. فرد النائب: «وكيف يحكم الإسلام الدولة؟»، فرد الشاب «أن يكون الحكم بكل ما جاء في القرآن والسنة، وأن يتم إحياء الخلافة الإسلامية، وأن نقاتل الكفار من المسيحيين واليهود، وأن نقيم الشريعة الإسلامية في معاملاتنا كما أقرها السلف»..، فرد النائب: «ولكن الظروف تغيرت وتبدلت وأصبحت هناك مشكلات حديثة لم تكن موجودة على عهد السلف ولم يتطرقوا إلى حلها»، فقال شاب آخر: «كل شئ موجود في القرآن..»، فرد النائب: «القرآن دعوة إلى إعمال العقل، ولذلك يخاطب دائما أولي الألباب»، فانبرى شاب آخر قائلا: «القرآن ليس كتاب تجريب وإنما هو كلام مقدس لابد من اتباعه بحذافيره»، فرد النائب:

إذن أنتم تصادرون على الاجتهاد، ومن ثم لا داعي لأن نأخذ عن أبي حنيفة وابن حنبل والشافعي عندما تصدوا لحل بعض المشكلات.. ألم تستمعوا إلى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ولن يشاد الدينَ أحدٌ إلا غلبه؟»..، فرد شاب: نحن أعلم برسول الله منك، فرد النائب: هل رسول الله صلى الله عليه وسلم حكر عليكم؟ أنا خريج الأزهر وأعلم ما أقول..، فرد الشاب: «الحديث لن يكون ذا فائدة..، لهذا أدعوكم إلى الانسحاب»، فانسحب الشباب من ورشة العمل.

❑ القدرات المستهدفة

١.تأصيل أسباب مشكلة التطرف الديني لدى الشباب.
٢.تغيير أفكار الشباب من خلال الإقناع والاقتناع وجعل الحوار دائماً في منطقة وسط.
٣.تحليل الأفكار الشبابية التي نعتبرها أفكار تطرف ديني.
٤.اجتذاب بعض المشاركين دون الإصرار على حد اجتذاب جميع المشاركين إلى صفك.

بعد قراءة النص السابق

أولاً:

- هل كانت ردود النائب صائبة؟
- ما مفردات أفكار التطرف الديني؟
- هل المساجد سبب في التطرف؟ أم أن عدم شغل أوقات فراغ الشباب هو السبب في التطرف؟ أم البطالة هي السبب؟ وإذا كانت الأسباب الثلاثة مجتمعة تؤدي إلى التطرف، فما مدى مسؤولية الدولة عن ظهور هذه المشكلة؟

ثانياً: إذا أردت أن تتهم الوزير المعنى بالشؤون الدينية بمسؤوليته عن انتشار أفكار التطرف الديني لدى الشباب من خلال استجواب، فكيف تصوغ مذكرة الاستجواب؟

▼ **المادة (٢٥)**

يمكن أن يكون لكيفية قضاء الشباب أوقات فراغهم أثر مباشر في رفاههم، نظراً إلى أنهم قد يتعرضون لأخطار ضاغطة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والجنوح، والصراعات، وتناول المخدرات. وبسبب هذه الصلات المترابطة، فإن من الأهمية بمكان اعتبار أوقات الفراغ إطاراً لنمو شخصية كل شاب ولمشاركته في تنمية أهل حيه ومجتمعه. والفائدة جمة في إقامة الصلات بين أوقات فراغ الشباب وأنشطتهم، وهي صلات ينبغي أن يسلم بها العاملون في هذا المجال والآباء وصانعو السياسة والجمهور عموماً.

جانب تطبيقي: الشباب والإنترنت

قرر أحد النواب أن يقوم بجولة ميدانية في بعض محلات «النت كافيه» للقاء الشباب ومعرفة أوجه استخدامهم للإنترنت. وفي أحد هذه المحلات دار حوار بين النائب وعدد من الشباب بعدما لاحظ النائب أن كل مستخدمي النت إما يستمعون إلى الأغاني الشبابية، أو يشاهدون الأفلام والمسرحيات الحديثة، أو يكتفون بالتحادث و«الدردشة» على النت مع بعض أصدقائهم. فسأل النائب أحد الشباب: «هل اطلعت على الأخبار من خلال النت؟»، فأجابه الشاب: لا، لأنه ليس هناك شيء جديد يمكن أن تضيفه إلي..، ورد النائب: «ولكن هناك أحداثا ساخنة وقعت في العراق وفلسطين اليوم!»، فقال الشاب: «يا عم وأنا مالي..!!»، والتفت النائب إلى شابة حاضرة قائلا لها: هل قرأت مقالاً ثقافياً أو اطلعت على اختراع علمي في النت؟، فضحكت ثم قالت له: نحن أتينا للضحك والسرور، والنت وسيلة تسلية هائلة، ولماذا أضايق نفسي بالمقالات الثقافية، كما أني غير مهتمة بالاختراعات العلمية. فسأل النائب شابة أخرى: «لماذا لا تستخدمون النت إلا في الأغاني والأفلام والدردشة»؟، فردت: «وماذا تريد مني أن أفعل؟!»، فرد النائب:«لماذا لا تستخدمونه كوسيلة لتطوير العقول واكتساب المعارف والثقافات وأن نعرف من خلاله كيف يفكر الآخرون؟»، فردت الشابة: «الحكومة أحبطتنا ولا تلقي بآرائنا اهتماما.. نحن على استعداد أن نجني الكثير من المعلومات من النت. ولكن كيف نستخدمها؟ أنحفظها في عقولنا فقط أم ينبغي أن تتيح لنا الحكومة الوسيلة للاستفادة منها على أرض الواقع؟!».. فرد النائب: «الحكومة تدعم الشباب وتوفر لهم كل ما يحتاجون إليه!»، فرد شاب آخر: «إن تلك مجرد شعارات واهية، لأن الكبار في السن هم الذين يخططون وينفذون ويأمرون ويقومون ويقعدون إلى الأبد على كراسي السلطة والقرار، ودائماً ينظرون إلينا على أننا عيال..،وعندما نكلمهم في أي شئ يقولون لا، هذا غلط، وعلينا أن ننفذ ما يقولون؛ لأنهم أهل الخبرة التي لا نملكها نحن كما يقولون!..، وأيضا الكبار يكرهون ثورة العلم والنت ولذلك ليس لديهم أي استعداد لاستخدام الكمبيوتر، أو الإنترنت.. وأهم شيء عندهم أن يحتفظوا بالأوراق في ملفات ضخمة وكبيرة..، وإذا قلت لهم: قرأت على النت كذا وكذا، قالوا على الفور: هذا كذب لا تصدقه، ولكن إذا قلت لهم: لقد قرأت كذا في الكتاب، بدأوا في تصديق ما أقول. فردت شابة أخرى «يا أستاذ، نحن نعيش في أزمة، فلسنا نعرف إلى أي جيل ننتمي: إلى جيل الإنترنت، أم إلى جيل الكبار الذين يريدون أن نصبح مثلهم؟ ولذلك شغلنا أنفسنا بالتسلية، واعتبرنا الكمبيوتر مثل التليفزيون، ولكن الفرق أننا هنا نسمع ونرى ما نريد أن نسمعه ونراه!!».

القدرات المستهدفة

١-تحديد العلاقة بين جيل الكبار وجيل الشباب.

٢-الوقوف على أسباب الإحباط التي جعلت الشباب يستخدمون الإنترنت بوصفها وسيلة تسلية لا وسيلة معارف وعلوم.

٣-تحليل الأزمة الناجمة لدى الشباب عن عدم استخدام الإنترنت على أنها وسيلة معارف وأثر ذلك في المجتمع.

بعد قراءة النص السابق:

١. ما السبب المباشر في تقديرك وراء استخدام الشباب للإنترنت لمجرد الاستماع ومشاهدة الأغاني والأفلام دون الاطلاع على الأخبار السياسية أو المقالات الثقافية ؟

٢. لو كنت في مكان النائب فكيف ترد على الشاب؟

٣. هل توافق على رأي الشباب أنه ليس من المهم تحصيل المعلومة بقدر معرفة كيفية استخدامها على أرض الواقع ؟

٤. هل يعد استخدام الإنترنت في مجتمعنا وسيلة تقدم أو وسيلة هدم للقيم والتقاليد؟ وإذا كانت وسيلة هدم فكيف نتعامل مع الشباب لجعلها وسيلة تقدم؟

٥. حاول أن توجه سؤالاً إلى الوزير المعني بالشؤون الثقافية والعلمية حول مواقع الدولة على الإنترنت، وكيف أنها مصابة بالتيبس وعدم القدرة على جذب الشباب إليها، وكيف يمكن أن تطور الدولة مواقعها لجذب الشباب من أجل غرس قيم المواطنة في نفوسهم.

▼ **المادة (٢٦)**

بالنسبة إلى تناول المخدرات، يجب إعادة النظر عند صياغة إستراتيجيات الوقاية في العلاقة والروابط بين استهلاك الأنواع المختلفة من المخدرات والكحول والتبغ، ولكي تكون البرامج والسياسات ذات فعالية ومصداقية في منع تناول المخدرات والمسكرات والتدخين وبالخصوص في حالة تعاطيها فترات طويلة وعلى نحو يزيد من فرص التعرض لخطر الإدمان، فإنها يجب أن تأخذ في حسبانها وأن تعالج العوامل الأساسية التي تسببت في جعل الشباب يشرعون في تناول المخدرات والمسكرات والتدخين. والنهج الأكثر شمولاً في سياسة مكافحة المخدرات يجب أن يزيد من القيود على تسويق التبغ والكحول.

ويتطلب الأمر إستراتيجيات خاصة للشباب المعرضين بدرجة عالية لأضرار المخدرات، ويجب أن تضع هذه الإستراتيجيات نصب أعينها الشباب القادمين من أصول عانت اجتماعيا ومن اللاجئين والمتشردين ومتعاطي المخدرات عن طريق الحقن والمشتغلين بالجنس. ومبادرة التصدي للمخدرات يجب أن تأتي ضمن الإستراتيجية الشاملة للحد من الفقر وزيادة الاندماج الاجتماعي عبر كافة قطاعات المجتمع وجعل فوائد النمو الاقتصادي متاحة للجميع.

▼ **المادة (٢٧):**

على البرلمانات ان تراقب أعمال الحكومة في حماية البيئة، ويمكن لها مناقشتها والتعاون معها في سبيل أن تهيئ للشباب فرص المشاركة الفعلية في حماية البيئة من خلال تبني برامج قطاعية تهدف إلى التوعية والحث على المشاركة بحيث يكون الشباب أحد قطاعاتها الرئيسة، وعلى المنظمات غير الحكومية المعنية بحماية البيئة أن تتيح للشباب فرص الاشتراك في مشروعات حماية البيئة والمسؤولية عنها، وعلى الحكومة بالتعاون مع البرلمان تضمين حماية البيئة في المناهج الدراسية بالمرحلتين: الثانوية، والجامعية.

وتتحدد الأدوار الرئيسة للحكومات في مجال حماية البيئة على ضوء ما يلي:

- توفير الدعم والتمويل اللازم مستندا إلى مشاركة الشباب في التنمية والحفاظ على البيئة في البلدان النامية.
- العمل على إيجاد شبكات سواء كانت إقليمية أو دولية للشباب لتسهيل التعاون الدولي بشأن القضايا البيئية.
- دعم ومساندة المنظمات والوكالات الحكومية التي تساعد الشباب وتدمجهم في السياسات والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة.
- المشاركة المجتمعية الشاملة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الشبابية والتي تعمل معاً من أجل القضايا البيئية ودمج الشباب ومساعدتهم من قبل مؤسسات التمويل الدولية.
- العمل على دمج وتعاون شبكات الشباب والمنظمات العاملة في مجال البيئة سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.
- الحرص على إقامة المنتديات الدولية مثلاً للحفاظ على البيئة ومنع تلوث المياه بين شبكات الشباب على مستوى الدول المختلفة.
- كفالة الاستدامة البيئية.
- إدراج مبادئ التنمية المستدامة ضمن السياسات والبرامج القطرية وتلافي انحسار وفقدان الموارد البيئية.
- تخفيض نسبة المحرومين من مياه الشرب النظيفة إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.
- تحقيق تحسن كبير بحلول عام ٢٠٢٠ في معيشة سكان الأحياء الفقيرة.

ويتمثل الدور الرئيس للشباب لتحقيق التنمية البيئية المستدامة من خلال البرامج والحوافز التي تقدمها الأمم المتحدة لهم في مجال القضايا البيئية، وعلاوة على ذلك هناك العديد من المنظمات غير الحكومية، فضلا عن بعض السياسات والإستراتيجيات الحكومية، للتعامل مع القضايا البيئية ويمكن السعي إلى إدماج الشباب فيها.

المادة (٢٨): مفهوم المشاركة الاجتماعية والسياسية في التنمية

عليك كبرلماني مسؤولية كبيرة فى تعزيز دور الشباب فى المجتمعات لا سيما فى ترسيخ مسيرة الديمقراطية ودفع عجلة التنمية من خلال دعم المشاركة السياسية للشباب

تجمع الدراسات الحديثة حول أوضاع الشباب العربي، على تواضع مشاركتهم في المجالات الاجتماعية والسياسية المختلفة، وانصرافهم عن التفاعل مع قضاياهم ومشكلاتهم، سواء داخل الأسرة أو المدرسة أو الجامعة، أو غيرها من المؤسسات الحزبية أو الوطنية العامة.

ويمكن القول: إن العقود الخمسة الأخيرة تكاد تكون فترة شبه فارغة من التنظيمات الشبابية الفعالة، وينسحب ذلك على الجامعات والمدارس التي ألغيت انتخابات اتحاداتها أو وجهت إلى غير ما أرادته الأغلبية، مما عمق هذا الفراغ الذي طال الحياة الحزبية عامة، كما طال عناصر العمل السياسي، مثل: الانتخابات، والتصويت، وغير ذلك.

ونود أن نشير هنا، إلى أن حجم المشاركة السياسية يتأثر بالمتغيرات الاجتماعية المختلفة، مثل التعليم والدخل والمهنة والجنس والسن وغيرها من عوامل التنمية المختلفة، حيث يرتبط الدخل إيجابيا بالمشاركة؛ فأصحاب الدخول المتوسطة أكثر مشاركة من ذوي الدخل المنخفض، وذوي الدخل المرتفع أكثر مشاركة من ذوي الدخل المتوسط، كذلك يرتفع مستوى المشاركة بارتفاع مستوى التعليم حيث تعتبر الأمية أحد معوقات المشاركة في دول العالم النامي، فالشخص المتعلم أكثر وعياً ومعرفة بالقضايا السياسية وأشد إحساساً بالقدرة على التأثير في صنع القرارات والاشتراك في المناقشات السياسية وتكوين آراء بخصوص الموضوعات والقضايا المختلفة، كما يميل الأشخاص ذوو المركز المهني الرفيع إلى المشاركة بدرجة أكبر من ذوي المكانة المهنية المتدنية، وإن ظل هناك اختلاف بين مجتمع وآخر وبين مهمة وأخرى، كما يتأثر حجم ومدى المشاركة السياسية بالنوع. وتعود ظاهرة ضعف المشاركة السياسية للمرأة إلى كثير من العوامل المتداخلة التي يمكن ردها إلى: الموروثات الثقافية، والعوامل الاقتصادية، والدور السلبي للإعلام في كثير من الأحيان، والى عوامل أخرى يرتبط بعضها بالمرأة نفسها، وهذا كله يؤدي بلا شك إلى فقدان المجتمع جهود نصف قواه البشرية التي لا يمكن أن تكتمل التنمية الشاملة بدونها.

كما أن قدرة أية منظمة أو مؤسسة، بما في ذلك المؤسسة البرلمانية، على الاضطلاع بالمهام المنوطة بها رهن بالعوامل والظروف المجتمعية العامة، فأية مؤسسة مهما كانت درجة كفاءة أجهزتها والعاملين فيها، فلا يمكن أن تعمل بمعزل عن المجتمع المحيط بها، ومع ذلك يظل على البرلمانيين الاضطلاع بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم إزاء صياغة السياسات الاجتماعية

والاقتصادية في دولهم، من منطلق الإيمان بأن زيادة مشاركة الشباب في الحياة العامة هي عنصر حاسم في إنجاح جميع برامج التنمية، وعلى البرلمان دون شك مسؤولية كبيرة في تعزيز دور الشباب في المجتمعات العربية لا سيما في ترسيخ مسيرة الديمقراطية ودفع عجلة التنمية، وذلك من خلال:

- السعي إلى انضمام الحكومات إلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية المعنية بهم، والتصديق عليها وعلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.
- ضمان التنفيذ الفعال من جانب الحكومات لالتزاماتها الدولية في هذا الشأن من خلال وسائل الرقابة البرلمانية المختلفة من استجوابات وطلبات إحاطة وأسئلة، فضلاً عن إمكانية إنشاء لجان تحقيق خاصة وغير ذلك من وسائل.
- سن التشريعات التي تحمل بين جنباتها الوسائل والآليات الكفيلة بتهيئة مناخ للشباب لزيادة مشاركتهم في الحياة السياسية، مع الاهتمام بمتابعة تنفيذ القانون من خلال القائمين على وضعه موضع التطبيق.
- تطوير التشريعات والقوانين والممارسات الوطنية التي تساعد على التطبيق السليم لإجراء التنمية وإعطاء دور أكبر للشباب لكي يسهم في دفع عجلة التنمية، حيث تظل الإجراءات المقررة في المواثيق الدولية المختلفة في حاجة إلى أن يكون لها انعكاس في السياسات والبرامج والتشريعات الوطنية.

ويتحمل البرلمانيون مسؤولية ضمان التوافق بين النصوص القانونية الوطنية السارية في مجتمعاتهم، ودرء التعارض بينها بما لهم من كفاءات قانونية وفقهية تدعمها الدراسات المتعمقة التي يقومون بها حول مختلف قضايا الشباب.

كذلك يولي البرلمانيون اهتماماً كبيراً بالدبلوماسية البرلمانية باعتبارها أرقى صور الدبلوماسية الشعبية، فيحرص الكثير منهم على توطيد علاقاتهم ببرلمانات العالم المختلفة وعلى الظهور المؤثر في المحافل والملتقيات البرلمانية الإقليمية والدولية، ومما لا شك فيه أن ذلك يوفر فرصا علنية لتبادل الخبرات في نطاق تعزيز دور الشباب في الكثير من المجالات خاصة مجالي الديمقراطية والتنمية، وفي ضوء التطور الذي شهده المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة من إيلاء أهمية قصوى للعناية بحقوق الإنسان ومتابعة مدى احترامها والالتزام بها، ذلك أن الملتقيات البرلمانية بأشكالها المتعددة غالباً ما تتعرض لقضايا حقوق الإنسان أو الموضوعات وثيقة الصلة لها.

كما يتحمل البرلمانيون- بالإضافة إلى ما سبق- مسؤولية العمل على تعزيز دور الشباب في

الديمقراطية وتهيئة المناخ المواتي للتنمية وإعمالها في الواقع من خلال القوانين التي تصدر عن البرلمان، والتي تحكم المؤسسات السياسية والقانونية والقضائية.

- العمل على توثيق العلاقة بين الشباب والبرلمان عن طريق تنظيم برامج لزياراتهم لاسيما الطلاب إلى البرلمان لمتابعة العملية التشريعية، والالتقاء بممثليهم، والتوسع في نشر برامج برلمان الشباب، وتدريبهم على العمل البرلماني عن طريق تعميم برامج تتيح لهم فرص العمل مساعدين لأعضاء البرلمان، والتوسع في برامج المحاكاة البرلمانية لنموذج مجلس الشعب في الجامعات.
- دعم مشاركة الشباب في العملية الانتخابية من خلال زيادة عدد من مرشحي الحزب من الشباب في الانتخابات العامة والمحلية، وتحفيز الشباب على المشاركة في الانتخابات، وتيسير إجراءات الحصول على البطاقة الانتخابية، وتسهيل عملية التصويت.
- تنمية الثقافة السياسية للشباب عن طريق تشكيل لجنة قومية يشارك فيها المتخصصون المعنيون وأصحاب الرؤى السياسية، وتقوم بمراجعة مناهج التربية الوطنية.

▼ المادة (٢٩)

لمعالجة بعض الجوانب المتعلقة بظاهرة الهجرة، يحتاج الشباب إلى إتاحة البدائل العملية التي تجذبهم إلى البقاء في بلدانهم، ويعنى ذلك معالجة أسباب عدم المساواة بين الأمم الفقيرة والغنية، ويتطلب تزويد الشباب -من خلال التعليم والتدريب على المهارات- بالمعرفة والثقة اللازمتين للمشاركة الناجحة في أسواق العمل ببلدانهم.

كما تنبع مشكلة الهجرة من أن معظم البيانات المتعلقة بها غير مصنفة بحسب العمر، وإذا ما توافرت البيانات حول تدفق المواطنين الشباب إلى الخارج وإلى الداخل، فسوف تكون إضافة مفيدة تساعد على تحليل الوضع العالمي فيما يتعلق بهجرة الشباب.

▼ المادة (٣٠)

يجب تشجيع التدابير الخاصة بتيسير سبل الاتصال بالإنترنت وزيادة المعرفة بتكنولوجيا المعلومات عموماً، ذلك أن الاستخدام الفعال للتكنولوجيا يساعد على تقوية الجوانب المختلفة لمشاركة الشباب.

ولكي ندعم الشباب في استعمالهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن تصور إستراتيجية تهدف بأبعادها المختلفة إلى:

- توفير وسائل الإعلام للشباب على نحو ملائم.
- وتشجيع مشاركتهم في اختيار المادة الإعلامية وإنتاجها.
- وضع السياسات الإعلامية والتعليمية التي تشدد على ضرورة الإلمام بهذه التكنولوجيا باعتبارها بعدا مهما من أبعاد المواطنة العصرية.

▼ المادة (٣١)

من الأهمية بمكان جمع المعلومات اللازمة للوقوف على كيفية الاستجابة الناجحة لحاجات الشباب الخاصة خلال الصراع المسلح، وتبادل هذه المعلومات ضمن المجموعة الدولية على نحو سهل ومنظم من شأنه أن يتيح إلماماً أفضل يعين على القيام بمبادرات مبكرة قد تنقذ حياة العديد من الشباب.

كما ينبغي أن توضع برامج نزع السلاح والتشريع وتجرى إعادة الإدماج بصورة تتيح تلبية حاجات الشباب. فضلاً عن وضع معايير تربوية تركز على بناء المهارات في مجال تجنب الأزمات وبناء السلام وتساعد على تجنب الصراعات العنيفة والمسلحة.

وينبغي تضمين المسائل المتعلقة بوضع المقاتلين السابقين من الشباب والأطفال في مفاوضات السلام والبرامج الرامية إلى إعادة إدماجهم في المجتمع. وفي البيانات التي تندر فيها خيارات العمل الجاذبة تمثل الصراعات المسلحة بالنسبة إلى الشباب وسيلة لتوليد الدخل وتوفير فرص العمل الجدي، وليس من شك في أن محاولة تجنب هذه الصراعات ستقلل من خطر تجنيدهم قسراً أو طوعاً مع القوات المقاتلة سواء الرسمية أو غير الشرعية.

▼ المادة (٣٢):

يمكن القضاء على الفقر المدقع والجوع، من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف حتى ٢٠١٥.
- تخفيض نسبة السكان الذين يعانون الجوع إلى النصف حتى ٢٠١٥.

ويتمثل الدور الرئيس للشباب في حصر البيانات أو معرفة واقع الشباب الذين يعانون الفقر مع الاهتمام بتوفير المعلومات والبيانات من خلال الحوار مع هؤلاء الشباب وزيارة المناطق التي يعيشون فيها لمحاولة إدماجهم في إستراتيجيات الدولة للحد من نسبة الفقر.

ويمكن أن تتحقق مشاركة الشباب في الحد من الفقر بتحقيق التنمية في المناطق الريفية والحضرية الأقل حظا من الخدمات (كالمناطق العشوائية)، كما يجب أن يكون للشباب دور في

المعركة ضد الفساد سواء في بعض الأجهزة أو الهيئات الحكومية وأيضا في التصدي لظواهر الوساطة والمحسوبية والتحيز.

ويمكن أن نشير إلى دور الحكومات في هذا الصدد على النحو التالي:

- أن تنشئ الحكومات فهرسا أو تضع كشوفا للشباب من أجل التنمية، كما يمكن أن تقدم دليلا لمراقبة خطوات تحقيق أهداف الألفية وتفعيل دور الشباب في القضاء على الفقر، ويمكن على سبيل المثال أن يتبنى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ٢٠٠٦ في تقرير التنمية الإنسانية، وأيضا تقارير التنمية العالمية عام ٢٠٠٧ للبنك الدولي ملخصا أو دراسات متخصصة لتنمية الشباب أو تمكينهم من المشاركة الفعالة لتحقيق أهداف الألفية لاسيما القضاء على الفقر.

- أن تفتح الحكومات المجال على مصراعيه لمزيد من الدراسات الكمية والنوعية التي تبرز الاختلافات بين الشباب (ذكوراً وإناثاً) وفئاتهم العمرية المختلفة وكيفية التعامل مع قضاياهم المتنوعة وكذلك كيفية علاج الفقر بمشاركتهم لفئاتهم العمرية سواء على المستوى القومي أو الدولي.

- أن تضع الحكومات الآليات وتؤسس الأجهزة المناسبة التي تمكن الشباب من المشاركة في تخفيض نسبة الفقر أو القضاء عليه، وكذلك الإستراتيجيات التي تعين بعض الدول، ويقترح أن يكون ذلك من خلال مجالس الشباب الوطنية أو أي أشكال أخرى من الهيئات أو المؤسسات ذات التمثيل النيابي، ومثل هذه المؤسسات أو الهيئات تضمن احترام المنظور الفكري الشبابي في التعامل مع هذه القضية وتساعد على تحقيق مزيد من المشاركة لبلورة هذه الأفكار؛ حيث إن الشباب ستزيد مشاركتهم من أجل تطبيق أو تفعيل أفكارهم ورؤاهم.

- على الحكومات أن تعطي الأولوية في التنمية للمناطق الريفية والمناطق الأقل حظاً من الخدمات خاصة في البنية التحتية والأساسية والتي يتركز بها نسبة كبيرة من الشباب العاطلين وذلك عن طريق تحفيز الشباب على العمل بهذه المناطق لتنميتها، كما يجب على الحكومات أن توفر البنية الأساسية والخدمات لجذب الشباب للعمل بهذه المناطق.

- على الحكومات والقطاع الخاص دعم المناطق الريفية التي تعتمد على الزراعة، وتوفير التمويل اللازم للشباب للعمل في هذا المجال، وبالإضافة إلى التمويل يجب أن تتوفر الدراسات والتوجيه والرقابة لتحفيز الشباب على العمل في المشروعات الخاصة.

- على البرلمانات أن تساهم في سن التشريعات المناسبة واللازمة لتخفيض نسبة الفقر ومساعدة الشباب على المساهمة في ذلك، كسن قانون مثلاً للمشروعات الصغيرة

والمتناهية في الصغر والمتوسطة.

- على الحكومات أن تزيد من مجهودها لتعليم الشباب وخاصة في المجتمعات الريفية والحث على تغيير الرؤى بالنسبة إلى الذكر والأنثى في هذه المناطق، والتوعية بالطرق المثلى للعيش في المدن.
- على الحكومات أن تحاول الاستفادة المثلى من برامج البنك الدولي لاسيما الخاصة بالشباب وتفعيل طرق الإدارة الرشيدة أو الحكم الجيد وذلك في الدول التي تعاني الفساد بصفة خاصة.
- على الحكومات أن تسعى إلى توفير وسائل مناسبة وسياسات تدريبية لتعليم وتدريب الشباب على مواجهة الفساد بالتعاون مع المنظمات أو المؤسسات المعنية.

▼ المادة (٣٣): تعميم التعليم الابتدائي

كفالة تمكين الأطفال -ذكوراً وإناثاً- في كل مكان من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥.

ولتحقيق هذا الهدف يجدر الاستهداء ببعض النماذج الناجحة لمدارس تشجع على المشاركة وتوفر أنشطة جاذبة للطلاب وتحرص على مقابلتهم النظراء والأقران في البلدان أو القرى والمدن المحيطة، ولا بد من قيام الحكومات بمراجعة المناهج التعليمية والحرص على تضمينها الجوانب المختلفة للتنمية أو الاستثمار في الطلاب - الشباب صغار السن - من أجل تحقيق أهداف التنمية.

ويمكن أن نشير إلى دور الحكومات في هذا الصدد على النحو التالي:

- على الحكومات أن تتبنى أو تعلي من شأن مفهوم «الشباب من أجل الشباب» أو «مشاركة الشباب وتنميتهم من أجل تمكين الشباب» وأن تحرص على تشجيع الطلاب ودعمهم في المدارس لزيادة مشاركتهم وتفجير ينابيع إبداعاتهم ومبادراتهم.
- الحرص على أن يشارك الطلاب في العملية التعليمية وتطويرها باستمرار، ويمكن على سبيل المثال أن يقوم الطلاب في المدارس الثانوية بتقديم مجموعات تقوية للطلاب في المدارس الابتدائية.
- الحرص على زيادة مشاركة الطلاب في نقل العلم والمعرفة لنظرائهم وإزكاء التنافس بينهم في المناطق المختلفة لتحفيزهم على المشاركة وعلى تقديم اقتراحات لتغيير محتوى المنهج التعليمي مع الإثابة على المقترحات الأفضل.

- إنشاء مجالس الطلاب وتفعيلها، وكذا مجالس أولياء الأمور وزيادة فرص مشاركة الطلاب في الإسهام في وضع المناهج التعليمية.

▼ **المادة (٣٤)**

من وسائل الاهتمام بصحة الشباب:

- تخفيض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين قبل حلول عام ٢٠١٥.

ويتم إشراك الشباب بتدريبهم على أداء الخدمات الصحية لاسيما الخدمات الطبية المسبقة وزيادة الوعي الطبي لدى الآباء والأمهات منذ سن الشباب، علاوة على ذلك يمكن أن يتمثل الإسهام الأساسي للشباب في الحرص على توفير اللقاحات والتطعيمات الضرورية بجانب الحفاظ على المياه نظيفة وحماية الأطفال من الأخطار المحدقة بهم.

ويمكن التعرف على أدوار الحكومات في هذا الصدد على النحو التالي:

- إقامة عيادات للمراهقين وتدريبهم على التعامل خلال فترة المراهقة وإعادة بناء العلاقات بين الجنسين مع زيادة الوعي الجنسي بين الشباب والحرص على التوجيه السليم وخاصة في العلاقات والثقافات الجنسية.

- تدريب الشباب والشابات غير العاملين (العاطلين) على برامج الرعاية الصحية وخاصة البرامج السابقة على الولادة ورعاية المراهقين والتخطيط للأسرة والصحة الإنجابية.

- التركيز على الحملات التي يقوم بها الشباب من أجل التنمية والرعاية الصحية ومواجهة الأمراض المنتشرة.

- زيادة وعى الشباب والشابات حول مصادر المياه النظيفة والرعاية الصحية وتمكينهم من المشاركة في برامج التنمية المحلية وخاصة في مجال الصحة.

❑ تحسين الصحة النفسية

- تخفيض معدل الوفيات النفسية بمقدار ثلاثة أرباع قبل حلول عام ٢٠١٥.

ويمكن أن تتأتى مشاركة الشباب في ذلك بإعادة إنتاج مضمون المناهج التعليمية خاصة في مجال الصحة بين الشباب، لاسيما الصحة الجنسية، وكذلك في مجال الحمل لاسيما في المرات الأولى. ويمكن أن يتمثل دور الحكومات في هذا الصدد على النحو التالي:

- زيادة الأنشطة غير الحكومية وتفعيل مشاركة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال

الرعاية الصحية خاصة للمرأة النفساء.

- تشجيع المشاركة بين النظراء في مجال تحصيل الرعاية الصحية وإشراك الشباب في تفعيل مثل هذه البرامج.
- إعطاء المزيد من الحريات للشباب للتعبير عن ثقافتهم والاستماع إليهم في تشكيل مجتمعاتهم.

❑ مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض

- وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحساره عند ذلك التاريخ.
- وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسة بحلول عام ٢٠١٥ وبدء انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ.
- وتكون مشاركة الشباب أكثر فاعلية في التدريب وزيادة الوعي بهذه الأمراض، على أن تتبع برامج التوعية أو المكافحة من الشباب أنفسهم، ويمكن أن يتم تبادل الخبرات بين النظراء سواء في نطاق الدولة أو بين الدول والثقافات المتشابهة.
- ويمكن أن يساهم الشباب أيضا في إجراء التحقيقات المختلفة حول هذه الأمراض وكيفية المساهمة في علاجها على ضوء التعاون مع المنظمات والمؤسسات التي تسعى إلى القضاء على مثل هذه الأمراض.
- ويمكن أيضا أن تكون مشاركات الشباب على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي من خلال أطر مؤسسية رسمية وغير رسمية.

ويتمثل دور الحكومات فيما يلي:

- تشجيع الشباب على البحث وإعادة دراسة أسباب هذه الأمراض ووضع الحلول والإستراتيجيات المناسبة لعلاجها.
- بث، وتعبئة، وتقوية روح العمل الجماعي بين الشباب والتعليم والتدريب من خلال هياكل مؤسسية قوية قائمة تعمل بالفعل على مكافحة مثل هذه الأمراض.
- الاستفادة من مجهود وخبرات الشباب في مجال الابتكار وفي صوغ الإستراتيجيات الفعالة والمؤثرة مع المؤسسات الدولية المعنية لمواجهة هذه الأمراض والقضاء عليها.

- الربط بين مؤسسات الشباب المحلية والعيادات المختلفة لمواجهة هذه الأمراض.
- إقامة الندوات وورش العمل والمؤتمرات التي يشارك بها الشباب لمواجهة وزيادة الوعي بهذه الأمراض وتأثيراتها.

المادة (٣٥):

يتعين على وسائل الإعلام أن تخصص مساحة كافية في برامجها لقضايا الشباب والسياسات الحكومية المعنية بهم؛ بمعنى أن يكون هناك التزام واضح وصريح من قبل المسؤولين الإعلاميين بتخصيص مساحة شبابية كافية يمكن من خلالها عرض وتناول مشكلاتهم مع الحرص على أن يمثلوا بكفاءة وفاعلية في هذه البرامج، ويجب حث الإعلام على القيام بدوره في الاهتمام بقضايا الشباب ونشرها، بمراعاة معايير الدقة والموضوعية .

المادة (٣٦):

على الحكومات أن تتعاون مع منظمات المجتمع المدني وتزيد من فاعليتها وتحرص على تحقيق التعايش السلمي في المناطق كافة، وأن تزيل أسباب الصراعات وتقدم الخدمات الأساسية بجميع المناطق على قدم المساواة، وأن تقضي على أشكال التمييز بين الجنسين وتحرص باستمرار على تقويم المشروعات والتجارب التنموية وتحفيز القائمين عليها وتشجيع الشباب والشابات على الإبداع فيها.

الجداول

حقوق الشباب وواجباتهم في القانون الدولي	
حقوق الشباب وواجباتهم على المستوى العالمي، وتشمل السياسات والتوصيات الدولية	
النوع / حقوق الشباب وواجباتهم	**التعليمات أو التوصيات وتاريخها**
السلام، والتفاهم، والاحترام المشترك بين الشعوب	إعلان الأمم المتحدة في الدعاية بين الشباب عن نماذج السلام، والتفاهم والاحترام المشترك بين الشعوب ١٩٦٥.
المجموعات المختلفة من الشباب (الشباب الريفي والحضري، المرأة الشابة، الشباب العامل، الشباب غير القادر، المرأة المهاجرة)	الخطوط الإرشادية لمتابعات الأمم المتحدة، والخطط المستقبلية في مجال الشباب ١٩٨٥.
الحقوق المدنية والسياسية للشباب	العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، الأمم المتحدة، المادة(١٠)، ١٩٧٦
الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للشباب	العهد الدولي للحقوق الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، الأمم المتحدة، المادة (١٠)، ١٩٧٦
تعليم الشباب احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية	قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أرقام (٢٦٣٣)، و(٢٤٩٧)، و(٢٤٤٧)
مشاركة الشباب في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وممارستهم المتعلقة بحياتهم	قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أرقام ٥٣/٤٢، و٥١/٤٠، و٣٢/٣٩، و٢٣/٣٨، و٤٩/٣٧، و٢٩/٣٦ سنة ١٩٦٨-١٩٧٠.
تنظيم محاكمة الأحداث، ومنعهم من الجريمة	قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة أرقام ١٧١/٤٥، و١٥٧/٤٤، و١٢٦/٣١، و١٩٨٥-١٩٩٠.
دور الشباب في مجال الدعاية وحماية حقوق الإنسان	قرار لجنة حقوق الإنسان، الأمم المتحدة، عام ١٩٧٢-١٩٩٣.
رفض الخدمة العسكرية	قرار لجنة لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، ١٩٧٢-١٩٩٣.

النوع / حقوق الشباب وواجباتهم	التعليمات أو التوصيات وتاريخها
تحديد الحد الأدنى من السن للعمل	اتفاقيات وتوصيات المؤتمر الدولي للعمال ١٩١٩-١٩٧٣.
الاختبارات الطبية للعاملين الشباب	اتفاقيات وتوصيات المؤتمر الدولي للعمال ١٩٢١-١٩٧١.
التوظيف والتدريب للشباب	اتفاقيات وتوصيات المؤتمر الدولي للعمال ١٩٣٤-١٩٨٤.
العمل الليلي، للعمالة من الشباب	اتفاقيات وتوصيات المؤتمر الدولي للعمال ١٩١٩-١٩٤٦.
ظروف العمل الأخرى، للعمالة من الشباب	اتفاقيات وتوصيات المؤتمر الدولي للعمال ١٩١٩-١٩٤٦.
الحق في التعليم كحق من حقوق الإنسان والديمقراطية	اتفاقيات وتوصيات المؤتمر الدولي للعمال ١٩١٩-١٩٦٧.
الحق في التعليم وممارسة الرياضة	اتفاقية اليونسكو ١٩٦٠، التوصيات عام ١٩٧٤- خطة السياسات العالمية ١٩٩.
الحق في الصحة	الامتيازات الدولية للحقوق الطبيعية، اليونسكو ١٩٧٨.
دور الشباب في مجال الدعاية، والحماية للبيئة والتنمية المستدامة	توصيات المجلس العالمي للصحة، ١٩٧٤-١٩٨٩.
الحق في حرية السفر والانتقال	الأجندة ٢١، الفصل ٢٥، مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية، ١٩٩٢.
حرية الدين والعقيدة	توصيات منظمة السياحة العالمية (WTO)، ١٩٤٨.
الحق في الزواج وإقامة أسرة	اتفاقيات الأمم المتحدة عن الزواج وتحديد الحد الأدنى للزواج، ١٩٦٢.

التصديق على معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان	
الدولة	المعاهدات والاتفاقيات
الأردن	• العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: ٢٨ من مايو ١٩٧٥. • العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ٢٨ من مايو ١٩٧٥. • معاهدة مناهضة التعذيب وغيرها من المعاملات أو العقوبات القاسية والمهينة وغير الإنسانية: ١٣ من نوفمبر ١٩٩١. • الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: ٣٠ من مايو ١٩٧٤. • اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: ١ يوليو ١٩٩٢. • اتفاقية حقوق الطفل: ٢٤ من مايو ١٩٩١.
الجزائر	• العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: ١٢ من سبتمبر ١٩٨٩. • العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ١٢ من سبتمبر ١٩٨٩. • معاهدة مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية والمهينة وغير الإنسانية: ١٢ من سبتمبر ١٩٩٨. • الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: ١٤ من فبراير ١٩٧٢. • اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: ٢٢ من مايو ١٩٩٦. • اتفاقية حقوق الطفل: ١٦ من إبريل ١٩٩٣.
العراق	• العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: ٢٥ من يناير ١٩٧١. • العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ٢٥ من يناير ١٩٧١.

الدولة	المعاهدات والاتفاقيات
	• معاهدة مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية والمهينة وغير الإنسانية: لم يصدق عليها. • الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: ١٤ من يناير ١٩٧٠. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: ٣١ من أغسطس ١٩٨٦. • اتفاقية حقوق الطفل: ١٥ من يونيو ١٩٩٤.
الإمارات	• العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية: لم يصدّق عليه. • العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: لم يصدّق عليه. • معاهدة مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية والمهينة وغير الإنسانية: لم يصدّق عليها. • الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: ٢٠ من يونيو ١٩٧٤. • اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة : لم يصدق عليها • اتفاقية حقوق الطفل: ٣ من يناير ١٩٩٧.
سلطنة عمان	• العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: لم تصدّق عليه. • العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: لم تصدّق عليه. • معاهدة مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية والمهينة وغير الإنسانية: لم تصدق عليها.

الدولة	المعاهدات والاتفاقيات
	• الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: لم تصدق عليه. • اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة : لم تصدّق عليها. • اتفاقية حقوق الطفل: ٩ من ديسمبر ١٩٩٦، مع تحفظات على ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية أو مع تشريعات السلطنة، والتحفظ على المادتين ١٤ و٣٠ اللتين تمنحان الأطفال حرية اختيار ديانتهم.
البحرين	• العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: لم تصدّق عليه. • العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: لم تصدّق عليه. • معاهدة مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية والمهينة وغير الإنسانية: ٦ من مارس ١٩٩٨. • الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري : ٢٧ من مارس ١٩٩٠. • اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: لم تصدّق عليها. • اتفاقية حقوق الطفل : ١٣ من فبراير ١٩٩٢.
تونس	• العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: ١٨ من مارس ١٩٦٩. • العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ١٨ من مارس ١٩٦٩. • معاهدة مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية والمهينة وغير الإنسانية: ٢٣ من سبتمبر ١٩٨٨. • الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز

الدولة	المعاهدات والاتفاقيات
	العنصري: ١٣ من يناير ١٩٦٧. • اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: ٢٠ من سبتمبر ١٩٨٥. • اتفاقية حقوق الطفل: ٣٠ من يناير ١٩٩٢.
قطر	• العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: لم تصدّق عليه. • العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: لم تصدّق عليه. • معاهدة مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية والمهينة وغير الإنسانية: ١١ من يناير ٢٠٠٠. • الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: ٢٢ من يوليو ١٩٧٦. • اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة : لم تصدّق عليها. • اتفاقية حقوق الطفل: ٣ من إبريل ١٩٩٥.
الكويت	• العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: ٢١ من مايو ١٩٩٦. • العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ٢١ من مايو ١٩٩٦. • معاهدة مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية والمهينة وغير الإنسانية: ٢١ من مارس ١٩٩٦. • الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: ١٣ من أكتوبر ١٩٦٨. • اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة : ٢ من سبتمبر ١٩٩٤. • اتفاقية حقوق الطفل: ٢١ من أكتوبر ١٩٩١.

الدولة	المعاهدات والاتفاقيات
جيبوتي	• العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: غير مصدق عليه. • العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: غير مصدق عليه. • معاهدة مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية والمهينة وغير الإنسانية: غير مصدق عليها. • الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: غير مصدق عليها. • اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: ٢ من ديسمبر ١٩٩٨. • اتفاقية حقوق الطفل: ٦ من ديسمبر ١٩٩٠.
لبنان	• العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: ٣ من نوفمبر ١٩٧٢. • العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ٣ من نوفمبر ١٩٧٢. • معاهدة مناهضة التعذيب وغيرها من المعاملات أو العقوبات القاسية والمهينة وغير الإنسانية: ٥ من أكتوبر ٢٠٠٠. • الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: ١٢ من نوفمبر ١٩٧١. • اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة : ٢١ من إبريل ١٩٩٧. • اتفاقية حقوق الطفل: ١٤ من مايو ١٩٩١.
السعودية	• العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: لم تصدّق عليه. • العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: لم تصدّق عليه.

الدولة	المعاهدات والاتفاقيات
	• معاهدة مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية والمهينة وغير الإنسانية: ٢٣ من سبتمبر ١٩٩٧. • الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: ٢٣ من سبتمبر ١٩٩٧. • اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة : ٧ من سبتمبر ٢٠٠٠. • اتفاقية حقوق الطفل: ٢٦ من يناير ١٩٩٦.
ليبيا	• العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: ١٥ من مايو ١٩٧٠. • العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ١٥ من مايو ١٩٧٠. • معاهدة مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية والمهينة وغير الإنسانية: ١٦ من مايو ١٩٨٩. • الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ٣ من يوليو ١٩٦٨. • اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة : ١٦ من مايو ١٩٨٩. • اتفاقية حقوق الطفل: ١٥ من إبريل ١٩٩٣.
السودان	• العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: ١٨ من مارس ١٩٧٦. • العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ١٨ من مارس ١٩٧٦. • معاهدة مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات أو • العقوبات القاسية والمهينة وغير الإنسانية: ٤ من يونيو ١٩٨٦. • الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: ٢١ من مارس ١٩٧٧.

الدولة	المعاهدات والاتفاقيات
	• اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة : لم يصدق عليها. • اتفاقية حقوق الطفل: ٣ من أغسطس ١٩٩٠.
مصر	• العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: ١٤ من يناير ١٩٨٢. • العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ١٤ من يناير ١٩٨٢. • معاهدة مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية والمهينة وغير الإنسانية: ٢٥ من يونيو ١٩٨٦. • الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: ١ مايو ١٩٦٧. • اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة: ١٨ من سبتمبر ١٩٨١. • اتفاقية حقوق الطفل: ٦ من يوليو ١٩٩٠.
سوريا	• العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: ٢١ من إبريل ١٩٦٩. • العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ٢١ من إبريل ١٩٦٩. • معاهدة مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية والمهينة وغير الإنسانية: لم تصدق عليها. • الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ٢١ من إبريل ١٩٦٩. • اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة : لم تصدّق عليها. • اتفاقية حقوق الطفل: ١٥ من يوليو ١٩٩٣.

الدولة	المعاهدات والاتفاقيات
المغرب	• العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: ٣ من مايو ١٩٧٩. • العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ٣ من مايو ١٩٧٩. • معاهدة مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية والمهينة وغير الإنسانية: ٢١ من يونيو ١٩٩٣. • الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: ١٨ من ديسمبر ١٩٧٠. • اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة : ٢١ من يونيو ١٩٩٣. • اتفاقية حقوق الطفل: ٢١ من يونيو ١٩٩٣.
الصومال	• العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: ٢٤ من يناير ١٩٩٠. • العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ٢٤ من يناير ١٩٩٠. • معاهدة مناهضة التعذيب وغيره من المعاملات أو العقوبات القاسية والمهينة وغير الإنسانية: ٢٤ من يناير ١٩٩٠. • الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري: ٢٦ من أغسطس ١٩٧٥. • اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة : لم يصدق عليها. • اتفاقية حقوق الطفل: غير مصدق عليها.

الشباب العربي
arabyouth